

جامعة 8 ماي 1945

قلمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة االماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان:

أثر أدوات السياسة النقدية والسياسة االمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي املباشر في الجزائر

- دراسة تحليلية للفترة من 2000-2020 -

إشراف الأستاذة:

- بوقفل سمام

إعداد الطلبة:

- كردوسي مروة

- زمولي نذير

السنة الجامعية: 2021-2022



شكر وتقدير

نشكر الله عز وجل الذي انعم علينا بنعمه وفضله العظيم الذي أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبيل العلم، فله الحمد كما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه اللهم لك الحمد كله والشكر كله على توفيقك لنا في إنجاز هذه المذكرة وما التوفيق إلا من عندك.

ثم كامل الشكر و التقدير الكبير إلى الأستاذة المشرفة سهام بوفلفل شكرا موصول بصفات الرسول على دعمها لنا بمساعدتها و توجهاتها القيمة و نصائحها طيلة مدة الإشراف، نتقدم لكي بخالص الشكر والامتنان دمتي بحفظ الله.

وبعدها الشكر إلى الأساتذة خروف منير و بن جلول خالد على مساعدتهم وتقديم يد العون لنا. كما نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 8ماي 1945 قلمة. إلى كل عمال المكتبة الجامعية لمساعدتهم لنا وتقديم يد العون.

و في الأخير نرف عبارات الشكر والتقدير إلى كل من قدم يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة ولو بكلمة.

مروة نذير



إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز الناس وأقربهم إلى قلبي إلى من قال فيهما تبارك وتعالى

﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ٢٣ ﴾

والدتي العزيزة "مريم" ووالدي العزيز "نور الدين" اللذان كانا عوننا وسندا لي،

أمد الله في عمرهما وألبسهم ثوب الصحة والعافية وامتني ببرهما.

إلى من ساندتني وخطت معي خطواتي ويسرت لي الصعاب أُمِّي الثانية "كريمة".

إلى إخوتي الغاليين على قلبي "عبير عمار".

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق لقطف ثمرة النجاح "نذير" متمنية من الله له التوفيق.

إلى صغيرة البيت ونبع الفرحة "ماريا".

إلى من جمعتني بهم المواقف الطيبة إلى صديقتي: "ملاك، لينة، إيمان، فايضة، سارة، قمر".

إلى الذين أحاطوني بمساعدتهم وحبهم أهلي وأقاربي.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بسؤال عن مصير هذا العمل.

مروة



الإهداء

أهدي ثمرة تعب السنين إلى من قال فيهما تبارك وتعالى

﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ٢٣ ﴾

إلى أعظم وأعز إنسان في الدنيا ورمز القوة والعطاء "الوالد الكريم" حفظه الله وأطال في عمره.

إلى النفس النقية الطاهرة وملاك الرحمة التي أنارت درب حياتي بجبها ولم تبخل عليا يوما بنصيحة أو

دعوة صالحة الغالية "الوالدة الغالية" حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى أغلى و أروع أخواتي العزيزات أدام الله الفرحة في حياتهما.

إلى زميلتي التي رافقتني لقطف ثمرة النجاح وشاركتني في هذا العمل مروءة متمني من الله لها التوفيق.

إلى كل أفراد العائلة الكريمة.

إلى كل الأصدقاء والزملاء.

إلى كل من أحاطوني بمساعدتهم للإتمام هذا العمل بصفة مباشرة أو غير مباشرة ولو بنصيحة

وتوجيه.

نذير



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	بسملة
	شكر و عرفان
	إهداءات
III -I	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
VI	فهرس المنحنيات
VII	فهرس الاختصارات
أ- هـ	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية والسياسة المالية	
02	مقدمة الفصل
المبحث الأول: أساسيات عامة حول السياسة النقدية	
07-03	المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية
11-07	المطلب الثاني: السياسة النقدية من خلال تطور المدارس الاقتصادية
19-12	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية وآلية انتقال الأثر النقدي
المبحث الثاني: عموميات حول السياسة المالية	
22-20	المطلب الأول: ماهية السياسة المالية
24-23	المطلب الثاني: تطور السياسة المالية من خلال تطور المدارس الاقتصادية
35-25	المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية وآلية عملها
المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية	
37-36	المطلب الأول: المقارنة بين السياسة النقدية والمالية
39-38	المطلب الثاني: الأثر المتبادل بين السياسة النقدية و السياسة المالية
40-39	المطلب الثالث: التنسيق بين السياستين المالية و النقدية
41	خاتمة الفصل
الفصل الثاني: التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	
42	مقدمة الفصل
المبحث الأول: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر	
49-43	المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
52-49	المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

55-52	المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
	المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر
57-56	المطلب الأول: التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر
60-57	المطلب الثاني: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر
61-60	المطلب الثالث: تفسير المنشأة لاستثمار الأجنبي المباشر
	المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره
65-62	المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
67-65	المطلب الثاني: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر
71-68	المطلب الثالث: دور السياسة النقدية والمالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
72	خاتمة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر السياسة النقدية و المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
74	مقدمة الفصل
	المبحث الأول: توجهات السياسة النقدية والسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020
78-75	المطلب الأول: السياسة النقدية في ظل الإصلاحات و الاتفاقيات المبرمة الهيئات الدولية 2000-2020
80-78	المطلب الثاني: تحليل مسار العرض النقدي خلال الفترة 2000-2020
88-80	المطلب الثالث: توجهات السياسة المالية 2000-2020
	المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
92-89	المطلب الأول: الإطار القانوني و ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
94-92	المطلب الثاني: ضمانات و الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
98-94	المطلب الثالث: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
	المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر السياسة النقدية و المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
103-99	المطلب الأول: تحليل أثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر
-103 105	المطلب الثاني: تحليل أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر
-106 108	المطلب الثالث: تقييم أثر السياسات النقدية و المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
109	خاتمة الفصل
-111	الخاتمة العامة

113	
-115 123	قائمة المراجع
	ملخص باللغة العربية والأجنبية

فهرس الجدول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
37	المقارنة بين السياسة النقدية و السياسة المالية	01
49	أوجه الاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير المباشر	02
55	دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	03
79	تطور أهم مؤشرات السياسة النقدية للفترة 2000-2020	04
82	تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2020	05
85	تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2000-2020	06
87	تطور الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000-2020	07
95	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة 2000-2020	08
97	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن الجزائر للفترة 2000-2020	09
107-106	نوع السياسة النقدية والمالية وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	10

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
17	أدوات السياسة النقدية	01
25	مصادر الإيرادات العامة	02
28	أنواع الضرائب	03
29	أنواع القروض	04
46	مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	05
52	أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	06
65	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة	07

فهرس المنحنىات

الصفحة	عنوان المنحنى	رقم المنحنى
34	السىاسة المالىة التوسعية	01
35	السىاسة المالىة الانكماشىة	02
58	دورة حىاة المنتج الدولى	03
95	تطور الاسثمار الأجنىى المباشر إلى الجزائر	04
98	تطور الاسثمار الأجنىى المباشر الصادر إلى الجزائر	05
99	أثر العرض النقدى على تدفق الاسثمار الأجنىى المباشر إلى الجزائر	06
101	أثر معدل الخصم وسعر الفائدة تدفق الاسثمار الأجنىى المباشر إلى الجزائر	07
102	أثر معدلات التضخم على تدفق الاسثمار الأجنىى المباشر إلى الجزائر	08
104	أثر الإنفاق العام على تدفق الاسثمار الأجنىى المباشر إلى الجزائر	09
105	أثر السىاسة الضرىبىة على تدفق الاسثمار الأجنىى المباشر إلى الجزائر	10

فهرس المختصرات

الشرح	الاختصار
مؤتمر التجارة والتنمية	UNCTAD
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	OCDE
منظمة التجارة العالمية	WTO
صندوق النقد الدولي	IMF
الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI

أطقدمة العامة

شهد العالم تحولات وتطورات كبيرة في شتى الميادين وخاصة في المجال الاقتصادي نتيجة للوضع الاقتصادي الذي شكل فجوات كبيرة بين الدول، أدت إلى حدوث تفاوتات بين الدول النامية والمتقدمة من ناحية التطور والتقدم في المجالات الاقتصادية، وبرزت خلال السنوات الأخيرة في العالم ظاهرة العولمة بمختلف جوانبها إلى ترابط معظم الدول مع بعضها البعض بفتح الأسواق والإنفتاح التجاري الدولي، مما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أصبح أبرز المعالم الكبرى لأداء الاقتصاد العالمي، نظرا لأهميته الكبيرة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي للدولة، بالإضافة إلى المساهمة برفع كفاءة الموارد البشرية وخلق مناخ من المنافسة للتحديث والتطوير.

ونظرا للأهمية الكبرى التي يتمتع به الإستثمار الأجنبي المباشر عملت جميع الدول لجذب أكبر قدر ممكن منه، عن طريق توفير كل الإمكانيات اللازمة، وذلك بتحديد العوامل المؤثرة والتي من شأنها أن تجعل من مواطن الدول المستقطبة بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمار الأجنبي، وأهم المحددات التي تلعب دورا محوريا في خلق المناخ الاستثماري المناسب هي المحددات الاقتصادية، التي تشمل العديد من العوامل أبرزها طبيعة السياسات الاقتصادية الكلية المنتهجة في الاقتصاد المضيف ومدى فعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تأخذ بعين الاعتبار الشركات متعددة الجنسيات تقلبات العوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، والتي يمكن من خلالها تقدير حجم المخاطر، إذ تمثل السياسات النقدية والمالية من أهم المحددات لأي بلد سواء كان متقدما أو ناميا بسبب معالجتها للتغيرات الاقتصادية على النطاقين المحلي والخارجي من خلال مختلف أدواتهم، كما يختلف دور السياسات في الحياة الاقتصادية باختلاف النظم الاقتصادية والسياسة السائدة في المجتمع.

وقد أثبتت دراسات سابقة أن استقرار البيئة الاقتصادية الكلية للدول المضيفة من بين أهم الحوافز الجيدة والجادبة للاستثمارات الأجنبية، وأن إتباع سياسات نقدية ومالية فعالة وذات كفاءة من شأنه أن تخلق بيئة ملائمة ومحفزة على الاستثمار، لكونه بمثابة انتقال لرؤوس الأموال والتكنولوجيا والمهارات الفنية التسويقية والتنظيمية، كما يعتبر حركة منظومة متكاملة من العناصر التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة في أي اقتصاد، حيث تحتل كل من السياسة المالية والنقدية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الموجودة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الكبير في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات إدارة الموارد الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

والجزائر هي الأخرى من بين الدول التي كانت تعاني من وضعية اقتصادية مزرية، فرض عليها انتهاج نظام اقتصاد السوق والتخلي عن النظام الاشتراكي بهدف تغيير الوضع الاقتصادي، وبداية من التسعينات قامت بإتباع إصلاحات اقتصادية وهيكلية، للنهوض بإقتصادها ومواكبة التطورات والإندماج في الاقتصاد العالمي، ترتب عليها تصحيح أداء الاقتصاد الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام، بهدف تحسين المناخ الإستثماري لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر بغية الوصول إلى تحقيق النمو والتنمية.

1. إشكالية الدراسة:

تأسيسا على ما سبق، فالجزائر وإدراكا منها بأهمية الإستثمار الأجنبي المباشر كأهم مصدر من مصادر التمويل الخارجي وأحسن بديل عن المديونية، عملت على التكيف مع متطلبات الانفتاح على العالم الخارجي حيث سعت إليه من خلال تبني إصلاحات اقتصادية شاملة لسياساتها النقدية والمالية بهدف تحقيق بيئة اقتصادية مستقرة وتوفير التوازنات الاقتصادية الكلية، كما عازمت على إصلاح البيئة السياسية لمناخ الإستثمار من خلال الإطار القانوني والمؤسسي له، ومن خلال ما سبق تتضح معالم الإشكالية الرئيسية التي نريد معالجتها وهي:

ما مدى تأثير أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر

في الجزائر؟

كما تدرج تحت الإشكالية السابقة مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

- ❖ ما هو الإطار النظري لكل من السياستين النقدية والمالية؟
- ❖ ما هي توجهات السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020؟
- ❖ ما هو التأصيل النظري لظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر، وما هي أهم النظريات المفسرة له؟
- ❖ ما هو واقع الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2020؟
- ❖ هل تعتبر أدوات السياسة النقدية فعالة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟
- ❖ هل تعتبر أدوات السياسة المالية فعالة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟

2. فرضيات الدراسة

للوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر أدوات السياسة النقدية فعالة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر
- تعتبر أدوات السياسة المالية فعالة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

3. أهمية الدراسة

تستند هذه الدراسة أهميتها من المكانة الكبيرة التي يحتلها الإستثمار الأجنبي المباشر في تحسين الجانب التمويلي للدول المضيفة وتحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المساعدة على تحقيق التوازنات الكلية في

اقتصاد الدولة المضيفة أو الدول النامية، وتزداد هذه الدراسة أهمية أيضا انطلاقا من الدور الذي تساهم به السياسات النقدية والمالية في تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في توفير بيئة مناسبة وجاذبة.

4. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى بلوغ الأهداف المرجوة التالية:

- ❖ التعرف على متغيرات الدراسة (أدوات السياسة النقدية، السياسة المالية).
- ❖ التعرف على هيكل وواقع السياستين المنتهجتان في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية ومدى فعاليتها في استرجاع التوازنات.
- ❖ التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى أهميته للاقتصاد الجزائري، وتحليل مسار تطورها للفترة محل الدراسة 2000-2020.
- ❖ تحديد العلاقة النظرية والتحليلية بين السياستين النقدية والمالية والاستثمار الأجنبي المباشر.

5. أسباب اختيار الدراسة

تم اختيار هذا الموضوع بناء على مايلي:

- ❖ الأهمية الكبيرة التي يكتسبها الموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بات محل نقاش العام والخاص.
- ❖ القيمة الكبرى للسياسة النقدية والمالية في اقتصاد أي دولة باعتباره أداة قوية من أجل توجيه الاقتصاد نحو الأهداف المسطرة.
- ❖ قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

6. الدراسات السابقة

تعتبر الدراسة من الدراسات الحديثة ومحطة جديدة تستند إليها الدراسات السابقة، لقد سجلنا بعض

الدراسات السابقة التي تمت معالجة مواضيع السياسة النقدية، السياسة المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

- أولاً: دراسة نصير أحمد والتي جاءت بعنوان أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، قام الباحث من خلال هذه الدراسة التطرق إلى السياسات الاقتصادية الكلية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجانب النظري ودراسة الواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وقد حاول بناء نموذج قياسي لتحديد أثر السياسات الاقتصادية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:
- أن الاستثمار الأجنبي المباشر حاليا هو وسيلة التمويل التي تحتل المرتبة الأولى بين المصادر الخارجية بالنسبة للجزائر.
 - أن الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي عملت على تحسين الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية الشاملة وإزالة مختلف الاختلالات.

ثانيا: دراسة ريم ثومرية والتي جاءت بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015، أطروحة لنيل الدكتوراه منشورة في العلوم التجارية، جامعة 08 ماي 1945 قالم، قامت الباحثة بالتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة نظريا، ثم أوضحت البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة، أما في الجانب التطبيقي كان عبارة عن دراسة قياسية أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: بأن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر على معدل النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ضعيف جدا على المدى القصير، في حين أثره موجب على المدى الطويل، بإضافة لوجود علاقة طويلة بينهما بفعل عوامل أخرى.

ثالثا: دراسة سالكي سعاد والتي جاءت بعنوان دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة بعض الدول المغرب العربي، عبارة عن أطروحة الماجستير منشورة في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تدور إشكالية الباحثة حول مدى فعالية السياسة المالية و دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، قامت ببناء نموذج قياسي يربط بين السياسة المالية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس والجزائر خلال الفترة 1991-2007، ومن أهم نتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تونس هي الأفضل مقارنة بالجزائر من حيث نوع وكم الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي.

7. منهج وأدوات الدراسة

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وسعيا لمعالجة الإشكالية المطروحة سابقا والإمام بكل جوانب الدراسة، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي من خلال عرضنا لمختلف المفاهيم المرتبطة بالسياسات النقدية والمالية وأدواتها وأهدافها بإضافة إلى المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته والمؤثرات الاقتصادية في جذبها، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة الدراسة في إطار تقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و توجهات السياسات النقدية والمالية في الجزائر وتحليل أثر أدوات السياستين على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مستنديين على البيانات الرقمية الرسمية الصادرة من بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية باستخدام برنامج Excel، أما بالنسبة للأدوات المستخدمة فقد استخدمنا مجموعة الكتب الجامعية والاستعانة بالرسائل العلمية والمواقع الإلكترونية.

8. صعوبات الدراسة

تبرز صعوبات الدراسة في النقاط التالية:

- ❖ عدم القدرة على الحصول على البيانات المتعلقة بمؤشرات السياسة النقدية والسياسة المالية؛
- ❖ غياب معطيات دقيقة وموحدة في تقارير بنك الجزائر في السنوات الأخيرة، وتضارب فيها وعدم دقتها مما أدى إلى عدم القدرة على القيام بدراسة قياسية؛

9. هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى النتائج المرجوة للدراسة وتأكيد صحة الفرضيات من عددها، تم تقسيم موضوع دراستنا بمضمونها إلى مقدمة عامة وثلاثة فصول ثم خاتمة عامة. حيث قسم كل فصل

بدوره إلى ثلاثة مباحث رئيسية، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للسياسة النقدية والمالية حيث تناولنا فيه لماهية السياستين النقدية والمالية وأدواتهم والتطور الاقتصادي لسياسة، بالإضافة للعلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية، أما الفصل الثاني والمعنون بالتأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تطرقنا فيه للإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر ونظريات المفسرة له وأهم محدداته وأثاره الإيجابية والسلبية على الدول النامية ودور السياسة النقدية والمالية في جذبها، وفي الأخير حاولنا من خلال الفصل الثالث والذي كان بمثابة التجسيد الميداني للدراسة حيث تم التطرق إلى تحليل توجهات السياسة النقدية والمالية في الجزائر، وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و في الأخير قمنا بدراسة تحليلية لأثر الأدوات السياسية النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة النقدية والسياسة
المالية

تمهيد

تعتبر السياسة الاقتصادية عن الإجراءات التي تقوم بها الدولة بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية ما، وتشمل هذه السياسة على مجموعة من السياسات المالية والنقدية والتجارية، حيث نجد أن السياسة المالية والنقدية لهما مكانة هامة ضمن مجمل قواعد السياسة الاقتصادية، فنجد أن السياسة المالية تحتل دورا هاما للتأثير في سوق الإنتاج من خلال الإنفاق الحكومي والضرائب، بينما السياسة النقدية تأثيرها يكون في سوق النقد بأدواتها الرئيسية من سعر إعادة الخصم والاحتياطي القانوني والسوق المفتوحة.

كما ترتبط السياسة المالية بالسياسة النقدية ارتباطا وثيقا وذلك لكونهما تمثلان العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية، هذا ما يدفع لوجوب توافق بين الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية والإجراءات المتخذة من طرف السلطات المالية.

من خلال هذا الفصل سيتم الإلمام بالخلفية النظرية للسياسة النقدية والمالية حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناولنا من خلال المبحث الأول أساسيات عامة حول السياسة النقدية، بينما جاء المبحث الثاني لنسلط الضوء على عموميات حول السياسة المالية، في حين تطرقنا إلى العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية في المبحث الثالث.

المبحث الأول: أساسيات عامة حول السياسة النقدية

إن السياسة النقدية ذات أهمية كبيرة في المحافظة على تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي لأن الهدف الأساسي لها هو العمل على استقرار قيمة النقود في الأسواق الداخلية وسعر الصرف في التعامل الخارجي إلى جانب تخفيف حدة البطالة والتضخم وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية

سنعرض في هذا المطلب مفهوم السياسة النقدية من خلال مختلف التعريفات التي أطلقها الاقتصاديون وشروط نجاحها وأهدافها.

أولاً: مفهوم السياسة النقدية: تعددت التعاريف الموضوعية للسياسة النقدية لذلك سنوجز بعضها في النقاط التالية:

- فقد عرفها الاقتصادي **G.L.Bash** على أنها ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة، التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية، كما عرفت السياسة النقدية بأنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية¹.
- في حين عرفها الاقتصادي **Einzig** أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية²، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي³.
- كما يقصد بالسياسة النقدية بأنها تلك الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها الحكومات، فالنقود لا تدير نفسها بنفسها، بل يجب أن تتدخل السلطة النقدية في الدولة لإدارة النقود وتوجيهها لبلوغ الأهداف المرجوة، وقد تكون السياسة النقدية أداة لتحقيق الغاية التي تصبو إليها الحكومة⁴.
- كما عرفت السياسة النقدية بأنها مجموعة التدخلات التي تقوم بها السلطات النقدية والتي تهدف إلى التحكم في تطور كمية ونمو تكلفة النقود سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي وهذا بغية تحقيق أهدافها المسطرة⁵.

¹ صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية المفهوم الأهداف الأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص.98.

² الأهداف النقدية هي المتعلقة بالتوازنات الاقتصادية (استقرار الأسعار و توازن في ميزان المدفوعات واستقرار قيمة العملة) أما الأهداف الغير نقدية المتعلقة بدعم النمو على المدى الطويل تحقيق التنمية المستدامة.

³ علي بن قدور، محمد يبرير، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2018، ص.34.

⁴ محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، أثر السياسية النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2012)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد9، 2015، ص.33.

⁵ عبد الله خبابه، الاقتصاد المصرفي النقود والبنوك التجارية الأزمة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص.296.

كما أن يمكن القول بأن السياسة النقدية هي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تختار السيطرة على المعروض النقدي الصادر عن البنك المركزي، وتعمل وفقا للشروط النقدية لتمويل الاقتصاد، إنها جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية ويعتمد تصميمها بشكل وثيق على المال، يمكن أن يكون للسياسة النقدية العديد من التصميمات الكلاسيكي الكينزي والنقدي¹.

من خلال التعاريف السابقة نخلص القول أن السياسة النقدية هي مجموعة التدابير والقرارات التي تقوم بها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي للسيطرة على عرض النقد لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

ثانيا: شروط نجاح السياسة النقدية: إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي، يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها:²

- نظام معلوماتي فعال: وضع الميزانية (عجز / فائض) نوعية وطبيعة الاختلال، تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، القدرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات؛
- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة: نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة؛
- هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية...، وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار؛
- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية منها؛
- نظام سعر الصرف، تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد سعر صرف ثابت؛
- درجة الوعي الإدخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصاديون؛
- توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة، ومدى أهمية السوق الموازية؛
- سياسة الإستثمار: مناخ الإستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب...، ومدى حساسية الإستثمار لسعر الفائدة؛
- مدى استقلالية البنك المركزي على الحكومة؛

ثالثا: أهداف السياسة النقدية: تستهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف معينة من أهمها:

أ. استقرار المستوى العام للأسعار: إن استقرار قيمة النقد عن طريق تحقيق التوازن بين الإصدار النقدي ومعدل نمو الناتج سوف يؤدي لاستقرار المستوى العام للأسعار، بينما يؤدي عدم التوازن بين النقد والناتج إلى زيادة عرض النقد ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى حدوث التضخم الذي سوف يؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية وعلى الأوضاع الاجتماعية ويقسم المجتمع إلى طبقتين الفقراء

¹ABBES AMINA, *Synthese sur la politique monétaire en Algérie et son evolution durant la*

2015, periode 1990, مجلة نور للدراسات الاقتصادية، سيدي بلعياص، العدد3، 2016، ص206.

²وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2017،

ص41.

والأغنياء ونزول الطبقة الوسطى، أي يؤدي التضخم لإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء ويزداد بالمقابل فقر الفقراء لأنهم يحصلون على دخول محدودة فقط، بينما أصحاب الأملاك والثروات تزداد قيمة ثرواتهم عندما ترتفع أسعارها.¹

ب. تحقيق العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل: تعمل السياسة النقدية على محاولة تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، وهو من بين مقدمة الأهداف التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها لكن يجب الإشارة إلى أن هدف تحقيق العمالة الكاملة هو يعني السماح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين 3 و 5 %، ويراد بذلك أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند مستوى أعلى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية و البشرية، وعلى هذا فإن السلطات النقدية يجب أن تتخذ جميع الإجراءات الكفيلة، بتجنيد الاقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل، حتى يتم الوصول إلى هذه المعادلات وجوب على السياسة النقدية رسم سياسات تؤدي إلى زيادة عنصر الإنتاج و منه زيادة فرص التشغيل لعنصر العمل، لأن وجود معادلات مرتفعة من البطالة له آثار سلبية اقتصادية واجتماعية و نفسية على أفراد المجتمع ومنه ينعكس بالسلب على التوازن الاقتصادي والاجتماعي.²

ج. تحقيق معدل عال من النمو للاقتصاد الوطني: جاء دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي الذي أصبح هدف أساسي لها عن طريق تحقيق العمالة الكاملة بصفة مستمرة، ويتطلب نمو مستمر في الاقتصاد الوطني أن يكون كفيلا لتشغيل الإضافات السنوية في الأيدي العاملة الجديدة والعاطلة سابقا والنمو الاقتصادي يتطلب تزيادا مستمرا في كمية النقود المتداولة، مع تزايد الإنتاج والدخل، هذا ما يعني أن تقليص كمية النقود عن طريق بيع السندات، قد يؤدي لنتائج سلبية في النمو الاقتصادي ويفضل في هذه الحالة زيادة كمية النقود ولكن بنسب منخفضة وبما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي أي تغير نسب زيادة كمية النقود حسب متطلبات السياسة النقدية التوسعية أو الانكماشية وبذلك كمية النقود تكون بتزايد مستمر.³

د. معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات: إن هدف السياسة النقدية هو تحقيق التوازن الخارجي فضلا عن التوازن الداخلي وذلك بتحسين ميزان المدفوعات وتحصينه ضد التقلبات، مع ضمان ثبات قيمة العملة الخارجية فضلا عن ثبات قيمتها الداخلية وما يتعلق بذلك من إجراءات خاصة بالمحافظة على أرصدة نقدية أجنبية الكافية لمواجهة التقلبات التي قد تحصل في ميزان المدفوعات من جهة، ولتغطية متطلبات التنمية من

¹ علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 459-460.

² ملكة نجاعي، تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019، 2020، ص ص 25-26.

³ سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص ص 52-53.

جهة أخرى، وقد تبلور هذا الهدف بعد الحرب العالمية الثانية على أثر المشكلات التي سببها الحرب في إرباك موازين مدفوعات الدول المتحاربة بخاصة وحاجتها إلى إعمار اقتصاديتها وتنميتها في آن واحد.

كما تلعب السياسة النقدية دور مهم في تقليل العجز في ميزان المدفوعات ويبرز هذا من خلال قيام البنك المركزي برفع سعر الخصم وهذا سيجعل البنوك التجارية ترفع أسعار الفائدة المدينة وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض وهذا ما يسمح بانخفاض الأسعار، وإذا انخفضت الأسعار المحلية سيؤدي ذلك إلى تشجيع الصادرات، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة محليا سيغري المستثمرين الأجانب لتوظيف أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي تدفق أموال أجنبية إلى داخل الدولة، وهذا ما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات هذا لها في عدة نواحي:

- تخفيض مستوى الأسعار مما ينعكس إيجابيا على الصادرات؛
- تخفيض القوة الشرائية والسيولة في الدولة فتتخفيض الواردات الفائدة على الأوراق المالية يجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة مما يساعد على تخفيض العجز؛

أما بالنسبة لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في حالة وجود عجز فتلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الخارجية أي رفع سعر الصرف الأجنبي وهذا يجعل السلع المستوردة أغلى بالنسبة للمستهلك أعلى والسلع المصدرة أرخص للمستهلك الأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات المصدرة أرخص للمستهلك الأجنبي.¹

هـ. استقرار أسعار الصرف: هدف تحقيق استقرار أسعار الصرف مرتبطا بالهدف الأول وهو تحقيق استقرار الأسعار الداخلية الأسعار داخل الدولة ولتوضيح هذا الارتباط دعنا نفترض أن الأسعار في دولة ما انخفضت، هذا الانخفاض سوف يؤدي إلى زيادة في الصادرات نظرا لأن أسعار هذه الصادرات هي بمثابة واردات الدول الأخرى سوف تنخفض وتشجع الدول الأخرى على مزيد من الاستيراد، وسوف تؤدي زيادة الصادرات إلى زيادة الطلب على عملة الدولة التي انخفضت فيها الأسعار، وزيادة الطلب على العملة سوف يؤدي إلى ارتفاع صرفها مقابل العملات الأخرى، أما إذا ارتفعت الأسعار في دولة ما فإن هذا يعني أن صادراتها سوف تنخفض وسوف ينخفض بالتالي الطلب على عملة تلك الدولة ومن ثم ينخفض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى، يلاحظ من ذلك أن الطلب على عملة دولة ما ومن ثم تحديد سعر صرفه طلب مشتق حيث أن تغير الطلب على صادرات الدولة يلعب دورا هاما في الطلب على عملة الدولة وأن حجم الائتمان يلعب دورا هاما في استقرار مستويات الأسعار فإننا السياسة الائتمانية تؤثر تأثيرا ملحوظا في استقرار سعر صرف العملة.²

و. تلبية المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي: تعتبر تلبية المتطلبات المالية من أهم أهداف السياسة الائتمانية حيث أنه من المفترض أن يقوم البنك المركزي بتلبية حاجة القطاعات الاقتصادية المختلفة عن

¹ مليكة نجاعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.

² زكريا الدوري، بسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 188.

طريق الائتمان وخصوصاً في أوقات الرواج الاقتصادي الذي تحتاج فيه القطاعات الاقتصادية إلى مزيد من الائتمان¹.

ز. **المساهمة في تطوير المؤسسات المالية والمصرفية:** الأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات (السوق المالي والسوق النقدي) هذا ما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني ويلاحظ أن هناك ترابطاً واضحاً ومتداخلاً بين أهداف السياسة النقدية إلا أنه يمكن تحديد الاتجاهات التي تصب عليها السياسة النقدية، وهذه الاتجاهات تنحصر في جانبين هما الادخار والاستثمار فيما يخص الادخار فتسعى السياسة النقدية إلى:

- 1) جمع وتعبئة الادخارات المحلية التي يمكن جمعها بواسطة المؤسسات المالية المصرفية القائمة في البلد.
- 2) رفع معدلات الادخار نسبة إلى إجمالي الدخل القومي، أما فيما يتصل بجانب الاستثمار فإن السياسة النقدية تسعى إلى:

- زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل القومي والتي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل أو الناتج القومي؛

- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها وزيادة معدلات نموها بشكل يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل القومي وفي مقدمة هذه القطاعات القطاع الصناعي والقطاع الزراعي؛

أما عن الكيفية التي يمكن بموجبها للسياسة النقدية الوصول إلى أهدافها المذكورة فإنها تتم باستخدام السياسة النقدية لوسائلها وأدواتها المتاحة لتحقيق تلك الأهداف².

المطلب الثاني: السياسة النقدية من خلال تطور المدارس الاقتصادية

لقد تطورت السياسة النقدية ومرت بعدة مدارس نظر للدور الذي تلعبه في المجتمعات الاقتصادية لمعالجتها كل التقلبات في النقود وتأثيرها على معدلات الفائدة فيما يلي سنتطرق إلى أهم المدارس التي انشغلت للاهتمام بكافة جوانبها:

أولاً: السياسة النقدية في المدرسة الكلاسيكية: اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى العام للأسعار فحاول البعض أن يوجز أسباب تقلب الأسعار في تغير عرض لنقود، بينما نظر البعض إلى ذلك الجزء من النقود الذي يتداوله الأفراد بوصفه دخلاً لهم، ولقد ظهرت نظريتان في تفسير قيمة النقود هما نظرية كمية النقود ونظرية الدخل وجهت الأولى اهتماماً ناحية عرض النقود واهتمت الثانية بالطلب على النقود سواء عند اكتسابها أو إنفاقها.

¹ يسرى مهدي السامرائي، زكريا مطلق الدوري، **الصيرفة المركزية والسياسة النقدية**، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ص 213.

² زكريا الدوري، يسرا السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص ص 191-192.

أ. **نظرية كمية النقود (أرفينج فيشر):** نخصت نظرية كمية النقود على أساس مجموعة من الافتراضات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على مستوى الائتمان فيرى أنصار هذه النظرية في كمية النقود العامل الفعال والمؤثر في تحديد المستوى العام للأسعار والتناسب بينهما تناسباً عكسياً، ويتخذ أنصار هذه النظرية معادلة التبادل أداة تحليلية لبيان وجهات نظرهم كما يلي :

$$MV=PT$$

M: كمية النقود المتداولة وهي عامل خارجي تحددها السلطات النقدية.

V: سرعة دوران وحدة النقد عدد المرات التي يتم فيها انتقال وحدة النقد من يد إلى يد أخرى خلال زمن معين.

P: مستوى العام للأسعار.

T: حجم المبادلات وهي دالة في مستوى الدخل، وطالما يفترض الكلاسيك أن الدخل ثابت عند مستوى الاستخدام الكامل فإن حجم المبادلات ثابت في الأمد القصير.

وبالتالي فالمعادلة تحدد جميع العوامل التي تتفاعل بطريقة مباشرة في تحديد مستوى الأسعار وقد ظهرت معادلة أخرى تسمى بمعادلة التبادل الاقتصادي لفيشر¹ أيضاً حيث أدخل النقود المصرفية في التبادل، فأصبحت المعادلة:

$$MV + M'V' = PT$$

M: النقود القانونية **V** : سرعة تداولها **M'**: النقود المصرفية **V'** : سرعة تداولها

والهدف من الفصل بين M, M' حتى يتبين أهمية كل واحدة في تحقيق مستوى معين من المبادلات.²

ب. **نظرية الدخل ومعادلة كامبريدج:** قامت إلى جانب النظرية السابقة نظرية أخرى تحاول تفسير تقلبات

قيمة النقود حيث حاول بعض الكتاب تفسير قيمة الحدية، وأعلنوا أن النقود لا تؤثر في الأسعار إلا عن طريق الدخل وأن العبرة بسلوك الفرد إزاء دخله، وترتبط نظرية الدخل في التحليل بين فكري الدخل والمنفعة لتفسير تقلبات قيمة النقود وهي ترى أن تقلبات الأسعار تتوقف على الحركات الخاصة بالدخل النقدي والدخل من السلع والخدمات والذي يؤثر على الأسعار هي كمية النقود التي تصل إلى الأسواق وقد مهد هذا الاتجاه العديد من النظريات من بينها نظرية كامبريدج.

حيث ألفريد مارشال¹ يرى أن الأعوان الاقتصاديون يميلون للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمقابلة ما يقومون بشراؤه من سلع وخدمات، وهو ما أطلق عليه مارشال " التفضيل النقدي"²، وهذا التحليل يركز على العوامل التي طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة وصيغت المعادلة من الشكل:

¹أرفينج فيشر: ولد في 27 فيفري 1867 توفي في 29 أبريل 1947، اقتصادي ومخترع أمريكي أول اقتصادي أمريكي، أول من دعا إلى اكتفاء بتقييم الأوراق النقدية بالأوراق المالية.

²عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، دار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 42-43.

$$Md = KY$$

Md: الطلب على النقود **Y**: الدخل النقدي **K**: التفضيل النقدي للمجتمع وهو نسبة من الدخل الوطني التي يرغب الأفراد الحفاظ بها في شكل نقدي سائل.³

ج) التوازن النقدي عند فيشر والفريد مارشال: بالنسبة لفيشر فإن معادلة التبادل $MV = PT$ باعتبار الاقتصاد دوماً في حالة توازن يمكن اعتبار هذه المعادلة في مضمونها معادلة توازن نقدي وقد اهتمت بعرض النقود وعليه يسعى الفكر الكلاسيكي إلى تحقيق التوازن النقدي والاقتصادي من خلال تثبيت عرض الأرصدة النقدية.

وبالنسبة لمعادلة مارشال "معادلة الأرصدة النقدية" فهي تحدد وضع التوازن النقدي بما تعكسه من تساوى جانب الطلب مع جانب العرض فعند التوازن يجب أن يساوي عرض النقود المحدد خارجياً كمية النقود المطلوبة⁴.
ثانياً: السياسة النقدية في المدرسة الكينزية: بدأ جون ماينارد كينز⁵ من حيث انتهى أستاذه ألفريد مارشال مركزاً على أهمية الطلب على النقود كجزء من الثروة وركز على العائد الذي يمكن أن يحققه على الأصول الأخرى البديلة واعتبر أن سعر الفائدة على السندات هو المؤثر على هذا العائد، وبالتالي ركز على أهمية سعر الفائدة في التأثير على الطلب على النقود.

انطلق "كينز" من عدم صحة قانون ساي⁶ للأسواق واعتبر أن الطلب هو الذي يخلق العرض وليس العكس، ويتكون الطلب الفعلي من الطلب على أموال الاستهلاك التي تتحدد بعاملين هما الدخل والميل المتوسط للاستهلاك ثم الطلب على أموال الاستثمار والذي يتحدد بعاملين هما سعر الفائدة الحقيقي والكفاية الحدية لرأس المال ليصل في النهاية إلى أن تقلبات التشغيل والإنتاج والدخل تتوقف على الاستثمار في ظل ثبات الميل للاستهلاك.⁷

أ. عرض النقود عند كينز: هو كمية النقود يتم تحديدها من جانب السلطات النقدية وفقاً لعدة عوامل وهو متغير خارجي يأخذ شكل خط مستقيم عمودي موازي المحور سعر الفائدة ومدرسة الكينزية ترى أن عرض النقود يجب أن يؤثر على معدلات سعر الفائدة، وليس فقط على مستوى السعر⁸.

¹ ألفريد مارشال: اقتصادي بريطاني ولد 26 جويلية 1842 في لندن توفي في 13 جويلية 1924، كان من أكثر الاقتصاديين تأثيراً في عصره، اشتهر بكتابه مبادئ الاقتصاد شرح من خلاله الأفكار الرئيسية للاقتصاد ويعتبر من أهم مؤسسي علم الاقتصاد الحديث.

² هو نسبة من الدخل يحتفظ به الأفراد في شكل نقدي سائل.

³ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 44.

⁴ المرجع نفسه، ص ص، 46-47.

⁵ جون ماينارد كينز: اقتصادي إنجليزي ساهم في إحداث تغيير جذري في الاقتصاد الكلي، كانت الرياضيات مادته المفضلة يعتبر أحد الاقتصاديين نفوذاً قاد كينز ثروة التفكير الاقتصادي.

⁶ هو قانون اقتصادي ينص على أن كل منتج جديد يخلق بذاته قوة شرائية توفر له سوقاً أو منفذاً، أي أن العرض السلعي يخلق الطلب النقدي المقابل والمعادل له.

⁷ جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007، ص 91.

⁸ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 50.

ب. **الطلب على النقود:** ويرجع كينز دوافع الطلب على النقود تفضيل السيولة إلى ثلاثة أغراض:

1. **دافع المعاملات:** ويعتبر دافع المبادلات أحد العوامل المهمة لي تحريك المطلب النقود ليحسد

الوظيفة الأساسية للنقود كوسيط للتبادل، حيث يتم استخدامها لتسوية المبادلات أو لتمويلها ويتأثر ذلك مباشرة بحجم الدخل القومي وحجم العمالة حيث هناك علاقة طردية بين الطلب على النقود وحجم العمالة، فهو أي الطلب على النقود يزداد بزيادته وينخفض بانخفاضه على افتراض بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة¹.

2. **دافع الإحتياط:** يقصد بدافع الإحتياط رغبة الأفراد المشروعات في الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة

لمواجهة الحوادث الطارئة و غير المتوقعة أما المشروعات فهي تهدف إلى هذا النوع من الإجراء لمواجهة ما قد يحدث من طوارئ أو كوارث تتطلب القيام بنفقات إضافية ويتوقف الطلب على النقود لغرض الإحتياط على مستوى الدخل بالإضافة إلى عوامل أخرى أقل أهمية كطبيعة الفرد و الظروف النفسية المحيطة به فالطلب على النقود بدافع الإحتياط هو دالة لمتغير الدخل وحيث (dp) يرمز للطلب على النقود للاحتياط. $dp = f(Y)$ ²

3. **دافع المضاربة:** بحث كينز في العوامل التي تؤثر في القرارات الخاصة بكمية النقود التي تتم حيازتها

كمخزن للثروة، واعتقد أن سعر الفائدة هو الذي يلعب هذا الدور، حيث انطلق كينز من دافع المضاربة³ ليقسم الأصول التي يمكن أن تكون مخزناً للثروة إلى نقود وسندات، والعائد المادي للنقود يساوي الصفر، أما العائد على السندات فهو الفائدة النقدية على السند مضافاً إليه المكسب الرأسمالي في حالة ارتفاع قيمة السند السوقية عن قيمته الاسمية، فوصل إلى أن الطلب على النقود يرتبط عكسياً مع سعر الفائدة مع ثبات العوامل الأخرى⁴.

$$MD3 = MD3(i), MD3(i) < 0$$

MD3: تمثل الطلب على النقود لغرض المضاربة.

i: معدل الفائدة.

ثالثاً: **السياسة النقدية لدى النقديون:** يرى زعماء الفكر النقدي بأن عرض النقود هو المحدد الرئيسي لمستويات الناتج و العمالة في الأجل القصير ومستوى الأسعار في الأجل الطويل، كما تختلف آراء فريدمان⁵ عما هو عليه من الاقتصاديين رواد المدارس الأخرى حول الطلب على النقود فهو يختار الفترة الطويلة في تحليله للطلب على

¹ حاسم عبد الله عقيل، **النقود والمصارف**، منشورات الجامعة المفتوحة، الطبعة الأولى، 1994، ص 31.

² بلعروز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

³ هي المخاطرة بالبيع والشراء بناء على توقع تقلبات الأسعار بغية الحصول على فارق الأسعار، وقد يؤدي هذا التوقع إذا أخطأ إلى دفع فروق الأسعار بدلا من قبضها.

⁴ جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص 110-111.

⁵ فريدمان: عالم اقتصاد أمريكي فاز بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية، من بين القادة الفكريين للجيل الثاني من نظرية شيكاغو.

النقد مؤسسة بذلك المنهج النقدي وما يعرف بالنظرية الكمية الجديدة للنقود فحسب رأيه هناك عوامل يتوقف عليها الطلب على النقود لدى فريدمان نذكر منها ما يلي:

أ. **تكلفة الفرصة البديلة للنقود:** تعني أن تكلفة الاحتفاظ بالنقود تقاس بما يفقده المحتفظون بها من جملة العوائد مضحي بها في شكل عائد على الأسهم وما يحدث للمحتفظين بالنقود من فقدان في القيمة طيلة فترة الاحتفاظ في حالة الانخفاض في القيمة نتيجة الارتفاع في معدلات التضخم¹.

ب. **الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية:** يرى فريدمان أن الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية باعتبارها أصل نقدي هي المحدد الأول للطلب على النقود إلى جانب الثروة البشرية وعليه يعتبر هذا المؤشر أحد القيود المتعلقة بميزانية هذه الوحدات الاقتصادية والتي تقيد أو تحدد من طلبها على النقود أي أن الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية هي الأساس والحرك الأساسي للطلب على النقد.

ج. **العوامل التي تؤثر في الأذواق وترتيب الأولويات لدى المالكين للثروة:** يرى فريدمان أن المتعاملين الاقتصاديين المالكين للثروة يقومون بتوظيف أموالهم بناء على أذواق المستهلكين أي أن أذواق المستهلكين وترتيب الأولويات أثر في الطلب على النقود².

رابعا: **السياسة النقدية عند الكلاسيك الجدد:** ينطلق أصحاب مدرسة التوقعات العقلانية في التحليل من أن سلوك الوحدات الاقتصادية تحدد على أساس تعظيم المنفعة إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن، وأمام كل وحدة اقتصادية من المعلومات حول المتغيرات الاقتصادية الكلية يمكن أن تستخدم بكفاءة عالية تستطيع من خلالها اتخاذ القرارات الواقعية والصحية بشأن كل متغيرات السياسة الاقتصادية وبالتالي سوف لا يكون لمثل هذه التغيرات في السياسة الاقتصادية ومنها النقدية إلا تأثير ضئيل لا يؤخذ بالحسبان ولا سيما في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد الإنتاج والاستخدام.

وفي ظل فرضية التوقعات العقلانية يرى الكلاسيك الجدد حيادية النقود إذ يرون أن زيادة الكتلة النقدية مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها دون تغيير سوف تترجم إلى ارتفاع متكافئ في المستوى العام للأسعار وإنهم بذلك يتفقون مع التحليل فريدمان أيضا وهم بذلك يرجحون فكرة أوتوماتيكية التأثير للتوقعات العقلانية، فالسياسة النقدية على وفق نظرياتهم لا تقوم بأحداث أي تأثير على مستوى الإنتاج ما عدى التضخم المفاجئ أو غير المتوقع من لدى الأفراد لما يسمح بانخفاض وقتي لمعدل البطالة تحت المستوى الطبيعي وهم بذلك يرفضون فكرة وجود علاقة ما بين التضخم والبطالة خلال المدى الطويل، بل ذهبوا إلى ابعده من ذلك حين راو أيضا عدم وجود هذه العلاقة حتى في الأمد القصير³.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية وآلية انتقال الأثر النقدي

¹ عبد اللطيف حدادي، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (2014/2000)، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي إلياس، سيدي بلعباس، 2016-2017، ص 37-38.

² عبد اللطيف حدادي، مرجع سبق ذكره، ص 38-39.

³ وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص 110-111.

يستخدم البنك المركزي بصفته المسؤول عن إدارة السياسة النقدية عدة أدوات التي تعمل التأثير في حجم المعروض النقدي بما يتماشى مع أهدافها المسطرة مسبقاً تشمل على أدوات مباشرة وغير مباشرة.

أولاً: أدوات السياسة النقدية: تتمثل في:

أ. الأدوات الكمية (الأدوات الغير المباشرة): تعتبر الطرق الكمية هي الأدوات التقليدية للسياسة النقدية تستهدف في التأثير في حجم النقد والائتمان المصرفي خاصة وكلفته وبالتالي على الكميات المعروضة في الاقتصاد، واستعملت ولا تزال على نطاق واسع في البلدان المتقدمة اقتصادياً وأهمها:

1- سياسة معدل الخصم: نعني به معدل الفائدة التي يحصل عليه البنك المركزي عندما يقرض البنوك التجارية أو يعيد خصم الأوراق التجارية والسندات التي تقدمها له فتحدد معدل الخصم من طرف البنك التجاري يؤثر في قروض البنوك التجارية.

فإذا قام البنك المركزي بتخفيض معدل الخصم، يعطي للبنوك فرصة الاقتراض منه وإعادة خصم أوراقها الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم القروض لأن البنوك بدورها ستعطي لعملائها كامل التسهيلات ليقتضوا منها وذلك بتخفيض سعر فائدة قروضها وبالعكس إذا قام البنك المركزي برفع معدل الخصم، فإنه يفرض على البنوك أن تقلل من قروضها وأن ترفع كلفة هذه القروض، فيقلل العملاء على طلب القروض وهكذا يمكن للبنك المركزي أن يتحكم في حجم القروض عن طريق تغيير سعر الخصم، لأن هذا التغيير يؤثر على سعر الفائدة وعلى مستوى القروض التجارية وبما أن القروض تعتبر مصدراً لودائع جديدة ولإحداث مقادير جديدة من العملة، فإن تغيير معدل الخصم يؤثر في آخر الأمر في النقود المتداولة، لذلك تستعمله الحكومات في سياسة محاربة التضخم عندما تشعر بوفرة النقود السائلة أو بالعكس في سياسة محاربة الانكماش عندما تظهر بوادر الكساد الاقتصادي.

ويمكن تلخيص تأثير تغيير معدل الخصم على عدة مستويات:

- على المستوى النقدي يؤدي ارتفاع معدل الخصم إلى التقليل من الحجم الرائج من النقود؛
- على مستوى القروض يؤدي ارتفاع معدل الخصم إلى التقليل من القروض؛
- على المستوى الإنتاجي يؤدي الارتفاع في معدل الخصم إلى توقف زيادة الإنتاج ونقصان المخزونات والتقليل من عمليات المبادلة وتعطيل عوامل الإنتاج (البطالة - توقيف التجهيزات)؛
- على مستوى السوق المالية يؤدي ارتفاع معدل الخصم إلى ارتفاع معدل الفائدة بالنسبة للعمليات ذات الأجل الطويل؛
- على صعيد المعاملات الخارجية يؤدي ارتفاع معدل الخصم إلى جلب الأموال الخارجية التي تدخل بحثاً عن استثمارات جد منتجة¹؛

أما فيما يخص فعالية سياسة معدل إعادة الخصم فهي تتوقف على عدة عوامل منها:

¹ عبد الله خبابه، الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 202-203.

- مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص وهذا يتطلب معاملات كبيرة بالأوراق التجارية.

- مدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل مرة، بمعنى عدم وجود موارد إضافية تعتمد عليها البنوك التجارية.

وفي الوقت الحاضر يبقى لمعدل إعادة الخصم أثره المعنوي على البنوك التجارية فكلما تحرك هذا المعدل إلى الارتفاع أو الانخفاض فإن البنوك تأخذ بعين الاعتبار، أي أن هذه السياسة أصبحت مؤشراً للبنوك التجارية على اتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان.¹

2- عمليات السوق المفتوحة: وتعني عمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي بائعاً ومشترياً للأوراق المالية الحكومية والخاصة، بهدف زيادة أو تخفيض حجم السيولة المحلية لدى البنوك التجارية لتأثير على مقدرتها في خلق الائتمان بشكل يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي، فإذا كان سعر إعادة الخصم غير فعال في التأثير على احتياطات البنوك التجارية، وإذا وجد البنك المركزي هناك سيولة كبيرة وضغوط تضخمية عالية يلجأ إلى بيع الأوراق المالية إلى الأفراد والبنوك والشركات بهدف تقليل احتياطات البنوك التجارية، وتقييد مقدرتها في التوسع في منح الائتمان المصرفي وتقليل الإنفاق الكلي فينخفض عرض النقد، وبالعكس إذا لاحظ البنك المركزي أن البلد يعيش في حالة انكماش فإنه يلجأ إلى شراء الأوراق المالية من السوق المفتوحة فيؤدي ذلك إلى ضخ سيولة إلى الاقتصاد الوطني، مما يرفع من احتياطات البنوك التجارية ويزيد من قدرتها في منح الائتمان المصرفي فيزيد الإنفاق الكلي والإنتاج.²

أما فيما يخص فعالية السوق المفتوحة فتتمثل فيما يلي:

- إن بنوك الودائع في بعض الأحيان لا تزيد أو تنقص قروضها واستثماراتها تبعاً لزيادة أو نقص احتياطاتها النقدية، فقد نرى أن بنوك الودائع في بعض الأحيان تحجم عن أن تستفيد من زيادة احتياطاتها النقدية لأنها لا تستوثق من يطلبون الاقتراض منها أو لأنها تحشى زيادة الاستثمار في وقت لا يكون استثمار فيه مربح؛

- أن الطلب على الائتمان قد لا يزيد دائماً تبعاً لنقص معدلات الفائدة وذلك لأن رجال الأعمال في الظروف السيئة الحالكة السواد أو الظروف الاقتصادية المتقلبة قد يرفضون ما تعرضه عليهم المصارف من قروض بمعدلات فائدة منخفضة، بالعكس قد تزيد معدلات الفائدة على النقود تبعاً لنقص في أساس الائتمان ومع ذلك فإن زيادة معدلات الفائدة قد لا تؤدي إلى نقص فيما يطلبه العملاء من المصارف من ائتمان، وقد يرى رجال الأعمال أن مستقبل عمليات المضاربة حتى مع ارتفاع سعر الفائدة يبشر بالريح وبالخير، فيزداد طلبهم على الائتمان من بنوك المصارف من الودائع؛

¹ بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، 1990-2010، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015-2016، ص 59.

² هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 264.

- قيام البنك المركزي ببيع سندات حكومية و أدونات خزينة يعني زيادة المعروض للبيع من تلك السندات و الأدونات وزيادة العرض تؤدي إلى انخفاض أسعار تلك السندات و الأدونات وبالتالي يؤثر ذلك سلباً على المركز المالي للمصرف المركزي، ومن ثم فإنه يجب على البنك المركزي أن يعمل على تحقيق استقرار أسعار تلك السندات والأسهم في الأسواق المالية حتى لا يؤثر ذلك على المركز المالي للمصارف المركزية¹؛

3- سياسة الاحتياطي القانوني (الإلزامي): نسبة الاحتياطي القانوني تمثل أقل نسبة من الأرصدة النقدية التي تلتزم البنوك التجارية قانوناً بالاحتفاظ بها من قيمة الودائع لديها لدى البنك المركزي دون الحصول على أية فوائد لقاء هذه العملية و يمكن استخدام تلك السياسة كأداة للتحكم في العرض النقدي فعندما يرغب البنك المركزي في زيادة حجم العرض النقدي فإنه يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي سياسة نقدية توسعية، أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض حجم العرض النقدي فإنه سيقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية والميزة الأساسية لاستخدام سياسة تغيير حجم الاحتياطيات النقدية هي أنها تؤثر على كل البنوك التجارية بالتساوي وبالتالي فتأثيرها قوي على العرض النقدي.²

كما أن لنسبة سياسة الاحتياطي القانوني لها فعالية كبيرة والتي سيتم إبرازها كما يلي:

- إن حجم الائتمان يتأثر أولاً بالظروف الاقتصادية والمالية ونظرة المستثمرين إلى مستقبل الاقتصاد، إذا كانت نظريتهم متفائلة فإن زيادة الاحتياطي القانوني لا يغني عن التوسع في الائتمان لإنشاء مشاريع استثمارية جديدة والعكس؛
- إن لجوء المصرف المركزي إلى هذه الأداة يدفع المصارف التجارية لاستعمال أدوات أخرى للحصول على السيولة كبيع الأوراق المالية، حيث تؤدي زيادة عرضها إلى خفض أسعارها مما يجعل من المفيد استعمال المصرف المركزي لمختلف الأدوات في آن واحد لتفادي الآثار العكسية لاستعمال أداة دون أخرى؛
- يرى كينز أن الإفراط في استعمال أداة الاحتياطي القانوني قد يؤثر سلباً على الأسواق المالية، لأنه يخلق حالة من عدم التأكد وبالتالي يجب إعلام المصارف التجارية بأي نية في ذلك لتتجهى له وأن تكون نسبة التغيير منخفضة حتى تستوعبها المصارف ولهذا يصفها بعض الاقتصاديين بأنها أداة مولدة لعدم الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد³؛

ثانياً: الأدوات الكيفية (الأدوات المباشرة): تستخدم الأدوات الكيفية قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو قطاعات معينة في الاقتصاد، ويمكن حصرها كما يلي:

¹ عبد الرازق بن عمرة، السياسة النقدية من خلال الانتقال والتأثير دراسة تحليلية قياسية، منشورات ألفا للوثائق، 2020، ص 209 - 210.

² محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 173.

³ جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص 191.

أ. **تأطير القروض:** وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة¹.

ب. **تنظيم الانتقائي للقروض:** يتم منح القروض من طرف مؤسسات الإقراض، تبعا لمعياران وهما الربحية أو المردودية، ودرجة المخاطرة (ضمان ملائمة العملاء ومعرفة الضمانات المقدمة)، لكن هذه الخيارات قد لا تتلاءم بالضرورة مع احتياجات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

يستخدم البنك المركزي أدوات انتقائية، للتحكم في القروض الممنوحة، وهذا ضمن سياسة التأطير

القرض، منها:

- تسديد خزينة الدولة الجزء من الفوائد، من اجل تكلفة القرض المتعلق ببعض أنواع التمويلات المتعلقة بالتصدير، السكن، الزراعة.. الخ، والجزء الذي تأخذه الخزينة على عاتقها يعطي الفارق بين معدل الفائدة على القرض، وبين كلفة المواد التي تمول القرض.
- إعادة خصم للأوراق فوق مستوى السقف، حيث يشجع البنك المركزي بعض الأنشطة بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض، حتى بعد تجاوز السقف المحدد.
- فرص أسعار تفاضلية لإعادة الخصم: وهذا للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة المراد تشجيعها (حسب الظرف انكماش أو تضخم)².

ثالثا: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية: بالرغم من توفر كل هذه الأدوات المباشرة، والأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، فقد تلجأ البنوك إلى استخدام أدوات أخرى والتي تعتبر مكملة، ويمكن حصرها كما يلي:

أ) **الإقناع الأدبي:** تعني هذه السياسة إتباع البنك المركزي الأساليب الإقناع الأدبي، من أجل التأثير على البنوك التجارية، والمؤسسات المالية الموجودة بإتباع سياسة معينة مرسومة فيما يتعلق بعلاقتها الائتمانية، والنقدية مع المتعاملين كمنح الانشغال والإقراض وتمثل طريقة الإقناع الأدبي بتوجيه الاقتراحات، والرجاءات، والنداءات، والتحذيرات، سواء الشفهية، أو التحذيرية لأجل التقييد بالسياسة التي يرسمها البنك المركزي، والمتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياطاتها، و ودائعها النقدية، وتخفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد في أوقات الكساد، لزيادة مستويات الإنتاج الكلي، وتحقيقا للعمالة الكاملة أو تضييق الائتمان، ورفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة في أوقات الراج والتضخم لتخفيض مستويات الأسعار، ومعدلات الإنفاق الكلي (الطلب الفعلي) إلى المستوى اللازم والمعقول لتحقيق العمالة الكاملة طبقا لما تقتضيه عوامل التوازن، والاستقرار الاقتصادي في المجتمع، وقد

¹ وليد بشيشي، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر، حوليات جامعة قالة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة 08 ماي 1945، العدد 23، الجزء الأول، 2018، ص 354.

² سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

تزداد فعالية هذه السياسة في محاربة التضخم والكساد إذا ما اقترنت بعض السياسات النقدية الأخرى، أو بشيء من التحذير، والوعيد.¹

(ب) **التعليمات والتوجيهات:** وتنصرف هذه الوسيلة إلى أن يصدر المصرف المركزي توجيهات أو تعليمات توزع على المصارف التجارية يحدد فيها حجم ونوع الائتمان الذي تستطيع المصارف التجارية أن تمنحه لعملائها، وبذلك تظهر قدرة وقوة المصرف المركزي وعلاقته مع المصارف التجارية، في مدى التزام تلك المصارف بالحدود التي تتضمنها تعليمات وتوجيهات المصرف المركزي ويستطيع المصرف المركزي بموجب هذه الطريقة أن يضع قيوداً على بعض أنواع الائتمان أو أن يطلب من المصارف التجارية استخدام جزء من أصولها السائلة السندات الحكومية أو أن يحدد للمصارف حجم الائتمان الذي يمكن للمصارف التجارية أو تمنحه لعملائها، بمستوى يساوي أو يقل أو يزيد عن مستوى حجم الائتمان السابق وذلك في ضوء السياسة الاقتصادية وفي ضوء الظروف في شراء والأوضاع الاقتصادية، التي يمر بها الاقتصاد القومي.²

(ت) **الإعلام:** يمكن للبنك المركزي أن يستعمل وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور دعماً لجهود إصلاح الأوضاع النقدية وتحقيقاً للأهداف السياسية الاقتصادية. فتتظافر الجهود لتحقيق ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة لمختلف القطاعات الأفراد المشروعات والحكومة وكان "البنكس بنك" البنك المركزي في ألمانيا وبنك السويد المركزي يقومان بتقديم بيانات دورية تشرح السياسة النقدية المتبعة لمراقبة الائتمان وكان محافظ بنك إنجلترا يصدر نشرات رسمية دورية عن السياسات الائتمانية الموضوعية من قبله.³

(ث) **التشاور مع البنوك العاملة في الدولة:** يقوم البنك المركزي في بعض الأحيان بالتشاور مع البنوك التجارية خصوصاً إذا ما تعلق الأمر بصياغة الخطة الائتمانية للمصارف التجارية وذلك باستدعاء مسؤولي المصارف التجارية لحضور اجتماعات البنك المركزي كلاً اقتضى الأمر ذلك.⁴

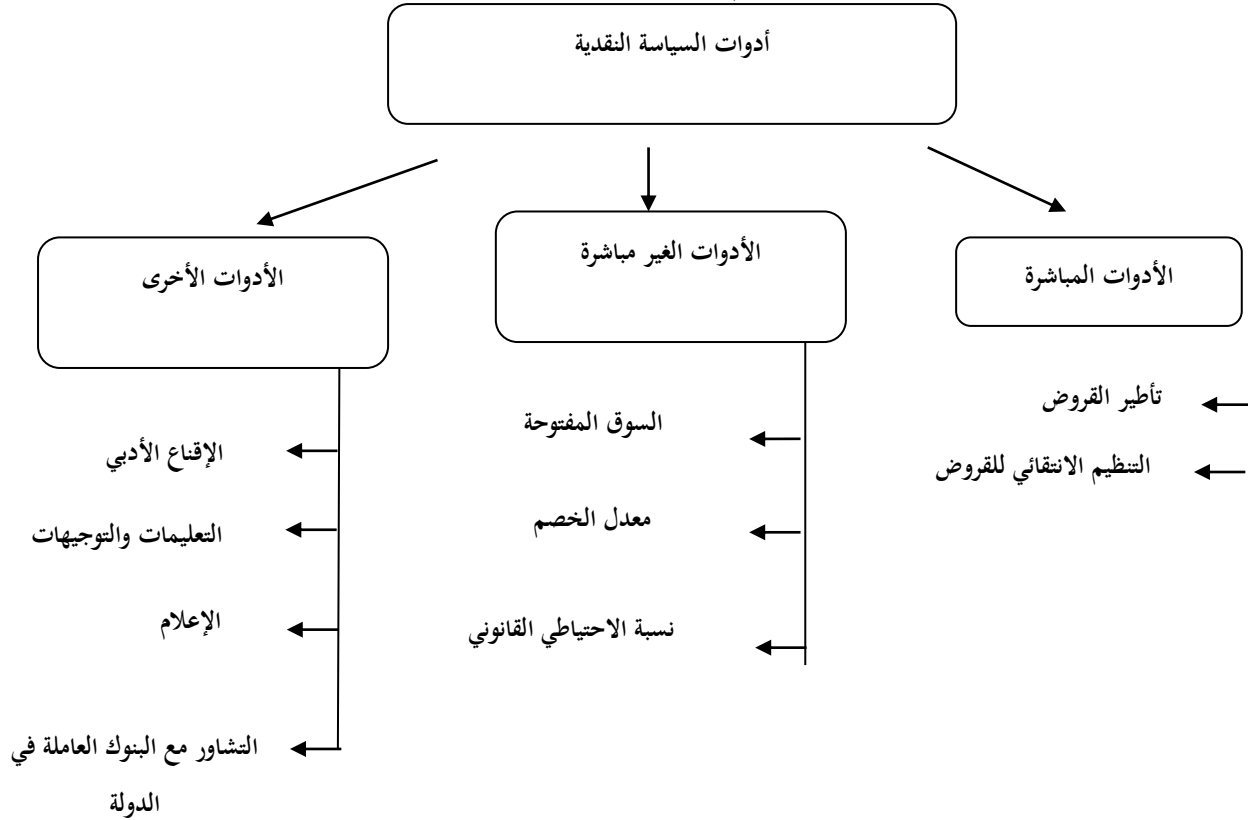
¹ غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى، 1992، ص 145.

² أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 336.

³ جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص 186.

⁴ وليد بشيشي، مرجع نفسه، ص 186.

الشكل رقم 1-1: أدوات السياسة النقدية



المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على الشرح أعلاه

ثانياً: آلية انتقال الأثر النقدي وقنوات الانتقال: يمكن تعريف آلية تأثير السياسة النقدية بأنها العملية التي ينتقل من خلالها أثر قرارات السياسة النقدية إلى تغيرات في الناتج المحلي الإجمالي وتغيرات في التضخم، فإننا نستطيع أن نميز أصناف رئيسية من القنوات أو بمعنى آخر الطرق التي تطبقها السياسة النقدية والتأثيرات على قرارات المتعاملين أو الأعوان الاقتصاديين وهذا ما سنعرضها فيما يلي:

أ) **قناة سعر الفائدة:** تعد قناة سعر الفائدة آلية التأثير التقليدية للسياسة النقدية وينتقل أثر السياسة النقدية إلى الأهداف النهائية لها من خلال قناة سعر الفائدة، حيث يؤدي زيادة عرض النقود (السياسة النقدية التوسعية) إلى انخفاض سعر الفائدة الاسمي في ظل ثبات الطلب على النقود. وفي ظل الفرضية الكينزية لجمود الأسعار في الأجل القصير، فإن سعر الفائدة الحقيقي ينخفض بما ينخفض من تكلفة رأس المال ويزيد من الطلب على الاستثمار في قطاع الإنتاج، والعكس بالعكس. أما تبعاً لتحليل فريدمان فليس من الضروري أن ينخفض سعر الفائدة إذا زاد العرض النقدي، حيث يقرر فريدمان أن التغير في العرض النقدي الحقيقي يؤثر على سعر الفائدة من خلال أربعة آثار جزئية هي:

- **أثر السيولة:** هو الانخفاض الفوري في سعر الفائدة قصير الأجل نتيجة زيادة العرض النقدي.
- **أثر الدخل:** وهو محاولة الأفراد عند وجود أرصدة نقدية زائدة نتيجة العرض النقدي للحفاظ على المستوى السابق المرغوب من الأرصدة الزائدة، وهذا ما ينتج عنه ارتفاع في الدخل الحقيقي نتيجة الزيادة

الجديدة في الطلب على السلع والخدمات، وهذه الزيادة في الدخل الحقيقي تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وهذا الارتفاع يسمى أثر الدخل.

- **أثر مستوى الأسعار المتوقع:** قد تسبب الزيادة في العرض النقدي إلى ارتفاعا في المستوى العام للأسعار، مما يسبب زيادة في الطلب على النقود الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة.
- **أثر التضخم المتوقع:** فمع ارتفاع المستوى العام للأسعار يتأثر معدل التضخم الأمر الذي يؤدي إلى مطالبة المقرضين علاوة مقابل معدل التضخم المتوقع والتي تعد من مكونات الفائدة، وفي المقابل سيوافق المدينون على دفع علاوة تضخم ضمن سعر الفائدة ولاسيما إذا كانوا سيقومون باستخدام الأرصدة النقدية الحقيقية في شراء عقارات قد ترتفع قيمتها على الأقل بنفس معدل التضخم وهذا يعني أن أثر التضخم المتوقع يرفع سعر الفائدة الأساسي.

(ب) **قناة سعر الصرف:** تعمل قناة سعر الصرف في السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها مما يستقطب رأس المال الأجنبي و يرفع من الطلب على العملة المحلية. ونتيجة لذلك تزداد قيمة العملة مما يؤثر سلبا على الصادرات و وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وتنعكس هذه التطورات في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وركود الاقتصاد المحلي. ويترتب على تغير سعر الفائدة قصير الأجل تغير في سعر الصرف يؤثر على الصادرات ومن ثم الطلب الكلي، وذلك في وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وصافي الصادرات¹.

(ت) **قناة الأسعار:** من بين قنوات الانتقال للسياسة النقدية هي معدلات الصرف وأسعار الأسهم فمعدل الصرف للنقود الوطنية نتيجة نحو الانخفاض عند تبني سياسة نقدية توسعية، وهذا يشجع الصادرات ويرفع الواردات وبالتالي يطبق أثرا إيجابيا إلا على ميزان المدفوعات، ولكنه أقل على النشاط الاقتصادي وإنه من الممكن أن يؤدي تقهقر التبادل إلى إلغاء الآثار الإيجابية على المدفوعات الجارية لزيادة الصادرات وانخفاض الواردات ولكن العمالة تستفيد. إن قناة أسعار السلع الرأسمالية بشكل أساسي للمؤسسات بصفة ثانوية للمساكن هي غير معروفة جيدا، ويفهم هذا الأثر للسياسة النقدية من خلال الاستناد إلى تحليل Tobin ومعامله Q وهي نظرية حركية في الاستثمار مبنية على أن الاستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية للأصل الرأسمالي إلى تكلفة الإحلال، وهي النسبة التي تسمى نسبة أو معامل Q فإذا رمزنا إلى القيمة السوقية للأصل الرأسمالي بـ M وإلى تكلفة الإحلال R فإن $Q = R/M$ تساوي $Q = R/M$. فالسياسة النقدية تؤثر على المعامل Q وتوفر للأعوان النقود التي يرغبون فيها عندما تكون سياسة توسعية وتسرع لهم بالتخلص منها ومبادلتها بسلع حقيقية، أما السياسة النقدية الضيقة تنتج بالطبع أثرا معاكسا

¹ أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 118 - 121 .

فبيع الأعوان الاقتصاديين الأصول الحقيقية سعيا منهم للحصول أكثر على النقود التي تقوم بتشييدها السلطات النقدية ويخفض المعامل¹ Q.

ث) **قناة الائتمان:** تتكون قناة الائتمان من مجموعة من العوامل التي توزع آثار تغير سعر الفائدة الناتج عن تغير العرض النقدي، ومن ثم فهي ليست قناة مستقلة وإنما آلية تحسين أوضاع. وتعتمد آلية قناة الائتمان على ما يسمى علاوة التمويل الخارجي، وهذه العلاوة هي الفرق بين تكاليف الأرصد المتولدة خارجيا (سواء من خلال إصدارات سندات أم حقوق ملكية) وبين تكاليف الأرصد المتولدة داخليا (من خلال الاحتفاظ بجزء من الأرباح). وأي تصرف يتخذه البنك المركزي له أثر على سعر الفائدة، ومن ثم يغير علاوة التمويل الخارجي في نفس الاتجاه. ومن خلال قناة الائتمان هناك قناتان لشرح الصلة بين السياسة النقدية وتصرفاتها وعلاوة التمويل الخارجي، وهما قناة الإقراض المصرفي، وقناة الميزانية قناة صافي حقوق الملكية.²

ج) **قناة أسعار الإسكان والأراضي:** كل من قناة نظرية توبن وقناة أثر الثروة، تسمح بتحديد عام لهذه القناة إطار توبن يطبق على سوق الإسكان، والارتفاع في أسعار السكن يرفع الأسعار المتعلقة بتكلفة الإحلال والاستبدال، مما يحفز و ينعش الاستثمار فيها وترفع إنتاجها، وبالمثل فإن أسعار الأراضي و المساكن تكون عنصر مهم للثروة، فالارتفاع في هذه الأسعار يرفع الثروة وبالتالي يرفع معدل الاستهلاك، ولذلك فإن التوسع النقدي الذي يرفع أسعار الأراضي والمساكن يقود إلى ارتفاع في الطلب الكلي. تتميز المساكن بحساسية شديدة للتقلبات في سعر الفائدة مما يجعل صناعة التشييد عرضة للتقلبات الشديدة للتغيرات في السياسة النقدية التي تؤثر على سعر الفائدة، ولذلك فإن السياسة النقدية لها آثار قوية على سوق المساكن، فمعظم القروض التي تمول التشييدات الجديدة هي رهونات مقدمة بواسطة المؤسسات المالية.³

¹ صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990-2000، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 165-166.

² أحمد شعبان محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

³ وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014-2015، ص 82.

المبحث الثاني: عموميات حول السياسة المالية

إن السياسة المالية تعتبر جزءاً من السياسة الاقتصادية وهي ذات مكانة هامة في الدولة تعتمد عليها لتسيير شؤونها سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو الثقافي، معتمدة في ذلك على أدواتها بصورة تسمح لها القيام بوظائفها على أحسن وجه.

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية

تعدد واختلف مفهوم السياسة المالية، نظراً لكونها مرآة الدولة ودورها وتدخلها، نعرض من خلال هذا المطلب إلى ماهية السياسة المالية.

أولاً: مفهوم السياسة المالية: للسياسة المالية جملة من التعريفات المختلفة والتي وضعت بهدف تسهيل معرفة مفهومها يمكن الإلمام بها في النقاط التالية:

- قد عرفت على أنها هي الأسلوب الذي تتبعه الحكومة في ترشيد نفقاتها وإيراداتها كما يمكن تجسيد هذا الأسلوب من خلال الميزانية العامة للدولة، ولا بد أن نشير للدور التقليدي للدولة حيث يقتصر على تقديم الخدمات الأساسية الأولية للمواطنين الأمن، الصحة، البنية التحتية للمجتمع بشكل عام إلا أنه مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت والتي أدت في نفس الوقت إلى تنوع احتياجات الأفراد من الخدمات سواء في المجال الصحي أو الاجتماعي و في مجال التعليم الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة تحقيق التوازن فيما يخص الخدمات المتعلقة بالقطاعات المذكورة من قبل الدولة¹.
- يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات للتمويل الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام) بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة².
- فالسياسة المالية تتمثل في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتحصيلها إيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي علي مجالات رأس المال الاجتماعي وعندما يتحقق التساوي بين إيرادات ونفقات الدولة فإن الميزانية الحكومية ستكون في حالة توازن وعندما تزيد الإيرادات العامة النفقات العامة فستكون الميزانية في حالة فائض، وعندما تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة ستكون الميزانية في حالة عجز³.
- كما أن السياسة المالية عبارة عن مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

¹ مروة موسى، السياسة المالية كأسلوب لجذب الاستثمار (رؤية مستقبلية)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، العدد الأول، 2017، ص 104.

² محمد موسى عريقات حربي، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 175.

³ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 451.

والسياسية خلال فترة معينة ويقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتديبر وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة¹.
من التعاريف التي أوردناها يمكن القول أن السياسة المالية هي تلك الإجراءات و التدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي من تحصيل الإيرادات وإعادة إنفاقه لتحقيق الأهداف العامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: **أهداف السياسة المالية:** تستمد السياسة المالية أهدافها من المشاكل الاقتصادية التي تفرضها البيئة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، كما أن أهدافها تتجدد وتتطور بحسب تطور السياسة الاقتصادية بصفة عامة ويمكن حصر أهم أهداف السياسة المالية فيما يلي:

(أ) **التوازن المالي:** ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، كأن تستخدم القروض للأغراض الإنتاجية، و أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزينة العامة من حيث المرونة و الغزارة، ويلتزم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع و مواعيد الجباية.

(ب) **التوازن الاقتصادي:** ومعنى التوازن الاقتصادي هو الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، ولذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام و معا للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، ويتحقق التوازن بين القطاعين الخاص والعام عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة و العامة معا إلى أقصى حد مستطاع أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل².

(ت) **التوازن الاجتماعي:** ويقصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته، ولا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد.

(ث) **التوازن العام:** وهو التوازن بين مجموع الإنفاق العمومي (نفقات الأفراد للاستهلاك، والاستثمار، بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من الطرق من بينها: الضرائب، والقروض، والإعانات، والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها³.

ثالثا: **العوامل المؤثرة في السياسة المالية:** توقف السياسة المالية في الدولة على عدة عوامل أهمها⁴:

¹ عبد الصمد سعودي، الاقتصاد النقدي والأسواق المالية، الابتكار للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة 2018، ص 210.

² عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 41-42.

³ سعاد سالكي، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي-، مذكرة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 20.

⁴ محمد موسى عريقات حربي، مرجع سبق ذكره، ص 186-187.

أ) مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ: الضرائب تعد الرافد الأساسي للإيرادات العامة و تتناسب أهمية الضرائب في الإيرادات العامة تناسباً طردياً مع درجة التقدم الاقتصادي للدولة، ومن جهة تزداد أهمية ضريبة الدخل كلما ازداد تقدم البلد اقتصادياً، ونحن نعلم أن جميع أنواع الضرائب تعتمد حصيلتها فضلاً عن الطاقة الضريبية للدولة وعلى الوعي الضريبي¹ من جهة وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم على تحصيل الضرائب، و أما الوعي الضريبي فيقصد به أن يكون لدى المكلف حس وطني وشعور بالانتماء يحفز على عدم إخفاء دخله أو بعضه وعدم إتباع أساليب تؤدي إلى تملصه من دفع ما يترتب عليه تجاه مجتمعه. ولا شك أن العدالة وإخلاص المسؤولين في أدائهم وحسن توزيع النفقات العامة بحيث يلمس المواطن ثمن تضحيتهم بالضريبة على شكل خدمات تقدمها حكومتهم تؤدي إلى زيادة الوعي الضريبي عنده، وأما كفاءة الجهاز الإداري الذي تنص عليه الضرائب فإن المقصود بها أن يتولى شؤون الضرائب ابتداءً من التشريع مروراً باللوائح التنظيمية التي تترجم تلك القوانين إلى إجراءات وانتهاءً بالربط والتحصيل، كل هذا يسهم إسهاماً كبيراً في توسيع المجال أمام مخططي السياسة المالية لتحقيق الأهداف العامة المنشودة. ولا شك أن لكفاءة الجهاز الإداري دوراً كبيراً في الحد من التهرب الضريبي من جهة وزيادة الوعي الضريبي من جهة أخرى.

ب) مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها: تتولى المؤسسات العامة مسؤولية النفقات كل في مجال اختصاصها كما يرسم لها في الميزانية على اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فإن المستوى الإداري في المؤسسات العامة دوراً هاماً في ترجمة مفردات الميزانية إلى ما تهدف إليه وعندما يخطط واضعو السياسة المالية فإنهم يراعون كفاءة هذه المستويات في اختيار السياسات الملائمة، فإذا كانت النفقة التي تحدد المؤسسة معينة حسب استغلالها وتنفق في مجال الذي خصت له دون تبذير أو خطأ وإسراف فهذا يمثل كفاءة إدارة المؤسسة ونزاهتها وأهليتها.

ت) وجود السوق المالي: البنك المركزي يتبع سياسات في محاولته التأثير على الأوضاع الاقتصادية ومن هذه السياسات سياسة السوق المفتوحة وتبين لنا أن السوق المالي توفر مجالات واسعة أمام واضعي السياسات المالية والنقدية، من هنا فإن وجود السوق المالي منظم في بلد معين ودرجة تنظيمه تحدد صيغ السياسات المالية الملائمة ولا يتصور أحد أن تصلح سياسات مالية في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم لبلد لا يوجد فيه سوق مالي.

ث) وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية: إن معظم السياسات النقدية والمالية تمر خلال الجهاز المصرفي الفعال الذي يقع في قمته البنك المركزي ويشمل جميع المؤسسات المالية والبنوك بأنواعها تجارية كانت أو متخصصة، وبالتالي فإن الصيغة التي توضع بها السياسة

¹ هو الإدراك الكامل من قبل الأفراد لمسئولياتهم المالية إزاء المجتمع و الدولة، كلما نضج شعور الأفراد بواجباتهم نحو المجتمع كلما اقتربوا على الدفع الضريبة، ولهذا الوعي قيمة كبرى في ميدان الضرائب المباشرة خاصة الضريبة الدخل.

المالية تعتمد على الجهاز المصرفي لأنها تنفذ عبر هذا الجهاز وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية من خلال تطور المدارس الاقتصادية

لقد شهدت السياسة المالية تطورا كبيرا تبعا لتطورات التي تعاقبت المجتمعات والتي تخللها وجهات نظر متباينة وأحيانا متعارضة مع بعضها البعض وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب:

أولاً: السياسة المالية عند الفكر الكلاسيك: اهتم الاقتصاديون التقليديون بدراسة موضوع المالية العامة من منطلق قناعاتهم بمحدودية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ففي نظرهم الدولة حارسة في بيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، فحسبهم " العرض يخلق الطلب المساوي له " طبقاً لقانون المنافذ جون باتيست ساي¹ ومدلول اليد الخفية² لأدم سميث³ تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي. تقتصر وظيفة الدولة على خدمات الأمن، الدفاع والعدالة مع توفير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه الخدمات دون أن يكون لها غرض اقتصادي اجتماعي أو سياسي أضف إلى أنه لا تأثير لتغيير الإنفاق الحكومي أو الضرائب بالزيادة أو بالنقصان على الطلب الكلي. إذ أن زيادة الإنفاق الممول عن طريق السندات يؤدي إلى رفع سعر الفائدة، بما يكفي خفض مساوي للاستثمار الخاص و الاستهلاك الخاص لزيادة الادخار.

فالسياسة المالية التقليدية تميزت بالحياد وبشرط توازن الميزانية وظلت أسسها قائمة، وظل الاعتقاد بسلامتها إلى حين تعرض اقتصاديات الدول المعتمدة للأفكار الكلاسيكية للعديد من الهزات والأزمات خاصة في سنوات العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي، ما عجل بدفع ركيزة تلقائية التوازن باليد الخفية، وهياً الظروف لبروز نظرية تدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بزعامة كينز⁴.

ثانياً : السياسة المالية عند الفكر الكينزي: يعد كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بهدف الحد من الآثار الكارثية التي أفرزتها أفكار النظرية الكلاسيكية و المحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي؛ حيث ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، لاعتقاده بأن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات، ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم

¹ جون باتيست ساي: عالم اقتصادي أمريكي من أبرز أنصار المذهب الحر تميزت أفكارها بالتحديد والتحليل العميق للظواهر الاقتصادية، كان متفاناً في آراءه على عكس أنصار المذهب في إنجلترا.

² هي استعارة ابتكرها الاقتصادي آدم سميث وقام بشرحها في كتابه ثروة الأمم بأن الفرد الذي يقوم بالاهتمام بمصلحته الشخصية يساهم أيضاً في ارتفاع مصلحة مجتمعه ككل.

³ آدم سميث: يعد مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي اشتهر بكتابه ثروة الأمم فهو أول عالم يتناول الاقتصاد الحديث دعا إلى تعزيز المبادرة الفردية و المنافسة، حرية التجارة .

⁴ فاطمة الزهراء ديش، دور السياسات النقدية والمالية في الحد من الأزمات الاقتصادية دراسة حالة أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2017 2018، ص ص، 49 - 50.

العمالة والتوظيف ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل. وحسب كينز دائما فإن الدخل الوطني التوازني يتحقق عند تقاطع كل من منحنيي الطلب الكلي والعرض الكلي، وأن هذا المستوى التوازني قد يتحقق عند مستوى يزيد أو يقل عن مستوى التوظيف العمالة الكامل؛ وبالتالي يرى كينز أهمية وضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية بشقيها الأساسيين الإنفاق الحكومي والضرائب، للتأثير على المستوى العام للنشاط الاقتصادي وتصحيح الخلل في آليات السوق، لأن الاقتصاد القومي أساسا غير مستقر ولا يتصف بالتصحيح الذاتي دائما، لتتخلى السياسة المالية عن قواعدها التقليدية وتصبح وفقا للمفهوم الكينزي مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي، لذلك أطلق عليها اسم السياسة المالية المتدخللة لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة، وأصبحت الدولة هي المسؤولة في نهاية الأمر عن سلامة وقوة الاقتصاد الوطني ككل¹.

ثالثا : السياسة المالية عند النقديين: بعد أن فشلت السياسة الكينزية في وضع حد لارتفاع معدلات التضخم الجنونية وارتفاع معدلات البطالة التي أخذت بالارتفاع وبنسب عالية في عقود السبعينيات من القرن الماضي، وما نجم عنه من ظهور للتضخم الركودي، وعلى اثر ما سبق برزت أفكار المدرسة النقدية، مما سبق ظهرت أفكار أصحاب النظرية النقدية حيث زعموا أن السياسة النقدية هي وحدها فقط القادرة على وضع حد للتضخم وأن السياسة المالية حسب اعتقادهم ليس لها تأثير على المستوى العام للأسعار وفي الحياة الاقتصادية بصفة عامة خاصة في المدى القصير ما لم تكون مدعومة بالسياسة النقدية وتغيير حقيقي في النقد، وهذا الأخير مخالف تماما لرأي رواد النظرية الكينزية حيث يرون أن السياسة المالية وحدها كفيلا بالتأثير على المستوى العام للأسعار بغض النظر عن دور النقود. ويرجع سبب ابتعاد نقديين عن دور وفعالية السياسة المالية كونهم لا يؤمنون بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كما يرى رواد هذه المدرسة أن السياسة التوسعية في السياسة المالية التي تكون غير مصحوبة بزيادة في عرض النقد سوف ينجم عنها مزاحمة القطاع الخاص على الأموال المعدة للإقراض في سوق الأوراق المالية، وهذا ما سوف يلغي الآثار التوسعية للسياسة المالية ويقلل من فعاليتها².

رابعا: السياسة المالية عند الكلاسيك الجدد: إن الخطوة الأولى لتطوير أسس السياسات المالية في الفكر كلاسيك الجدد هو الفهم الصحيح للمتغيرات والمحددات الحقيقية للنشاط الاقتصادي وهذا ما تكفل به نموذج Weintraub حيث أشار إلى أن الاقتصاد الكينزي التقليدي الممثل بنموذج العرض الكلي والطلب الكلي قد تجاهل عوامل جانب العرض، كما استبعد عنصري السعر والأجر النقدي بالرغم من إدراجه للفجوات التضخمية والانكماشية. فبنموذج العرض الكلي والطلب الكلي من شأنه أن يقدم تمثيلا جيدا لأفكار كينز، من خلال تطبيق أسس اقتصاد جزئي جديدة تتوافق مع النظرية الكينزية للعمالة وذلك بدمج معلمتي السعر والأجر النقدي إذ ربط نظرية العمل والإنتاج مع نظرية القيمة والتوزيع عبر دالة العرض الكلي والتي يمكن اشتقاقها من منحني العرض للمؤسسة. فأسس تطوير السياسة المالية في الفكر كلاسيك الجدد ينبغي أن تتجه نحو إعادة صياغة المالية الوظيفية

¹ بماء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص 43.

² - عبد اللطيف حداداي، تطور السياسة المالية في ظل النظام الاقتصادي، مجلة الباحث، المركز الجامعي، تمارست، ص 34.

بأسلوب أكثر عمقا، بتوجيه كافة أدوات السياسة المالية للتأثير على متغيرات كل من منحنيي العرض الكلي والطلب الكلي التي لها علاقة مباشرة بالمشاكل الاقتصادية المعاصرة في كل دولة¹.

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية وآلية عملها

من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرادة تستخدم السياسة المالية أدوات للتأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة للدولة وسيتم التطرق إليها كل وحدة على حدى وتمثل:

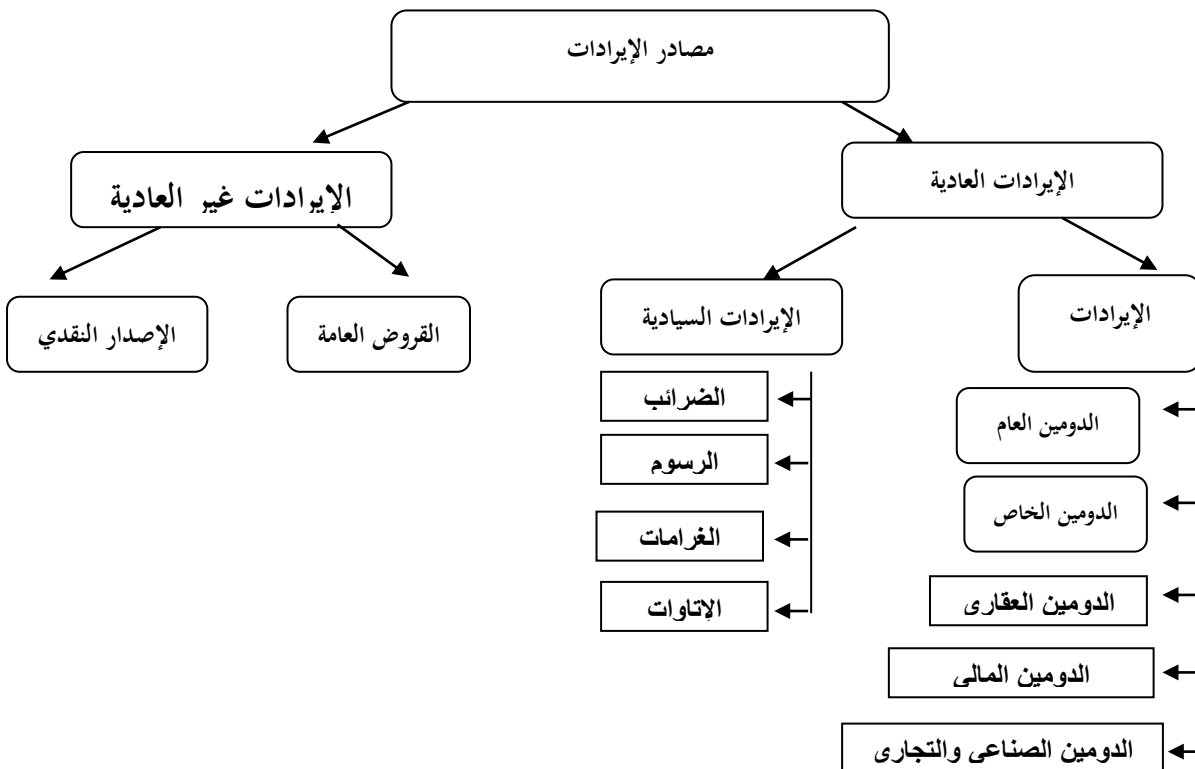
أ) أدوات السياسة المالية: من أجل الوصول إلى تحقيق النتائج تستخدم الدولة ثلاث أنواع من الأدوات تتمثل في الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة.

أولاً- الإيرادات العامة: وتنقسم إلى:

- الإيرادات العادية: هي تلك المصادر التي تتحصل منها الدولة على الأموال اللازمة لتسديد نفقاتها، فهي عبارة عن كل الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد للخزينة العمومية للدولة فهي تعتبر من أهم أدوات السياسة الميزانية التي تعتمد عليها الدولة.²

ويمكن الإلمام بأهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة وأهم الإيرادات العامة في الشكل الموالي:

الشكل رقم 1-2: مصادر الإيرادات العامة



المصدر: لحسن دردوري، خضر لقيطي، أساسيات المالية العامة، دار حيمش للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2019، ص96.

¹ فاطمة الزهرة ديش، مرجع سبق ذكره، ص56.

² لحسن دردوري، خضر لقيطي، مرجع سبق ذكره، ص96.

1- الإيرادات الاقتصادية: تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة ومن هذه الإيرادات ما يلي:

أ- **الإيرادات أملاك الدولة الدومين:** يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها، عقارية أو منقولة، وأيا كان نوع ملكية الدولة لها، عامة أو خاصة. وينقسم دومين الدولة إلى قسمين: الدومين العام، و الدومين الخاص.

✓ **الدومين العام:** يطلق هذا المصطلح على جميع الأملاك و الأموال التي تمتلكها الدولة أو هيأتها العامة والمعدة للاستعمال أو النفع العام ودون مقابل كالطرق والأنفاق والجسور والشوارع والحدائق العامة والمتاحف والمدارس... الخ ومن مميزات الدومين العام ما يلي:

• لا يجوز بيعه طالما هو مخصص للمنفعة العامة؛

• لا يجوز تملكه بالتقادم؛

• ملكية الدولة له هي ملكية عامة تخضع لأحكام القانون الإداري؛

✓ **الدومين الخاص:** يقصد بالدومين الخاص الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة، والتي تخضع لأحكام القانون شأنها في ذلك شأن الأفراد والمشروعات الخاصة. و الدومين الخاص على عكس الدومين العام لذا فهو يعتبر مصدرا من مصادر الإيرادات العادية و يقسم الدومين الخاص إلى ثلاث أقسام وهي:

• **الدومين الزراعي:** ويشمل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية ومن الغابات، وقد كان شكل هذا النوع من الدومين أهم أنواع الدومين الخاص، ويعرف بالدومين التقليدي ويأتي دخل هذا النوع من الدومين من بيع المنتجات أو من الأجرة التي يدفعها المستأجرون.

• **الدومين المالي:** ويقصد بالدومين المالي محفظة الدولة من الأوراق المالية، كالأسهم والسندات المملوكة لها والتي تحصل منها على أرباح بفوائد تعد إيرادا ماليا يدخل ضمن دخل أملاك الدولة.

• **الدومين الصناعي والتجاري:** يقصد بهذا الدومين مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة مثلها في ذلك مثل الأفراد وتأتي أغلبية هذه المشروعات بإيرادات تعتبر مصدرا من مصادر الإيرادات العامة¹.

ب- الثمن العام: يعتبر الثمن العام مصدر من مصادر إيرادات الدولة ويمكن تعريفه بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، بمعنى آخر هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة، حيث يمكن تحديد المنتفع بها مثل خدمات البريد الكهرباء، المياه..... الخ إن الثمن العام يدفع اختياريًا حيث لا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة العامة عكس الضريبة التي تدفع جبراً².

¹ لطيفة كيلاخي، أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دار النشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2017، ص ص، 46-47.

² لطيفة كيلاخي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 48-50.

2-الإيرادات السيادية: تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبراً من الأفراد لما لها من حق السيادة وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية التي تفرضها المحاكم وتذهب إلى خزينة الدولة.

أ- الرسوم: يمكن تعريف الرسم أنه مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبراً إلى الدولة، أو إلى إحدى هيئاتها العامة، مقابل نفع خاص يحصل عليه الفرد بجانب نفع عام يعود على المجتمع ككل ومن هذا التعريف للرسم يتضح لنا أن الرسم يتميز بخصائص عامة تحدد ذاتيته وهي على النحو التالي:

- الصفة النقدية للرسم: أن الفرد له حرية الاختيار في طلب خدمة معينة وعند حصوله على الخدمة المطلوبة من إحدى الهيئات العامة يدفع مبلغ نقدي مقابل ذلك.

- الصفة الإجبارية: يقوم الفرد المستفيد من الخدمة بدفع قيمة الرسم جبراً للهيئة التي تؤدي به الخدمة، ويبدو عنصر الجبر واضحاً في استقلال تلك الهيئة في وضع النظام القانوني للرسم من حيث تحديد مقاداره وطريقة تحصيله.

- تحقيق النفع الخاص إلى جانب النفع العام: يدفع الرسم مقابل الخدمة الخاصة التي يحصل عليها الفرد من جانب إحدى الهيئات العامة، وتتميز هذه الخدمة بوجه عام بأن النفع الذي يعود من أدائها لا ينحصر على الفرد وإنما يتعدى ذلك لصالح المجتمع بأكمله¹.

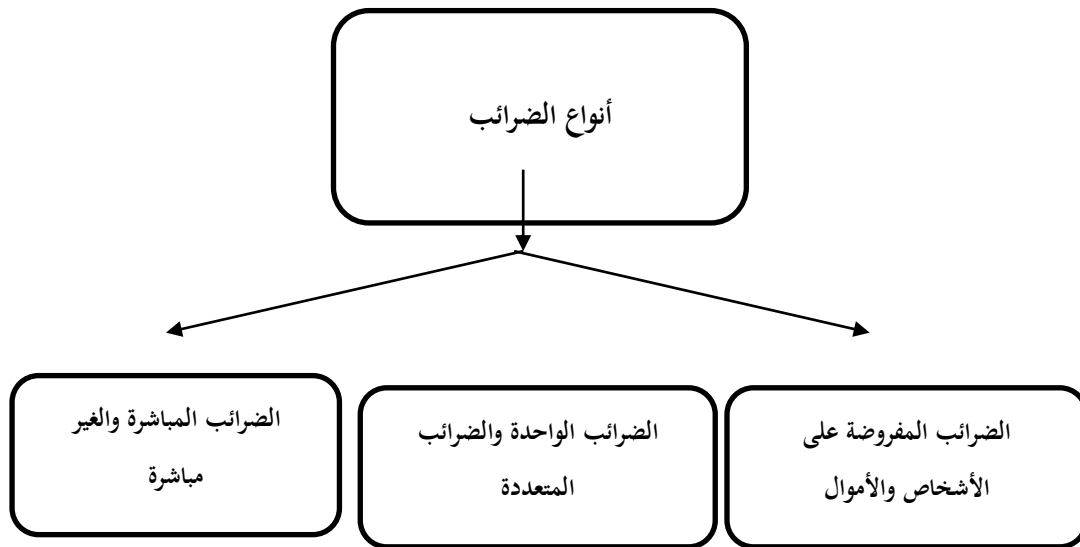
ب-الضريبة: تعرف الضريبة بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة، أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة، من خلال هذا التعريف يمكن تحديد خصائص الضريبة على النحو التالي:

- الضريبة اقتطاع نقدي؛
- الضريبة فريضة مالية؛
- الضريبة تدفع بصفة نهائية؛
- الضريبة تفرض وتدفع جبراً؛
- الضريبة فريضة بدون مقابل؛
- الغرض من الفريضة تحقيق نفع عام².

¹ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الجليلي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص ص، 104 - 106.

² سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 117-120.

الشكل رقم 1-3: يوضح أنواع الضرائب



المصدر: من إعداد الطالبين.

ج- الغرامات: وهي عبارة عن العقوبات المالية التي تقوم بفرضها الدولة على مرتكبي المخالفات القانونية، فهي عقوبة مالية رادعة، الهدف منها ردع الأشخاص عن ارتكاب المخالفات، وليس الهدف منها هو الحصول على إيرادات من أجل تمويل النفقات، لذلك لا يمكن تصنيف الغرامات من الإيرادات الأساسية للدولة بسبب صعوبة تقدير عدد المخالفات المرتكبة، وقلة حصيلتها وعدم انتظامها في الموازنة العامة للدولة.

د- الإتاوة: يمكن تعريف الإتاوة على أنها مبلغ من المال يدفعه الأفراد الذين يمتلكون العقارات جراء استفادتهم من المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة.¹

ثانياً: الإيرادات الغير العادية: قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها وبهذا تحصل على الأموال المطلوبة وفي الوقت نفسه تقسم إلى:

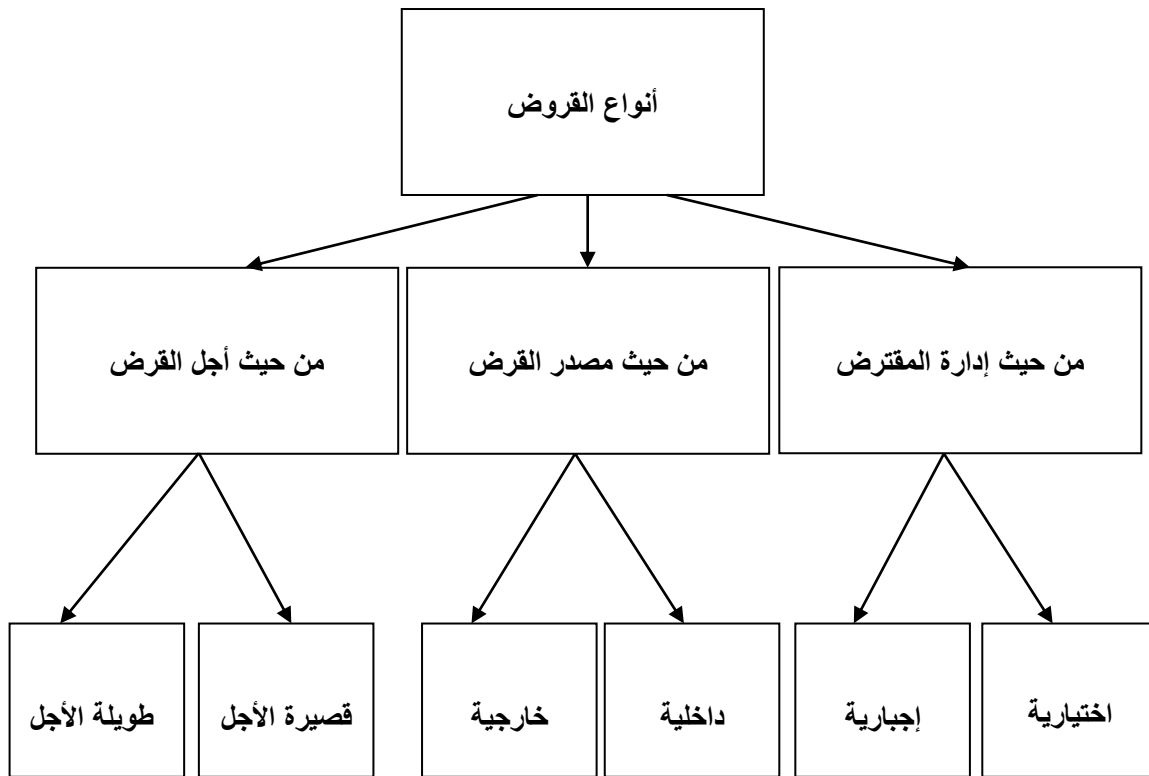
أ- القرض العام: هو عقد تبرمه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض و فوائده عند حلول موعد السداد و ذلك طبقاً لإذن يصدر من السلطة المختصة.²

الشكل التالي يشرح أنواع القروض باختصار:

¹ لحسن دردوري ولخضر لقيطي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

² سعاد سالكي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 28- 29.

الشكل رقم 1-4: أنواع القروض



المصدر: سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. دراسة بعض دول المغرب العربي. أطروحة مقدمة لنيل الماجستير التسيير الدولي للمؤسسات منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص31.

ب-الإصدار النقدي: هي قيام الحكومة بإصدار نقدي خلال فترة معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد القومي خلال نفس الفترة وعلى افتراض ثبات سرعة تداول النقود، وهناك شرطين أساسين هما:

الأول: أن يخصص الإصدار النقدي الجديد لإقامة استثمارات تؤدي إلى التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية والتمويل المشاريع ذات المردود السريع.

الثاني: أن لا يكون الإصدار النقدي الجديد على شكل دفعة واحدة وإنما على شكل دفعات صغيرة تتباعد فترات إصدارها¹.

ثانيا- النفقات العامة: النفقة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد تحقيق حاجة عامة، و من خلال هذا التعريف يتبين لنا أن للنفقة عناصر ثلاثة:

¹ محمد طاقة هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص161.

- **الصفة النقدية النفقة العامة:** هو استعمال مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاج إليه الدولة من خدمات أو مواد أو إنشاءات أو غيرها من الوظائف التي تقوم الدولة بأدائها، وهذه الصفة يميزها عما كانت تتبعه الدول قديما من استعمال المواطنين و إلزامهم بأداء خدمات عامة بدون مقابل نظام السخرة.
- **صفة القائم بالإنفاق:** هو صدورها من الدولة أو أحد تنظيماتها كوحدات الحكم المحلي و غيرها، و يخضع لها أيضا المشاريع التجارية التي ينفق عليها الدولة بقصد تحقيق الربح ما دامت تخضع لإشراف الجهاز الإداري للدولة.

- **هدف النفقة العامة:** هو إشباع و تلبية الحاجات العامة كالأمن و الاستقرار و الحماية من العدوان الداخلي و الخارجي و غيرها، فلا بد أن تهدف النفقة إلى تحقيق مصلحة عامة فلا تصرف لمنفعة فرد بعينه أو أفراد معينين، كتلك التي كانت تصرف في الماضي النفقات الملوك و حفلاتهم الخاصة، و مما يميز النفقة العامة في الوقت الحالي لا بد أن توافق عليها السلطة التشريعية.¹

تقسيمات النفقات: ترجع أهمية تحديد هذه التقسيمات، لكونها تخدم أغراض متعددة من أبرزها:

تسهيل صياغة وإعداد البرامج، تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية، تسهيل دراسة الآثار المختلفة للاستعمالات العامة المختلفة ومعرفة تطورها.... إلخ. وفي هذا الصدد تقسم النفقات العامة وفقا للمعايير التالية:

معيار التكرار: نفقات عادية ونفقات غير عادية، المعيار الوظيفي: حسب وظائف الدولة، المعيار الاقتصادي: نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.

أ- **المعيار الاقتصادي:** وينقسم إلى:

● **النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:** وهذا التقسيم يأتي من ناحية التأثير على الدخل الوطني ويسند على ثلاث معايير هي: المقابل - معيار الزيادة المباشرة في الناتج الوطني - معيار استخدام القوة الشرائية أو ثقلها ونجد في هذا الصدد:

النفقات الحقيقية ويقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، كالمرتبات وأثمان المواد و التوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة التقليدية والحديثة والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية. أما النفقات التحويلية، فهي تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل.²

ب. **معيار التكرار والدورية:** ويقصد بهذا المعيار تكرار ظهور النفقات في ميزانية الدولة وجرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات العامة من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين:

¹ شريفة منصور، السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015-2016، ص66.

² عدلي ناشد سوزي، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص ص، 40-41.

النفقات العامة العادية: تلك النفقات التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة، أو تكرارها بالحجم ذاته ومثلها الرواتب والأجور ونفقات الصيانة ونفقات العدالة وفوائد القروض العامة ونفقات الإدارة.

النفقات العامة غير العادية: يقصد بها تلك التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة ومثلها النفقات العامة الاستثمارية الضخمة بناء السدود ونفقات مكافحة البطالة ونفقات الحرب والنفقات العامة اللازمة لمواجهة الكوارث الكبيرة كالفيضانات والزلازل¹.

ج. المعيار الوظيفي: ويقصد بها تقسيم الإنفاق العام تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة حسب فلسفتها من ناحية و للظروف التاريخية والإدارية من ناحية أخرى ويميز الاقتصاديون على التمييز بين ثلاث وظائف أساسية للدولة هي:

- النفقات الإدارية: المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة حيث تشمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والأمن والعدالة و التمثيل السياسي.
- النفقات الاجتماعية: وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد وأهم هذه النفقات المرافق التعليم الصحة والثقافة النقل والسكن.
- النفقات الاقتصادية: وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقا لأهداف اقتصادية كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل والمواصلات ومحطات توليد القوى والري والصرف².

ثالثا- الموازنة العامة: الموازنة العامة هي بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية، وهي تعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للحكومة من خلال التعريف السابق يمكن تحديد أهم العناصر التي تعتمد عليها مفهوم الموازنة العامة فيما يلي:

- ❖ **الموازنة العامة توقع:** تتضمن الموازنة العامة تقديرا احتمال لنفقات الدولة وإيراداتها أي ما ينتظر أن تتقه السلطة التنفيذية وما يتوقع تحصيله من إيرادات خلال فترة لاحقة عادة ما تقدر بسنة واحدة.
- ❖ **الموازنة العامة إجازة:** تعد الموازنة العامة بمثابة خطة عمل للحكومة لفترة لاحقة غير أنها تبقى في شكل مشروع أو اقتراح غير قابل للتنفيذ إلا بعد موافقة السلطة التشريعية.
- ❖ **الموازنة العامة توجيه:** تعتبر الموازنة العامة أداة رئيسية في يد الحكومة والتي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمالية ولقد تطورت أهميتها مع تطور دور الدولة في المجتمع الحديث فكلما زاد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ازدادت أهميتها¹.

¹ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة، 2007، ص 114-115.

² محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 31-32.

ومن أهم أنواع الموازنة العامة ما يلي:

الموازنة التقليدية: وهي أول أنواع الموازنات و تقوم على مبدأ حصر جميع إيرادات ونفقات الدولة بوثيقة واحدة وبشكل مفصل والحصول على اعتمادها من قبل السلطة التشريعية، لتتم الرقابة على مصادر الإيرادات، و أوجه الإنفاق من قبل السلطة التشريعية ومحاسبة السلطة التنفيذية عن أي تجاوزات مالية لم تعتمد ويطلق على هذا النوع من الموازنات أيضا بموازنة البنود أو الموازنة الخطية، لأنه يتم تبويب النفقات العامة إلى مجموعات ثم إلى بنود ومواد حسب هدف الإنفاق.

الموازنة الأداء والبرامج: وتتمحور الفكرة الأساسية لهذا النوع من الموازنات على معرفة حجم النتائج للأعمال الحكومية ومقارنتها بالتكلفة المالية و الزمنية والجهد الإنساني والموارد اللازمة الانجاز تلك الأعمال ... الخ، و بقيت موازنة الأداء محافظة على مبدأ الرقابة على الإنفاق العام بالتركيز على رقابة نتائج الأهداف الموضوعية بدلا من التركيز على رقابة أوجه الإنفاق العام كما هو الحال في موازنة التخطيط.

الموازنة المبرمجة والتخطيط: أن الأساس الذي تقوم عليه الموازنة هو التحديد المسبق لجميع الأهداف و من ثم اختيار الأهداف المراد تحقيقها وتعيين البرامج اللازمة للوصول إلى هذه الأهداف، ويتم بنفس الوقت برمجة إجمالي التكاليف الكل برنامج بما يتلاءم مع الزمن اللازم لتحقيق الأهداف فقد تكون الفترة الزمنية قصيرة الأجل أو قد تكون طويلة الأجل من هنا تساعد هذه الموازنة على تحديد السياسات المستقبلية العامة للدولة، سواء الاقتصادية أم اجتماعية أم المالية .

الموازنة الصفرية: الأساس الذي تقوم عليه هذه الموازنة هو توفير المال اللازم لتمويل البرامج دون الأخذ بعين الاعتبار لما تم إنفاقه سابقا وبشكل فعلي على تلك البرامج من هنا نبدأ من نقطة الصفر وكأن تلك البرامج لم تكن موجودة. نستطيع القول أن مفهوم الموازنة الصفرية يرتكز على الأمور التالية:

أ- افتراض موازنة أي دائرة أو مؤسسة حكومية تساوي صفر؛

ب- الإنفاق لكل دائرة أو مؤسسة يقتصر على ما يمكن تحقيقه من أهداف مبرره وممكن تحقيقها؛

ج- التقدير الدقيق للأموال اللازمة للاتفاق على الهدف و بأقل تكلفة ممكنة؛

د- يتم النظر لموازنة أي هدف أو نشاط في بداية السنة المالية وكأنها صفر حتى لو كان هذا الهدف مستمرا من سنوات سابقة²؛

❖ **مراحل النفقات العامة:** تتم عملية الموازنة في إطار هيكل الإدارة الحكومية عبر وزاراتها متمثلة بوزارة المالية والتخطيط وغيرها من المؤسسات المعنية، ذلك أن الموازنة تمثل ترجمة رقمية للخطة وهو فعلا ما يجب أن يكون فكل إنفاق لا بد أن يندرج ضمن الموازنة العامة للدولة بتفاصيلها وتتم عبر مراحل³:

¹ نذير ياسين، أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية، 1970-2010، أطروحة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص 13.

² طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2009، ص ص، 149-157.

³ سمرد كوكب الجميل، الموازنة العامة للدولة (مدخل معاصر)، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2018، ص 23.

المرحلة الأولى: إعداد الموازنة وتضم: التخطيط: ووضع الأهداف ضمن إطار محدد ووضع التقديرات وتحديد المبالغ للموارد والنفقات وعبر منظومة محاسبية معينة، المراجعة: ويقصد بها مراجعة الأهداف المطلوب تحقيقها وتهيئة المبالغ اللازمة ضمن تخصيصات والتأكد من ذلك.

المرحلة الثانية: تصديق الموازنة: وهي مراجعة تفصيلية من قبل المشرع ومطابقة القواعد والقوانين التي أعدت بها الموازنة.

المرحلة الثالثة: تنفيذ الموازنة: أي بدء الأنشطة من خلال الصرف وضمن تقديرات المبالغ المخصصة في بنود الموازنة.

المرحلة الرابعة: الرقابة: وتتمثل بمنظومة متكاملة واسعة تتم فيها رقابة تنفيذ الموازنة وتقييم الأداء ومقابلة التنفيذ. ثانيا: آلية عمل سياسة المالية: تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الركودية والفجوة التضخمية وتتجلى آلية عملها في ما يلي¹:

1. حالة الكساد الاقتصادي: وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، ومما يعني كذلك عدو وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها. وفي هذه تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية عن طريق:

زيادة مستوى الإنفاق العام: والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع وخدمات)، أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد. وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب، وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

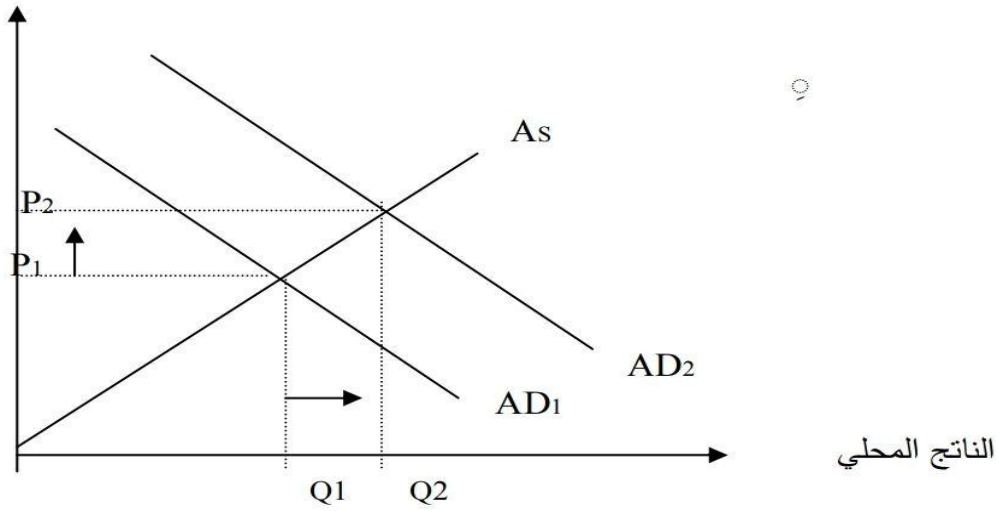
كما قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق العام، أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي²، لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الحكومي والادخار، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي. وقد تستخدم الحكومة الاثنان معنا أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد، ويبين الشكل التالي كيفية معالجة السياسة المالية التوسعية للكساد من خلال الرسم البياني الموالي:

¹ محمد آريا الله، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر، أطروحة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص5-7.

² يسمى أيضا الدخل المتاح وهو الدخل الصافي للفرد بعد طرح الضرائب والالتزامات الأخرى، حيث يمكن للفرد أن يتصرف فيه بكل حرية كاملة.

المنحنى رقم 1-1: السياسة المالية التوسعية

مستوى الأسعار



المصدر: محمد آريا الله، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر، أطروحة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص 6.

حيث أن AS : العرض الكلي

AD1: الطلب الكلي قبل إتباع سياسة توسعية.

AD2: الطلب الكلي بعد إتباع سياسة توسعية.

2. حالة التضخم في الاقتصادي: والمتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار ويتمثل دور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية، وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:

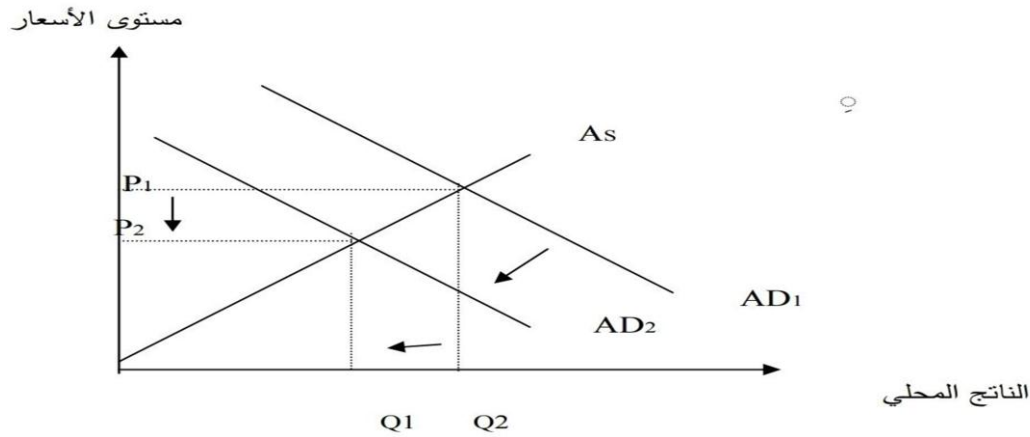
1- تخفيض مستوى الإنفاق العام: والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.

2- رفع مستوى الضرائب: مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي، وبالتالي تخفيض الطلب. ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.

3- المزج بين الحالتين: أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم.

ويبين الشكل التالي السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم من خلال الرسم البياني:

المنحنى رقم 1-2: السياسة المالية الانكماشية



المصدر: محمد آريا الله، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر، أطروحة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص 7.

يوضح الشكل السابق كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، وتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع AD_1 إلى AD_2 وخفض الأسعار من p_1 إلى p_2 وبالتالي تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار، كما ولا يمكن للسياسة المالية أن تقوم بدورها ما لم تكون حكيمة أو رشيدة، وهناك عدة عوامل تحدد السياسة المالية في الدولة.

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية

يهدف هذا المبحث إلى تحديد طبيعة العلاقة بين السياستين إلى جانب الآثار المتبادلة بين هذه السياسات من أجل إدراك الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: المقارنة بين السياسة النقدية والمالية

لا شك أن السياستين المالية والنقدية على درجة واحدة من الأهمية بالنسبة للسياسة الاقتصادية الكلية وذلك لسبب وحيد يتمثل أساسا في اشتراكهما في تحقيق أهداف هذه الأخيرة، ومن هنا فقد أجمع معظم الباحثين والاقتصاديين الأكاديميين على أنه كلما ازدادت عوامل التناقض وعدم التوافق واتسعت الفجوة بين السلطتين المالية والنقدية، كلما أدى ذلك إلى إضعاف تأثير السلطتين معا على أداء النشاط الاقتصادي.

أولاً: أوجه التوافق بين السياستين المالية والنقدية: يركز المربع السحري لكالدور على التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية، والذي أصبح لاحقا الهدف المشترك لدى مختلف الدول، إلا أنه لا يمكن للسياسة النقدية إدراك هذا الهدف دون توافق وتنسيق مع السياسة المالية، حيث أن استخدام سياسة نقدية متشددة لمواجهة التضخم قد تفشل في حالة إسنادها بسياسة مالية تقوم على تخفيض معدلات الضرائب و زيادة مستويات الإنفاق العام أي سياسة مالية توسعية هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن تحقيق هدف معالجة الكساد الذي يرتبط بتشجيع الطلب الكلي من خلال سياسة الإنفاق العام الموسع ورفع اليد عن الكثير من الضرائب، قد يصطدم بسياسة نقدية انكماشية تعتمد على رفع سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني.

إن المتفحص للأزمات الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الرأسمالي، يجد أن هناك تقاسم للأدوار في كيفية معالجة هذه الأزمات، حيث تمت معالجة أزمة الكساد باستعمال أدوات السياسة المالية، وتمت معالجة أزمة التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية، أما فيما يخص مواجهة أزمة الركود التضخمي، فقد تمت بواسطة تكامل السياستين المالية والنقدية على مرحلتين و ذلك بتطبيق سياسة (قف - تحرك)، حيث يتم تحويل الأزمة إلى جانب واحد إما تضخم أو بطالة بمعنى تركيز جهود السياستين معا نحو معالجة إحدى الجوانب، وهنا عادة ما يميل أصحاب القرار إلى معالجة البطالة أولاً، نظرا لتكاليفها الاقتصادية والاجتماعية التي تكون نسبيا أكثر من التضخم، ثم تأتي معالجة ظاهرة التضخم في المرحلة الثانية عن طريق تكامل أدوات السياستين المالية والنقدية، وهكذا تتم معالجة الركود التضخمي بتكامل السياستين وليس بتناقضهما كما تتحدد أوجه التوافق والترابط بين السلطات المالية والنقدية، من خلال تحديد الأهداف بطريقة دقيقة وكذا تحديد طريقة الوصول إليها باستخدام الأدوات المناسبة، ويرى Mundell أنه إذا كنا لا نملك سوى أدوات نقدية ومالية للوصول في نفس الوقت إلى التشغيل الكامل والتوازن في ميزان المدفوعات، فإننا نكون ملزمين دائما باستخدام السياسة النقدية لتحقيق التوازن الخارجي، والسياسة المالية لبلوغ الهدف الثاني والمتمثل في تحقيق التشغيل الكاملة.

ثانياً: أوجه التعارض بين السياستين المالية والنقدية: يمكن عرض ثلاث بدائل عن حالات التعارض بين السياستين المالية والنقدية، والتي يتم تحليلها فيما يلي:

البديل الأول: هيمنة السلطة النقدية: نجد فيه هيمنة كاملة للبنك المركزي على السياسة النقدية فهو يقوم بتحديد النمو في القاعدة النقدية مستقلا عن الاحتياجات النقدية للحكومة وإمكانيات تمويلها من أسواق المال المحلية و الأجنبية، وهذا الأمر يدفع الحكومة إلى تخفيض عجز ميزانيتها إلى مستوى التمويل المتاح من أسواق المال المحلية والخارجية مع خطورة عدم سداد ما تقتضيه من هذه الأسواق، لأن عدم استهلاك هذه الديون يفقد المتعاملين في الأسواق المالية ثقتهم في السندات الحكومية.

البديل الثاني: هيمنة السلطة المالية: نجد فيه هيمنة لوزارة المالية حيث تستطيع تحديد حجم عجز الميزانية بدون استشارة السلطة النقدية، فإذا تعدى تمويل العجز حدود التوسع في الطلب على القاعدة النقدية الحقيقية عند مستوى الأسعار المستهدف، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط على التضخم والاحتياطات الدولية، حيث يؤدي ارتفاع مستويات الأسعار في الأسواق المحلية إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجة كما يولد عدم الاستقرار تضخما عاليا قد يضر بنمو الأسواق المحلية الحقيقية والمالية.

البديل الثالث: استقلال كل سلطة بنفسها: نجد فيه كل من البنك المركزي ووزارة المالية يعملان بطريقة مستقلة، ونتيجة لذلك فإن السلطات النقدية والمالية قد يصيغان قرارات متضاربة مع أهدافهما بالنسبة للقاعدة النقدية وحجم عجز الميزانية، حيث تمول السلطة النقدية الجزء غير المغطى من عجز الميزانية من أسواق السندات المحلية والأجنبية، فإذا لم يكن سوق رأس المال قد تم تطويره بعد، فسوف يكون في حالة لا تسمح بتقدم تمويل جوهري، أما إذا كان قد تم تطويره وكانت أهداف السياسة المالية متضاربة مع أهداف السياسة النقدية، فإن معدلات الفائدة في سوق السندات المحلية قد ترتفع لأعلى مستوياتها¹.

الجدول رقم 1-1: يوضح المقارنة بين السياسة النقدية والسياسة المالية

المعيار	السياسة النقدية	السياسة المالية
1- السوق	تشمل الإجراءات التي لها علاقة مباشرة بالصفقات الحكومية في السوق	تشمل الإجراءات المرتبطة بالصفقات الحكومية الأخرى
2- جهاز واضح السياسة	يضع السياسة النقدية السلطات النقدية	يضع السياسة المالية البرلمان مسؤولة تحديد الموازنة الدولة ونشاطها الاقتصادي
3- الدخل	تؤثر بصفة غير مباشرة	تؤثر تأثيرا مباشرا
4- الفعالية	تتميز بفعاليتها في مواجهة الضغوط التضخمية لقدرتها على امتصاص فائض السيولة	تتميز بتأثيرها الفعال في مواجهة الكساد والركود الاقتصادي
5- الفارق الزمني	تستغرق وقت أقل وذلك لأن إجراءاتها تتم بسرعة	تحتاج السياسة المالية لوقت طويل لتحقيق فعاليتها
6- اتخاذ القرارات	تتخذ من قبل البنك المركزي تتمثل في سياسة البنك المركزي	تتخذ من قبل الحكومة أي السلطة المالية

المصدر: حنان زلاقي، نور الدين قدروي، التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم - إشارة لحالة الاقتصاد الجزائري-مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة المسيلة، المجلد2، العدد2، 2019، ص80.

¹ شريف عمروش، طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البلدة 02، العدد 15، 2016، ص ص، 187-190.

المطلب الثاني: الأثر المتبادل بين السياسة النقدية والسياسة المالية

مما لا شك فيه أن استعمال إحدى السياستين النقدية أو المالية يؤثر في الأساسية الأخرى وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المطلب

أولاً: تأثيرات السياسة النقدية على السياسة المالية: يمكن التمييز بين السياسة المالية النقدية وفقاً لثلاثة معايير هي:

أ- معيار جهة اتخاذ القرار: فالقرارات التي يتخذها البنك المركزي تدرج في السياسة النقدية، أما القرارات التي تتخذ بواسطة وزارة المالية تدرج تحت السياسة المالية.

ب- معيار حقوقي: فالسياسة المالية تحدد حجم الدين الحكومي في حين تحدد السياسة النقدية مكونات هذا الدين (قرض بنكي أو اقتراض من الجمهور على شكل سندات).

ج- معيار الهدف: فإذا كان الهدف من السياسة التأثير على الحاجات العامة و التوظيف نقدية فهي سياسة مالية، أما إذا كان الهدف من السياسة التأثير على عرض النقود فهي سياسة. وفيما يلي نحاول إيضاح التأثيرات المختلفة للسياسة النقدية على السياسة المالية:

1- أثر السياسة النقدية على عجز الموازنة: لتوضيح تأثير السياسة النقدية على عجز الموازنة نأخذ مجموعة من المتغيرات المختلفة التي تتأثر بالسياسة النقدية، و تؤثر هي بدورها على عجز الموازنة، بالرغم أن أثر كل متغير من هذه المتغيرات يكون صغيراً إذا أخذ على حدى، إلا أن الأثر الكلي لهذه المتغيرات مجتمعة يكون كبيراً، حيث أن معظم هذه المتغيرات (الارتفاع في المستوى العام للأسعار، زيادة الإنفاق العام، نقص الإيرادات الضريبية، زيادة الدين العام) تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة إذا ما تم إتباع سياسة نقدية انكماشية بسبب ارتفاع سعر الفائدة. لذلك فإن التغير في الوضع المالي ككل (الدين العام، عجز الموازنة) يتعقد نتيجة السياسة النقدية الانكماشية و بالتالي فإنه يجب التنسيق بين السياسة النقدية و المالية، ونأخذ في الاعتبار التأثيرات المتضمنة على الموازنة بسبب السياسة النقدية الانكماشية.

2- أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة المالية: في ظل وجود بنك مركزي مستقل يتبنى سياسة ضد التضخم تقل توقعات الوساطة المالية بقيام البنك المركزي بتدبير التمويل اللازم لعجز الموازنة، و يجد ذلك من قدرة السلطة المالية على إحداث هذا العجز. إذا استطاعت السلطة النقدية أن تصمم على سياستها بنجاح و رفضت تمويل الدين الحكومي فإن السلطة المالية سوف تحاول العودة مرة أخرى إلى التوازن، ذلك أن تمويل الدين الحكومي، يعني إذعان السلطة النقدية للسلطة المالية، أما في حالة الرفض فإن السياسة المالية لن تجد مفراً من تقييد هذا العجز، من هنا فإن استقلالية البنك المركزي والتي برفض طلب الحكومة لمزيد من الائتمان، يؤدي إلى خفض التوسع في العجز المالي مما يعني الحد من التضخم والاستقرار في قيمة العملة.¹

¹ مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، 1990-2004، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 2006، ص 272-273.

ثانياً: تأثيرات السياسة المالية على السياسة النقدية: تتعدد صور تأثير التغيرات في السياسة النقدية حيث تؤثر تأثيراً مباشراً على قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية، وترتبط تلك الآثار المترتبة على السياسة المالية بقيد الموازنة الحكومي، وتكمن أهمية هذا القيد من خلال إسهامه في إبراز الدور الذي تمارسه كل من السياستين المالية والنقدية في هدف تحقيق استقرار الأسعار، حيث يؤكد هذا القيد انه لا يمكن للسياسة النقدية ان تمارس دورها في السيطرة على التضخم بشكل منفرد أي بشكل منعزل عن السياسة المالية، ومن الضروري أن تعمل على مساندتها كما يمكن تحديد العلاقة المباشرة بين السياستين المالية والنقدية من خلال قيد الموازنة الحكومية، والذي يشير إلى أن التغير في عجز الموازنة العامة لا بد وان يؤدي بالضرورة إلى التغير في حجم السندات الحكومية المدرة للعائد أو في النقود عالية القوة، وذلك لأغراض تمويل العجز المالي إلى جانب تأثير النظام الضريبي على السياسة النقدية، حيث يؤثر النظام الضريبي على التوازن الاقتصادي الكلي من خلال أثر الضرائب على الدخل، لأن زيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض الجزء من الدخل المخصص للإنفاق على الاستهلاك وتخفيض الادخار الذي يتم توجيهه فيما بعد إلى الإنفاق على الاستثمار أي أن زيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض بعض عناصر الإنفاق الكلي، لأنها تؤثر على الاستهلاك، كما أن أدوات السياسة النقدية لا يتم الاستجابة لها في المدى القصير نتيجة وجود نظام الضريبي معين.¹

المطلب الثالث: التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

اهتم الاقتصاديون بقضية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية كون أن تطبيق السياسة دون الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الأخرى قد لا يعطي النتائج المرجوة .

أولاً: مفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية: يشير مفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية إلى : التفاهم المشترك من طرف المكلفين على إدارة الدين العام و السلطتين المالية و النقدية لأهداف تلك السياسات في ضوء التأثير المتبادل لمختلف أدواتها، و أن يقوم المكلفين على إدارة الدين العام بتحديد رؤيتهم حول التكاليف و المخاطر التي تترتب بما يتوافق والحاجات التمويلية للحكومة و حجم الدين العام، مع القيام بالفصل بين إدارة الدين و أهداف السياسة النقدية فضلاً عن تجسيد مبدأ المسائلة عند حدوث أي تطور مالي، كما يشير الاقتصاديين إلى ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية على اعتبارها علاقة بين سلطتين مستقلتين و ليست علاقة بين سلطتين تعتمد كل منها على الأخرى، إذ يساهم البنك المركزي باستقلالية في تحقيق الاستقرار في الأسعار و تحقيق الانضباط المالي و عليه يمكن القول بأن التنسيق بين السياستين المالية و النقدية يتمثل في القرارات التي يتم اتخاذها من طرف متخذي القرار بإحدى السياستين، ولا يترتب عن ذلك آثار غير مباشرة وغير مرغوبة على السياسية الأخرى. و تحقيق نتائج تنعكس بالإيجاب على الوضع الاقتصادي الكلي

ثانياً: أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ومصادقيته: تتركز اهتمامات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الأجل القصير باستقرار الأسعار، وإدارة الدين العام؛ بينما الاهتمامات في الآجال الطويلة ينصب

¹ وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 217-218.

على تصميم وصياغة برنامج متوازن للسياسة النقدية والمالية يمكن من الحفاظ على مسار النمو الاقتصادي أكثر توازناً، والتحكم في مستويات التضخم، والتخفيف من حدة البطالة؛ فضلاً عن تحسين الوضع المالي من أجل تقوية النمو الاقتصادي.

ثالثاً: اهتمامات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية: الأساس المنطقي للتنسيق بين السياسة المالية والنقدية يتجسد في الاهتمامات التالية:

- وضع أهداف متناسقة داخليا ومتفق عليها بصورة متبادلة للسياسة النقدية والمالية، بهدف تحقيق نمو مستقر غير تضخمي.
- سهولة التنفيذ الفعال لقرارات السياستين من أجل تحقيق الأهداف المحددة للسياسات النقدية والمالية، وهذا بأعلى كفاءة من خلال تبادل المعلومات الداعمة والمناقشات الهادفة.
- إلزام كلا من السلطات النقدية في البنك المركزي والسلطات الحكومية سياسة الموازنة على إتباع وتبني سياسة اقتصادية مستدامة¹.

¹ بلقيس و عبد القادر وآخرون، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثرها على المتغير التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 7، العدد 01، 2021، ص198.

خلاصة الفصل

لقد سعينا في هذا الفصل للتطرق إلى الخلفية النظرية للسياسة النقدية والمالية بما أهما يلعبان دورا هاما في تحقيق التوازن الاقتصادي العام، فالسياسة النقدية هي من أهم المكونات الرئيسية للسياسة الاقتصادية فهي تؤثر على النشاط الاقتصادي باستخدام أدواتها التي تعمل على جعل العرض النقدي تحت سيطرتها حيث من خلالها تسعى الدولة على الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار كما أبرزنا أهم وجهات نظرا الاقتصاديين في تحليلهم للسياسة النقدية.

بينما السياسة المالية تعتبر المرآة العاكسة للدولة التي تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية لكونها من أدوات الدولة حيث تحتاج السياسة النقدية إلى مساعدة السياسة المالية والعكس صحيح لذلك وجب التنسيق بينهما، فهناك علاقة متبادلة بينهم وذلك من أجل تحقيق التكامل بين أهدافهما الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

الفصل الثاني:

التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي

المباشر

تمهيد

لقد زاد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر بداية من التسعينيات وذلك لما يقدمه من الإمتيازات لتحقيق النمو الاقتصادي، فهو يعتبر وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الدول التي تواجه العجز بعد ما عجزت الأشكال التقليدية القروض عن تغطية ذلك العجز، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر بات محل نقاش وذلك لتعدد النظريات المفسرة له بسبب تطوره واتخاذ أشكالاً تختلف من دولة إلى أخرى.

تميز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً تطوراً مذهلاً وكبيراً باعتباره أنه مظهراً للعملة من خلال أهم ما جسده في انفتاح الأسواق العالمية وبرز الشركات الأجنبية والمسماة بالشركات متعددة الجنسيات بإضافة إلى نقل التقنيات الجديدة والمهارات العالمية وأساليب الإدارة الحديثة، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ذو أهمية كبيرة في اقتصاديات دول العالم خاصة الدول النامية.

تأسيساً على ما سبق، ومن خلال هذا الفصل سيتم الإلمام بالتأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناولنا من خلال المبحث الأول مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما في المبحث الثاني أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تم تسليط الضوء على محددات وأثاره ودور السياسة النقدية والمالية في جذبه في المبحث الثالث.

المبحث الأول: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر المواضيع إثارة للاهتمام والجدل، فهو يجذب اهتمام الشركات والدول العالم وقد زاد الاهتمام به أكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع العمل بيه في شتى الميادين.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل تقديم تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر يجب التطرق إلى مصطلح الاستثمار باعتباره مصطلح كثير التداول على الصعيد العالمي.

أولاً: مفهوم الاستثمار

1-1 **تعريف الاستثمار:** تعددت مفاهيم الاستثمار تبعا لاختلاف أنواعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات الموجه إليها، لذلك سنوجز بعضها كما يلي:

يعرف الاقتصادي الإنجليزي **جون ماينر دكينز** الاستثمار بأنه قيمة الإنتاج الجاري في السلع الرأسمالية وقيمة ما يضاف إلى المخزون السلعي من السلع النهائية، أو هو المكائن والمباني والمخزون السلعي¹.

فحسب **لومبار** الاستثمار هو شراء أو صنع منتجات آلية ووسيطية، أما **فيتو** فيقول أن الاستثمار هو تطوير وتنمية لوسائل الطاقات المهيأة، فالاستثمار تحسين في المستقبل مع إنفاق و تضحية، أما **Dietelen** فيقول أن الاستثمار يوجد في قلب الحياة الاقتصادية والنظرية النقدية ونظرية التنمية، نظرية الفائدة².

في حين يعرف الاستثمار على أنه التضحية بالاستهلاك في الوقت الحالي أملا في الحصول على عوائد أكبر في المستقبل، ولذلك كلما زاد عدم اطمئنان المستثمر بشأن العوائد التي سيحصل عليها في المستقبل زادت قيمة المكافآت التي يطالب بها مقابل استثماراته³.

كما يمكن تعريفه أيضا بأنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة لفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخرى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل⁴.

1-2 **تصنيف الاستثمار:** نظرا لإختلاف المعايير في تصنيف الاستثمارات فهناك أنواع كثيرة لها، إذ قد تتداخل تلك التصنيفات فيما بينها أو مع بعضها البعض، وعليه سيتم التطرق لأبرز تلك التصنيفات المتعارف عليها كما يلي¹:

¹ ريم ثومرية، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه منشورة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، 2018-2019، ص4.

² مريم بلقاج، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب، أطروحة الماجستير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص6.

³ ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص12.

⁴ مروان شموط وكنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص6.

أ- التصنيف حسب توزيع الاستثمار: يمكن تقسيم الاستثمار من حيث توزيعه على الأنشطة والهياكل الأساسية في المجتمع إلى ثلاثة أقسام هي:

1. الاستثمار في رأس المال البشري: ويهدف هذا النوع من الاستثمار إلى زيادة قدرة أفراد المجتمع على العمل، كالإنفاق على التعليم و التدريب وتحسين المستوى الصحي و الثقافي.

2. الاستثمار في البنية الأساسية: وهو يتمثل في الطرق والنقل ووسائل المواصلات والسكة الحديدية، ويعتبر هذا الاستثمار بمثابة منتج بطريقة غير مباشرة حيث يقدم منتجات وخدمات لتشغيل المشروعات الاقتصادية والتجارية.

3. الاستثمار المباشر في الإنتاج: وهو الاستثمار الخاص بالمشروعات الزراعية والصناعية والتجارية والتي تستهدف مباشرة إنتاج السلع والخدمات المخصصة للاستهلاك أو للاستثمار.

ب- التصنيف حسب نوع الملكية للاستثمار: يمكن تصنيف الاستثمارات من هذه الزاوية إلى:

1. الاستثمار الحكومي أو العام: ويتمثل في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهو عبارة عن استثمار رأس المال الحقيقي الجديد الذي يتم تحويله أما عن طريق فائض الميزانية أو القروض سواء كانت داخلية أم خارجية.

2. استثمار خاص: تطور هذا النوع من المشروع الفردي أو العائلي في نشاط محدد إلى شركات أو مؤسسات تضم عددا من المستثمرين في مختلف الشرائح الاجتماعية يوظفون مدخراتهم في المشاريع الإنتاجية والخدماتية.

ج- التصنيف حسب الجنسية: تشمل أصناف الاستثمار حسب الجنسية على ما يلي:

1. الاستثمارات المحلية أو الوطنية: وهي الاستثمارات التي تنتقل فيها قيم مادية أو معنوية عبر الحدود، فالمستثمر وطني والمشروع الاستثماري وطني ورأس المال وطني ويتم داخل الوطن.

2. الاستثمارات الأجنبية أو الخارجية: على أنها تلك الاستثمارات التي تتم في الخارج موطنها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، سواء كانت ملك لدولة واحدة أو عدة دول أو شركة واحدة أو عدة شركات.

ثانيا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل مصدر من مصادر التمويل، نظرا لفعالية والأهمية التي يلعبها:

1-2 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: سنعرض عدة تعاريف التي أطلقت على الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر أهمها:

¹ شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015، ص 9-10.

عرفه **UNCTAD**: هو توظيفات لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين، وأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة مستثمر في بلد آخر يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأصلي أو من بلد الإقامة أيا كان هذا المستثمر فردا أو شركة أو مؤسسة¹.

كما عرفته **OCDE**: فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو غرض تأسيس علاقات اقتصادية دائمة أو طويلة مع مؤسسة، مثل الاستثمارات التي تعطي إمكانية ممارسة تأثير فعال على إدارتها، وذلك سواء في بلد معين من قبل غير المقيمين أو في الخارج من قبل المقيمين بواسطة²:

- خلق أو توسيع مؤسسة أو فرع أو اكتساب الملكية الكاملة لمؤسسة موجودة؛
- المشاركة في مؤسسة جديدة أو في مؤسسة قائمة؛
- فرض طويل الأجل 5 سنوات على الأقل؛

أما **WTO**: فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد الأم أصولا إنتاجية في بلد المضيفة بقصد إدارتها³.

في حين عرفه **IMF**: أنه أمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، بذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ أو الصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها⁴.

كما يعرفه المشرع الجزائري: الاستثمار في نظر المشرع الجزائري هو اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة تكون من خلاله المساهمة في رأسمال المؤسسة بشكل مساهمات نقدية أو عينية، في حين أن استعادة النشاط تكون في إطار حوصصة جزئية أو كلية⁵.

¹ منير خروف ، ريم ثوامة، الأثر المتبادل للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2014، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قلمة، الجزائر، العدد الثامن، ديسمبر 2017، ص393.

² كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص17.

³ عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص33.

⁴ سفيان قلعل، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، صندوق النقد العربي، العدد 36، أبريل 2017، ص9.

⁵ أسماء أبو بكر، أمينة ماربط، محددات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دفاتر MECAS، المجلد 16، العدد1، الجزائر، جوان 2020، ص382.

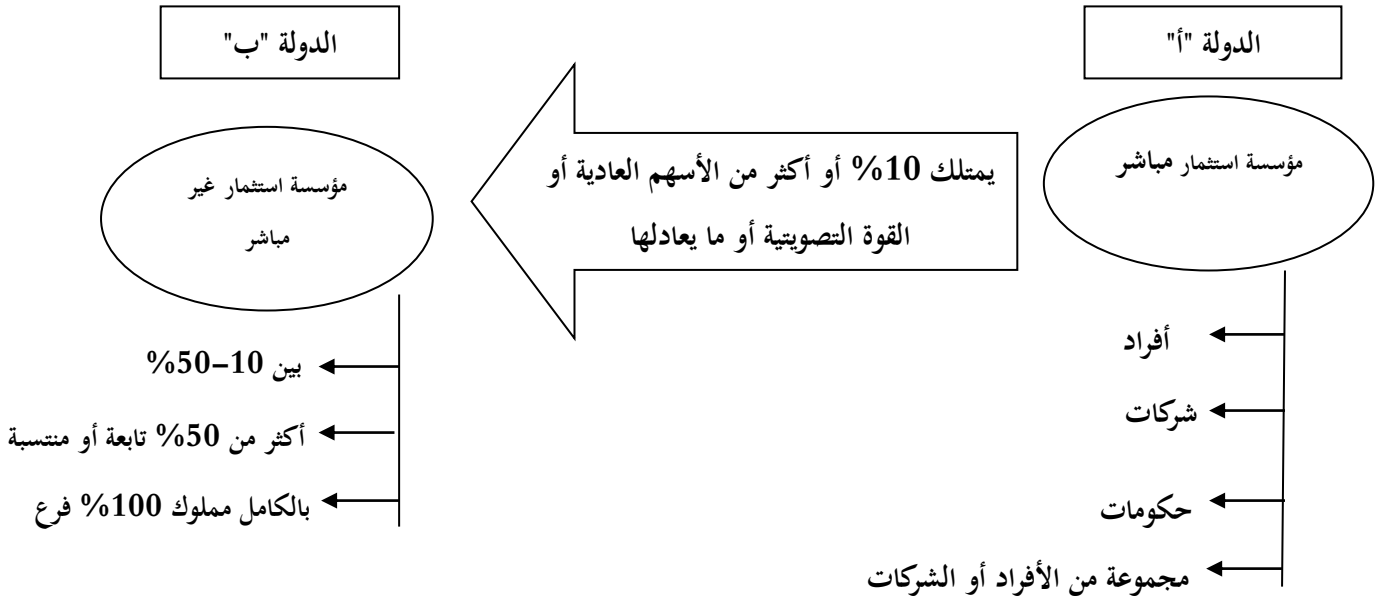
كما تم تعريفه أيضا بأنه السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة أي تأسيس أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة¹.

يعرف مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بأنه استثمار في رأس المال يقوم به كيان غير مقيم مع حد أدنى من حصة الأسهم الأجنبية بالنسبة للقيمة الإجمالية للاستثمار فهو يلعب دورا مهما في عملية النمو من خلال نقل التكنولوجيا².

ويكن تعريفه أيضا أنه استثمار مؤسسة مقيمة بغرض جلب أرباح دائمة في مؤسسة مقيمة باقتصاد أجنبي أي في بلد آخر، والاستثمار الأجنبي المباشر يشمل العملية الابتدائية بين شركتين وكل العمليات اللاحقة لرأس المال بينها وبين المؤسسات وفروعها³.

من خلال التعاريف المقدمة يمكن أن نستخلص تعريفا شاملا للاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي: نعني به هو تلك الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها والهدف منه تحقيق فوائد مالية بالنسبة للدولة الأم أما بالنسبة للدولة المضيفة هو الحصول على موارد تكنولوجية واقتصادية والخبرة التقنية.

الشكل رقم 2-1: شكل توضيحي لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: إلياس ميدون، الاتجاهات الحديثة لتصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق إحصائه (دراسة استكشافية)، مجلة البحوث والدراسات التجارية، إيزي، مجلد 04، العدد 02، سبتمبر 2020، ص 39.

¹ براهمي زرزور، إدارة الأعمال الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص 50.

² Mebarki abdelillah, Mokhtari Fayecal, Foreign direct investment trade openness and Economic Growth in Algeria form 1970 to 2015, Revue des sciences Economic,s vol 13, numéro 15, Mascara decembre 2017, p 106.

³ الشير سي عفيف، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. دراسة حسب نموذج الجاذبية، أطروحة لنيل الماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2015-2016، ص 24.

2-2 خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر: يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة من الخصائص، يمكن إجمالها كما يلي¹:

- ✓ هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية؛
- ✓ هو تحويل مالي لا ينجز عنه أي عبء مديونية؛
- ✓ يتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات نظرا لامتلاكها لاحتياطات مالية ضخمة؛
- ✓ خضوعه للاتفاقيات دولية؛
- ✓ عدم المتاجرة به في أسواق السيولة الدولية؛
- ✓ القدرة على المساهمة الفعالة في الإدارة من قبل المستثمر؛

2-3 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل في الاقتصاد العالمي بشكل واضح، وتزايدت أهميتها خاصة في عقد التسعينات من القرن العشرين حيث يمكن إبراز أهميته في النقاط التالية²:

1. إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول، وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا.
2. يعتبر عاملا مهما لتحسين الخدمات المقدمة للسكان، مثل الخدمات الصحية، الكهرباء، الأنشطة التجارية... والأكثر من هذا فتحقيقها يتم بأسعار معقولة بالإضافة إلى توزيعها الكفاء.
3. يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في مجال التنمية البشرية³، فالمشروعات الاستثمارية المشتركة وخاصة التي تقام في المدن الجديدة تعمل على خلق فرص عمل جديدة ومجمعات عمرانية مما يساهم في حل جزء من مشكلة البطالة.
4. تلعب الاستثمارات الأجنبية دورا هاما في كسر الاحتكار المحلي و تعزيز القدرة التنافسية الوطنية عن طريق تحفيز التصدير وفتح الأسواق وإنتاج السلع الجديدة التي تحقق أعظم الأرباح في حالة المشاركة، مما يؤدي إلى زيادة حصيلة الضرائب وزيادة حجم التجارة الخارجية للدولة المضيفة، مما يساعد على تكوين المدخرات وتحويلها إلى استثمارات، كما تزيد من تحسين الأجور وتأهيل القوى العاملة والقدرات العالية.
5. بعد تجسيد المشاريع على أرض الواقع يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الناتج المحلي الذي يأخذ في الاعتبار الإنتاج من السلع والخدمات وخلق القيمة المضافة.

¹ خروف منير، فرجة ليندة، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الصادرات الجزائرية دراسة تحليلية 2000-2015، مؤتمر الماجستير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص 148.

² ريم ثومرية، مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

³ هي المساعدة في توسيع خيارات البشر وقدراتهم على العيش الكريم وتوسيع المشاركة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يعد التطوير والتنمية جزء منها.

6. توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات ورؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.

7. زيادة نسبة الصادرات، وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها خاصة في حالة تصدير المشروعات لمنتجاتها في الخارج.

8. التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي لكي يستبدل بالسلع المستوردة السلع المنتجة محلياً¹.

2-4 مقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر: من الضروري التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، هذا ما يتم إنجازها كما يلي:

✓ فالاستثمار الأجنبي غير المباشر: هو تملك الأجانب للأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة والاستفادة بالتالي من فروق الأسعار أو للحصول على أرباح تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة أو الأسهم بشرط ألا يجوز الأجانب من الأسهم ما يخولهم حق إدارة المشروع ويتميز هذا الاستثمار بكونه قصير الأجل ويتم عادة من قبل مؤسسات التمويل كالبنوك وصناديق الاستثمار².

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر: نظراً لكونه محور دراستنا فقد تعرضنا له بشيء من التفصيل من خلال التعريف السابقة، فإنه الاستثمار غير المباشر³ يتضمن تحويلاً لرأس المال فقط، في خلاف الاستثمار المباشر الذي هو حزمة من الأصول يشمل رأس المال التكنولوجي والخبرات الإدارية والتنظيمية فالاستثمار الأجنبي المباشر طويل الأجل الغرض منه تحقيق روابط دائمة مع استثماره في الخارج عكس الاستثمار غير المباشر فهو قصير الأجل الغرض منه تحقيق أرباح سريعة لذلك فإن حدود التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر تكون على أساس الإشراف والرقابة والحد الأدنى لرأس المال الواجب على المستثمر امتلاكه عند مساهمته في المشروع الاستثماري. والجدول أدناه يبرز التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر.

¹ إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية دراسة تطبيقية مقارنة على المملكة العربية السعودية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص 23.

² هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجاً، بيت الحكمة، العراق، الطبعة الأولى، 2002، ص 17.

³ محمد شلغوم عميروش، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 2012، ص 20.

الجدول 2-1: أوجه الاختلاف والتشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر

الرقم	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
1.	استثمار طويل الأجل	استثمار قصير الأجل
2.	يعطي المستثمر الحق في السيطرة على إدارة المشروع	لا يعطي المستثمر الحق في السيطرة على إدارة المشروع
3.	الهدف الرئيسي الوصول إلى الأسواق الأخرى ودعم القدرة التنافسية إضافة إلى تحقيق الأرباح	الهدف الرئيسي تحقيق الأرباح من خلال المضاربة في الأسواق المالية
4.	الاستثمار في القطاع الحقيقي	الاستثمار في القطاع المالي

المصدر: محمد أمير سدحان الفروخ، المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن 1990-2010، رسالة ماجستير في اقتصاديات المال والأعمال منشورة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة البيت، الأردن، 2011، ص36.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكال مختلفة تختلف انطلاقاً من هدف المراد تحقيقه وتكمن هذه الأشكال فيما يلي:

أولاً: الأشكال التقليدية: تتجسد الأشكال التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر بتملك الكلي أو الجزئي للمشروع، سواء كان هذا المشروع في أي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بفضل حيازة المسير الأجنبي على كامل أو أغلب الأموال، وعلى هذا الأساس يتم تقسيم الاستثمار الأجنبي كما يلي:

- **الاستثمار المشترك:** يسمى أيضاً بالاستثمارات الأجنبية الثنائية وتكون فيه ملكية المشروع موزعة بين رأس المال الأجنبي و رأس المال الذي يمكن أن يكون حكومة الدولة المضيفة نفسها أو إحدى مؤسساتها أو مؤسسات القطاع الخاص هذا النوع يتحدد فيه نسب المشاركة وفقاً لاتفاق الأطراف وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب حيث تقوم كثيراً من الدول بتحديد النسبة القصوى التي يحق للمستثمر الأجنبي تملكها وهي عادة 49 من إجمالي رأس المال وذلك ضماناً لعدم تمكين المستثمر الأجنبي من التحكم في إدارة الأنشطة والعمليات¹.
- **الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:** وهو نوع من الأنواع الأكثر تفضيلاً للشركات إذ يتضمن سيطرة الشركة بالكامل على الإنتاج والتسويق ويتمثل هذا النوع في قيام الشركات بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول الأخرى يتميز بمجموعة من مزايا منها يساهم في إدخال تكنولوجيا جديدة للدولة المضيفة وخاصة الدول النامية ويخلق فرص عمل ويوفر السلع والخدمات لكن

¹ طلال زغبة، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بنية الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، العدد7، 2012، ص 201.

الدول المضيفة نجدها تتردد كثيرا في قبول هذه الاستثمارات بسبب تخوفها من التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها آثار على المستوى المحلي والعالمي¹.

● **مشروعات أو عمليات التجميع:** تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي، يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية مقابل عائد مادي متفق عليه².

● **المناطق الحرة:** هي نوع خاص من الاستثمارات الأجنبية وتكون على شكل مشاريع مملوكة بالكامل أو مشاريع مشتركة للمستثمر الأجنبي أو مشاريع مملوكة للمحليين وتختلف مسميات وأشكالها من دولة لأخرى فهناك مناطق حرة مخصصة للتصدير ومناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة كما توجد مناطق حرة مخصصة للخدمات وأخرى للتكنولوجيا الحديثة وفي داخل المنطقة الحرة يمنح للمشاريع المقامة بها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات الجمركية بالنسبة للبضائع إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة³.

● **الاستثمار عن طريق الشركات متعددة الجنسيات:** تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أحد أهم أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وترجع تسميتها بالشركات متعددة الجنسيات لوجود فروع لها في عدة دول ومن ثم تحصل على جنسية الدولة التي تقيم فيه وتصبح بذلك متعددة الجنسيات ولهذه الشركات طابع احتكاري واستغلالي والسيطرة على سلعة أو خدمة في السوق مما يترتب عليه التحكم في أثمان السلع والخدمات وعملية الاحتكار ليست مقصورة على الأسواق العالمية فحسب بل إنها تكون أيضا للسوق المحلية⁴، كما يمكن تعريف شركات متعددة الجنسيات حسب ما قدمه فرنون بأنها المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعاً إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر⁵، حيث تعتبر الشركات متعددة الجنسيات مظهر للعولمة بسبب انتشارها الواسع في كل أنحاء العالم للمبيعات والإنتاج وعمليات التصنيع ووسائل الاتصال وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتكنولوجيا ضمن إطار حرية الأسواق بالإضافة فأن

¹ دينا احمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، العراق، العدد 35، 2007، ص135.

² ناصر بوعزيز، أولاد زاوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر رؤيا المستجديات، مجلة الاقتصاد الصناعي، الجزائر، العدد 12، 1 جوان، 2017، ص26.

³ نورة بروش، أثر نقل التكنولوجيا في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجية التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، أطروحة مقدمة لنيل الماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2012-2013، ص23.

⁴ إبراهيم محسن عجيل، إعتماد الشكرجي، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الأولى، 201، ص15.

⁵ خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية، دار البداية، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص135.

الشركات متعددة الجنسيات تعمل على توسيع الاستثمار الأجنبي عبر القارات حيث توجد حوالي تسعة وثلاثون ألف شركة متعددة الجنسية لها مائتان وسبعون ألف فرع في دول أخرى قدرت مبيعات الفروع بحوالي ستة تريليون دولار في العام كما أن أكبر مائة شركة متعددة الجنسية تستحوذ على 33 بمائة من الاستثمار الأجنبي المباشر خارج نطاق التمويل والبنوك تتميز الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من خصائص¹:

- خاصية الوحدة أي الطابع الموحد للشركة متعددة الجنسية؛
- خاصية التعدد أي الطابع التعددي للشركة متعددة الجنسية؛
- تنوع منتجات بإضافة إلى التفوق التكنولوجي؛
- الطبيعة الاحتكارية لهذه الشركات؛

ثانياً: **الأشكال الحديثة**: تتمثل أشكال الاستثمار الحديثة في كون المستثمر المحلي هو الذي يكون المسيطر والمسير للشركة حيث أن الفرق بين الأشكال التقليدية والحديثة يتركز أساساً على ملكية رأس المال للمشروع وتعددت الأشكال الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها ما يلي:

- **عقود الإدارة**: تلتزم شركة أجنبية بإدارة منشأة في بلد آخر مقابل أجر مثل ذلك إدارة الفنادق والمستشفيات ومقابل القيام بالإدارة تتلقى الشركة الأجنبية أتعاباً أو نصيباً من الأرباح².
- **عقود التصنيع**: هي عبارة عن اتفاقيات تتم بين الشركة متعددة الجنسيات أو إحدى الشركات الوطنية بالدول المضيفة يتم بمقتضاها قيام الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع وإنتاج سلعة معينة أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة.
- **اتفاقيات المشروعات تسليم المفتاح**: وهي عبارة عن اتفاق فيما بين الطرف الأجنبي وبالطرف الوطني بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل وما أن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني³.
- **عقود امتيازات الإنتاج والتصنيع الدولي من الباطن**: هو ببساطة عبارة عن اتفاقية بين وحدتين إنتاجيتين (شركتين أو فرعين من فروعهما) بموجبها يقوم أحد الأطراف (مقاول الباطن) بإنتاج وتوريد أو تصدير قطع الغيار أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الأول (الأصيل) الذي يقوم باستخدامها في إنتاج السلعة بصورتها النهائية وبعلامته التجارية، وقد تنطوي الاتفاقية المشار إليها أن يقوم الأصيل بتزويد المقاول من الباطن بالمواد الخام اللازمة لتصنيع مكونات السلعة ثم يقوم بعد ذلك بتوريدها للأصيل⁴.

¹ نور الدين الحامد، أثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص14.

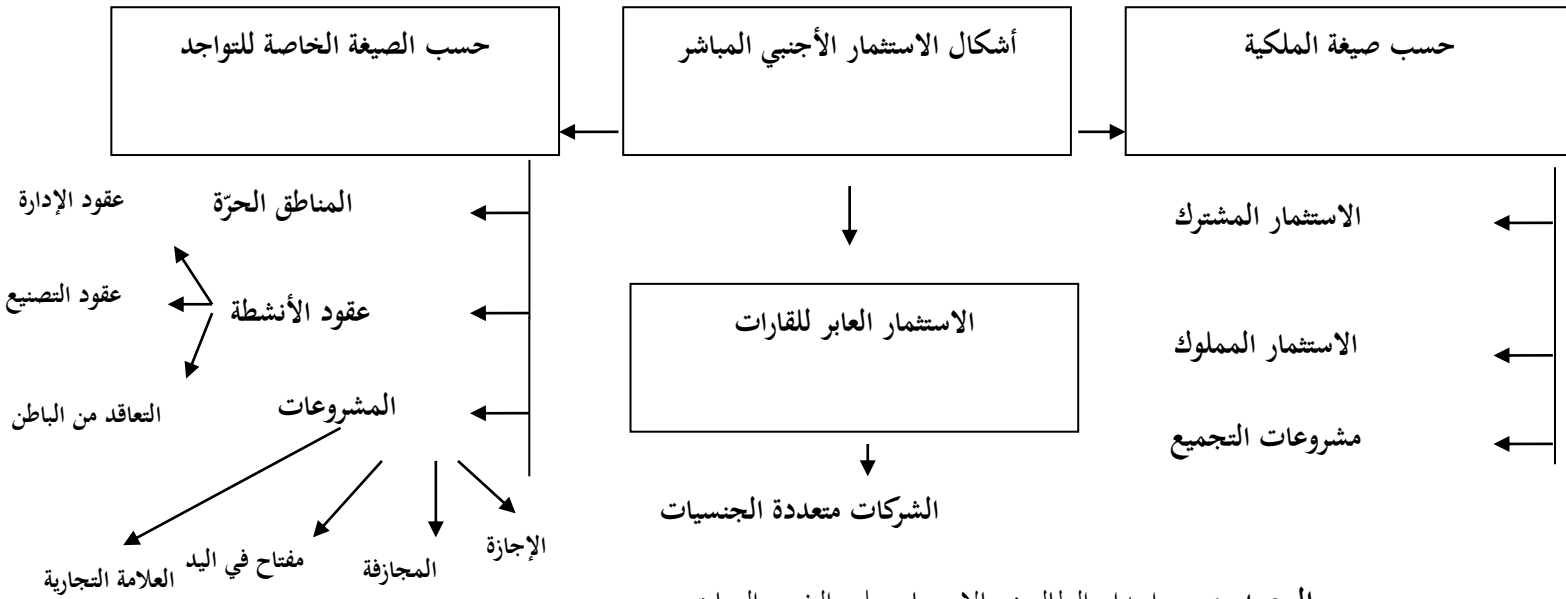
² ليندة فريجة، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، محاضرات السنة الأولى ماستر في إدارة الأعمال الدولية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2021.

³ عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص195.

⁴ عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص33.

- **عقد الإجازة:** وهو الذي يمنح بموجبه المتعامل الأجنبي للطرف المحلي للحصول على التكنولوجيا أو المعرفة مقابل ثمن معين يدفعه الطرف المحلي سواء عن طريق مبلغ جزائي أو عن طريق نسبة المبيعات أو باشتراك المتعامل الأجنبي في رأسمال الطرف المتلقي وبالتالي في الأرباح أو المواد التي يتم إنتاجها باستعمال التكنولوجيا المرخص بها، بحيث يشتري المتعامل الأجنبي تلك المواد بأسعار تفضيلية.
- **عقد استعمال العلامة التجارية:** يمكن اعتبار عقد استعمال العلامة التجارية نوعا من عقود الإجازة أو المساعدة التقنية ويحصل المرخص له في هذا العقد على جملة من العناصر تحتوي إضافة إلى العلامة التجارية على احتكار أو الامتياز بالبيع محليا ومساعدة في التسيير مقابل مبلغ جزائي أو إتاوة والالتزام باحترام بعض قواعد الشركة المرخصة.
- **عقود الخدمات بالمجازفة:** وهي عقود غالبا ما تبرم في ميدان البترول وتشبه عقود اقتسام المنتج لكنها تختلف في أن ما يقدم للأجنبي كمقابل يكون نقدا لا عينا وهي عقود تختلف عن عقود الخدمات العادية التي تدفع فيها للتعامل الأجنبي ثمن محدد مقابل خدمات يقدمها أثناء التنقيب أو الاستغلال فالطرف الأجنبي في هذه العقود (بالمجازفة)، يتحمل مخاطرة مادام يلتزم بتمويل عملية التنقيب والاستغلال¹.

الشكل 2-2: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الشرح السابق.

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر، سوف نعرض أهم دوافع للطرفين خلال هذا المطلب.

¹ أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص 26-28.

أولاً: بالنسبة للمستثمر الأجنبي: عندما يقرر المستثمر الأجنبي باتخاذ قراره بالاستثمار خارج بلده الأم، هذا يدل على وجود جملة من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها:

- تحقيق معدل عائد مرتفع على رأس المال: ذلك لأن الهدف الأساسي للمستثمر الأجنبي هو زيادة العوائد على استثماراته ويتحقق ذلك من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج الخاصة بالمواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة بتلك الدول أو تخفيض التصدير من خلال إمكانية تحويل عوائد الاستثمار أما في حالة وجود قيود فإنه يجد من تدفق رؤوس الأموال إلى الدولة الأم.

- المحافظة على الأسواق الخارجية و الرغبة في التوسع: يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق الدول معينة عن طريق إنتاجهم إلى هذه الأسواق إلى إنشاء فروع لمشروعاتهم في هذه الأسواق حتى لا يسبقهم منافسوهم إليها وقد تلجأ الشركة إلى إقامة فروع لها بالخارج، إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة من أجل استفادة من مزايا انخفاض تكاليف وانخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد، كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية.

- السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في زيادة دورها في الاقتصاد الدولي: تهتم الدول المتقدمة اقتصادياً بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في العلاقات الاقتصادية الدولية¹.

- التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة: من دوافع الاستثمار التجاري² غير الوطني الأخرى، هو التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة، فرأس المال الأجنبي يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يجد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة. ويلمس ذلك بوضوح في اتجاه أغلب شركات الاستثمار التجاري الكبرى نحو إنشاء فروع لها في دول أخرى نامية كانت أم غير نامية³.

¹ على عبد الوهاب نجح، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، 2015، ص 42-45.

² هو الاستثمار في مؤسسة ربحية تعمل في شراء وبيع السلع أو الخدمات التي من المتوقع أن تولد تدفقات نقدية، يكون من طرف فرد أو مجموعة مؤسسات.

³ محمد دريد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003، ص 68.

- دافع الاستفادة من انخفاض تكاليف النقل اليد العاملة الرخيصة إلى جانب التسهيلات الجمركية... الخ هذا الدافع مثله مثل الدوافع السابقة يكرس ثقة المستثمر الأجنبي أكثر ويشجعه على الاستثمار في الدول المضيفة التي تتمتع بتلك الميزات، بمعنى آخر الأمر الذي يجعل من المستثمر يستفيد منها إن هو حقا قرر الاستثمار فيها¹.

ثانيا: بالنسبة للدولة المضيفة: لقد أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية في تنافس لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب والدوافع، نعرضها في النقاط التالية:

سد فجوة الادخار والاستثمار: تعاني جل الدول النامية من عجز في تمويل خطط التنمية حيث يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى المصادر التمويلية الخارجية والتي تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقروض الخارجية، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يفضل على غيره من مصادر التمويل الأجنبي ذلك أنه لا يلزم البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا، إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر أرباحا، عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو إيجابية نتائجها، بإضافة أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينطوي على الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية، بالتالي خلوه من العيوب التي يتميز بها الاقتراض الخارجي. ومن المتوقع أن يتزامن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف، مع حصوله على العملات الأجنبية وهو ما يعتبر كملا للادخار المحلي وقوة دافعة لتمويل خطط التنمية التي تنتهجها الحكومات.

نقل التكنولوجيا الحديثة: تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على تطويرها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أفضل الطرق المتاحة أمام الاقتصاديات النامية لنقل التكنولوجيا، بحيث من المفترض أن يجلب هذا الاستثمار الفنون الإنتاجية الحديثة والطرق التقنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الإدارية والمالية والتسويقية المعاصرة.

تحسين وضع ميزان المدفوعات: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين موازين المدفوعات في الدول النامية بصورة مباشرة من خلال ثلاثة قنوات رئيسية هي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، عائدات تصدير هذه الشركات، توفير العملات الصعبة نتيجة لإحلال الواردات، فتدفع رأس المال الأجنبي عن طريق هذه الشركات يعالج الفجوة المزممة التي تعاني منها الدول النامية، حيث لا تغطي المدخرات المحلية المتطلبات الاستثمارية، مما ينعكس إيجابا على تحسين وضع ميزان المدفوعات².

الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية: تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن والأراضي الزراعية الشاسعة والمياه الجوفية، غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو

¹ فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة (الجزائر، مصر، السعودية)، أطروحة لنيل دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص46.

² شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص30.

بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية، ومن ثم إمكانية استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية المذكورة سابقا والتي يتوفر عليها البلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار.

الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية: تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المرشحة ذات مردودية عالية، وتجنب تمويل المشاريع غير المرشحة أو المفلسة، بينما القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تستغل في غير أغراضها الأولية، لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجيه والاستخدام التي لا يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا تحقيقها.

تخفيض مستوى البطالة: من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة، وبالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى تخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار. خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية¹.

الجدول رقم 2-2: يوضح دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

الدوافع	أطراف الاستثمار
<ul style="list-style-type: none"> - زيادة العوائد وزيادة المبيعات. - البحث عن مواد أولية بأقل تكلفة. - إيجاد أسواق جديدة لتصرف فوائض السلع. - البحث عن اليد العاملة ذات تكلفة منخفضة. - الاستفادة من الإعفاءات الضريبية والتشريعات المحفزة. - فرض السيطرة السياسية والاقتصادية على الدولة المضيفة. 	الدولة الأم
<ul style="list-style-type: none"> - الحصول على التكنولوجيا المتطورة وتطوير أساليب الإنتاج. - اكتساب موارد إنتاجية كانت تستورد في السابق. - توفير فرص العمل وامتصاص البطالة. 	الدولة المضيفة

المصدر: قادري نورية وسكت فاطمة الزهراء، أثر السياسة المالية والنقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الفترة

Global Journal of Economic and Business, Vol 5, No 2 Refaad 2018, P 228.، 2012.1990.

¹ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري الفترة 2005.1996، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 57-58.

المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

تمثل قضية الاستثمار الأجنبي المباشر محورا مهما من محاور الاهتمام وذلك لوجود العديد من التفسيرات منذ ظهورها، فقد حاولت كل نظرية تقدم تفسير بما تراه مناسبا حسب أدبيولوجيتها وحسب تطورات المرحلة التي ظهرت فيها ومن حسب وجهة نظرها في تحقيق التنمية الشاملة للدول المضيفة.

المطلب الأول: التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر

يرى أصحاب هذا التفسير على أن المستثمر يرغب بتوظيف أمواله خارج دولته الأم إلى رغبتة في تعظيم عوائد الاستثمار وتخفيف المخاطر، هذا ما سيتم التطرق إليه كما يلي:

i. النظرية الكلاسيكية:

يفرض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها كما يلي¹:

. صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات؛

. تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المولدة إلى البلد الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة؛

. قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية² والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة؛

. إن ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم بمتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول؛.

. قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل وذلك من خلال ما تقدمه أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا الطبقة الاجتماعية.

أن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال:

✚ اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دولة أجنبية.

✚ خلق التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدول الأم للشركات الأجنبية.

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة الاستثمار، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 175-176.

² هي الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة والتي تساهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة

قد تمارس الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط على الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة. يترتب عن الشركات متعددة الجنسيات خلق التبعية السياسية¹.

ii. النظرية النيو كلاسيكية

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالباً منعزلة عن بعضها البعض وأيضاً نظراً لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول وخاصة المتخلفة منها ومن ثم فإن النظرية النيو كلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة إلى أخرى . حيث تبين أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة فمع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة فإن رأس المال سينتقل بحرية من سوق لأخر حيث أن معدل العائد في سعر الفائدة يختلف بين الدول فالنظرية التقليدية لتدفق رأس المال تؤكد أن هذا الاختلاف في أسعار الفائدة على رأس المال هو السبب الأول لحدوث هذا النوع من الاستثمار وأرجع اختلاف هذا سعر الفائدة إلى مسألة إتاحة أو جود المال بين الدول وعليه سينتقل رأس المال من الدولة التي تتصف بإنتاجية رأسمال عالية إلى الدولة التي تتميز بإنتاجية رأس المال ضعيفة وتستمر الحركة الانتقال على هذا النحو حتى تصل إلى الحد الذي تصبح الإنتاجية الحدية لرأسمال متساوية في الدولتين عندها تتوقف الحركة ريثما يظهر التفاوت الجديد في العوائد المحققة من هذا الانتقال هذا التفاوت من شأنه أن يسمح لأرباب العمل وأصحاب رؤوس الأموال بتجسيد في ارتفاع الاستثمار في الخارج والسبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج هو ندرة رأس المال بالخارج ففي ظل المنافسة الكاملة فإن إنتاجية رأس المال تمثل العامل الوحيد الذي يحدد معدل العائد على رأس المال.²

المطلب الثاني: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر

جاءت هذه النظريات لإكمال التفسير خاص بالاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الاقتصاديين، هذا ما سوف يتم إبرازها كما يلي:

I. عدم كمال السوق

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية أو المضيفة بالإضافة إلى النقص الكبير في عرض السلع كما أن الشركات الوطنية في البلدان المضيفة ليس لها القدرة على المنافسة الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتى نظرية فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال أي توفر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات مثل الموارد المالية التكنولوجية والمهارات الإدارية بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية. كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي

¹ التبعية السياسية: هي من ضمن أساليب الهيمنة التوسعية لدى الدول وهو جعل الدولة أضعف سياسياً، فتسمى الدولة المستهدفة تابعة للدولة الهادفة في الجوانب السياسية التي تحقق أغراض تلك الدولة.

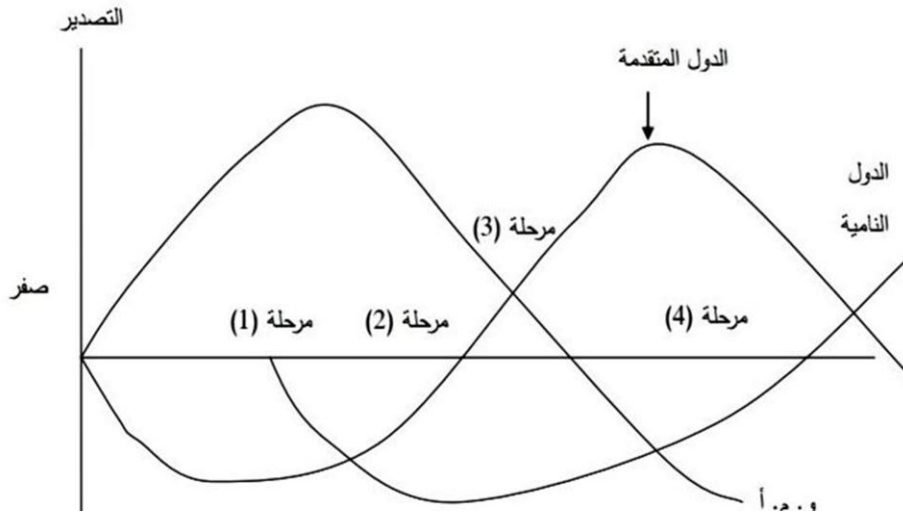
² منير خروف، ليندة فريجة، مقارنة في الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية ميدانية، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2017، ص ص 40-41.

فضلا على أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار وهي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات¹.

iii. نظرية دورة حياة المنتج الدولي

جاءت هذه النظرية بغرض تفسير مبررات التجارة الدولية بإضافة تقديم تفسيراً لإثبات انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة كما أنها تلقي ضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية أو أسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم² وبصفة عامة تنطوي دورة حياة المنتج الدولي أربعة مراحل أساسية يمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي مع التطبيق على الولايات المتحدة الأمريكية كمثال:

المنحنى 1-2: يوضح دورة حياة المنتج الدولي



المصدر: ريم ثومرية، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه منشورة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، 2018-2019، ص72.

المرحلة الأولى: مرحلة البحوث والابتكارات بالبلد المخترع (الولايات المتحدة الأمريكية).

المرحلة الثانية: مرحلة تقديم السلعة بالسوق الداخلي والتسويق المحلي (الولايات المتحدة الأمريكية).

المرحلة الثالثة: مرحلة بداية التشعب في السوق المحلي وبدأ إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى.

¹ زاهد محمد ديري، إدارة الشركات متعددة الجنسيات، دار الإحصاء العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2019، ص59.

² عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص400.

المرحلة الرابعة: مرحلة بدأ إنتاج السلعة في الدول النامية وتدهور السلعة بالسوق الأمريكي بسبب المنافسة السعرية¹ أو الجودة.

من خلال هذا التفسيرات فإن هذه النظرية تقوم على التفسير للسلوك الاحتكاري للحركة واتجاهات الإنتاج في دول أجنبية للاستفادة والتمتع بفروقات تكاليف الإنتاج واستغلال الأسعار في الدول المضيفة.²

iv. نظرية الميزة الاحتكارية

ظهرت هذه النظرية نتيجة لأن عدم كمال السوق وعدم كمال المعلومات يحول دون قيام تجارة دولية كفيئة في الأصول غير المنظورة أو المزايا المعنوية التي تمتلكها الشركة المستثمرة في الخارج ومن ثم فإن قيام الشركات متعددة الجنسيات والمالكة غالباً لهذه المزايا بتدويل عملياتها داخلياً أي قيامها بممارسة أنشطتها الخاصة بالبحوث والتطوير والابتكار وبراءات الاختراع وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية جديدة داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي والفروع في الدول المضيفة بدلاً من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة يمكنها من تحظى القيود التي تفرضها الحكومات المختلفة على الأسواق والتي من شأنها التأثير على حرية التجارة والاستثمار من ناحية كما يضمن لها من ناحية أخرى وضع قيود تحول دون دخول منافسين جدد للأسواق وتمنع تسرب الابتكارات الحديثة إلى الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى بخلاف الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لأطول فترة ممكنة³.

v. نظرية الموقع

تركز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعو الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار تشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق وذلك على النحو التالي⁴:

العوامل التسويقية: مثل درجة المنافسة مدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الإعلان.

العوامل المرتبطة بالسوق: مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدول المضيفة.

العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام توافر الأيدي العاملة انخفاض تكاليف النقل المواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية.

ضوابط التجارة الخارجية: مثل التعريف الجمركية نظام الحصص القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.

العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار: مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية الاستقرار السياسي مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب توفر البنية الأساسية القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار، الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.

¹ هدفها تحديدا تدمير الربحية إذا جنحت إلى السعر وحده لأنها تنتقل إلى الأرباح مباشرة من الصناعة إلى الزبائن.

² زاهد محمد ديري، مرجع سبق ذكره، ص 65-66.

³ أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البنية الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا - كوريا الجنوبية).

مصر، الدرا الجامعية، مصر، 2005، ص 30.

⁴ أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.

عوامل أخرى: الأرباح المتوقعة المبيعات المتوقعة الموقع الجغرافي مدى توافر الموارد الطبيعية القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج.

vi. نظرية الموقع المعدلة

تضيف على سابقتها أن الاستثمارات الدولية تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل وهي : المجموعة الأولى العوامل الشرطية، المجموعة الثانية العوامل الدافعة و المجموعة الثالثة وهي المتغيرات و الضابطة. تتميز هذه النظرية بالإشارة إلى العوامل الدافعة للاستثمار الأجنبي التي ترجع إلى الدولة الأم مثل الضمانات والحوافز التي تقدمها حكومة الدولة الأم للتشجيع شركاتها الوطنية لإقامة مشروعات استثمارية أو ممارسة نشاطات تجارية لها إنتاجية خارج الحدود أو العوامل البيئية الأخرى حيث قدمت هذه النظرية العديد من المحددات أو العوامل التي تدرج ضمن معوقات القيام بمشروعات الاستثمارية المستوى الدولية¹.

vii. النظرية الانتقائية

تعد النظرية الانتقائية نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تجمع و تربط العناصر الأساسية للتفسيرات المختلفة و التي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة شاملة عرفت نموذج الملكية الموقع الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية. لقد افترض أنه لا بد من توفر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار بالدخول في استثمار أجنبي مباشر و تتمثل هذه الشروط في²:

1- مزايا الملكية: تتمثل هذه المزايا في تملك الشركة أصولا غير منظورة مثل التسويق التمويل المعرفة الفنية و التكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى مزايا الحجم مثل القدرة على تنويع المنتج سهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج اقتصاديات الحجم الكبير.

2- مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية: يمكن للشركة المستثمرة أن تستغل مزاياها الاحتكارية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر و تقوم الشركة المستثمرة بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للتغلب على التدخل الحكومي تخفيض تكلفة المعاملات.

3- مزايا الموقع: تسمى أيضا المزايا المكانية للدولة المضيفة و التي يجب أن تفوق شركات الدولة الأم مثل اتساع حجم السوق بنية أساسية مناسبة استقرار سياسي انخفاض تكلفة العمالة حوافز استثمار مختلفة.

المطلب الثالث: تفسير المنشأة لاستثمار الأجنبي المباشر

جاءت هذه التفسيرات تكمل ما بقي من التفسيرات السابقة، هذا ما سوف سنعرضها كما يلي:

viii. نظرية الميزة النسبية اليابانية

¹فاطمة الزهراء مقيدش، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنشيط الاقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل الماجستير منشورة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2013-2014، ص75.

² أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.

طور كوجيما و أوزاوا نموذجاً يمزج بين الأدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة كالتميز التكنولوجي والأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات، لتحديد العوامل الميزة النسبية للدولة وتؤكد هذه النظرية على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة ومع الاستبدال الجزئي للسوق يجب زيادة التدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية، فنظرية الميزة النسبية تدمج بين النظريات التجارية ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر وبهذا برهن كوجيما على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل عن التجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية نتيجة لحزمة المهارات التي يتم نقلها إلى الدول المضيفة¹.

ix. نظرية التحليل التجمي

اعتمد ميشلي في تفسيره لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة مستويات وهي مستوى الاقتصاد الكلي ومستوى الاقتصاد الجزئي ومستوى هيكل الصناعة أو القطاع، بالنسبة للمستوى الكلي يرى ميشلي أن لكل بلد ميزة نسبية لسلعة معينة في مواجهة بلد معين ويرجع امتلاك تلك الميزة النسبية من جانب العرض إلى توفر البلد على تكنولوجيا متطورة أو وفرة عناصر الإنتاج أو بسبب الاعتماد على وفورات الحجم أما من جانب الطلب فتظهر تلك الميزة في امتلاك البلد لمستوى دخل مرتفع أو حجم سوق كبير أو لتنوع الأذواق أما على مستوى التحليل الجزئي فإن المؤسسة تمتلك المزايا النسبية من خلال استغلال الموارد المتاحة لديها ودمجها وتطويرها وكذا امتلاكها لتكنولوجيا حديثة أو إنتاجيتها لسلعة جديدة².

¹ فاطمة الزهراء مقيدش، مرجع سبق ذكره، ص 78.

² أحمد نصير، مرجع سبق ذكره، ص 54.

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره

إن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار مختلفة منها إيجابي ومنها سلبي في أي مشروع وفي أي مجال وفي أي دولة، إضافة لوجود مجموعة من المحددات التي تختلف من دولة لأخرى، من خلال هذا المبحث سنتناول بالتفصيل أهم محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره بالنسبة للدولة المضيفة والدولة الأم، إلى جانب دور السياستين النقدية والمالية في جذب.

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تحتوي المحددات على العديد من المزايا والحوافز التي تخص الدول المضيفة التي تجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، سنحاول في ما يلي تناول أهم محددات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية: **أولاً: محددات اقتصادية:** تؤدي المحددات الاقتصادية دوراً هاماً في التأثير على القرار الاستثماري فهي تؤثر هذه المحددات بشكل مباشر، وتشمل هذه على مجموعة متغيرات¹:

حجم السوق المحلي: ويمكن التعبير عنه بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي واحتمالات نموه في المستقبل، فارتفاع متوسط دخل الفرد له أثر إيجابي وخصوصاً على الاستثمارات الباحثة عن الأسواق.

الانفتاح الاقتصادي: ويمكن الحكم على درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة بالنظر إلى المعايير التالية:

- وجود سعر صرف يعكس القيمة الحقيقية للعملة؛
- انخفاض التدخل الحكومي؛
- عدم تقييد الصادرات أو الواردات؛

التضخم: إن معدلات التضخم تعكس حالة الاستقرار في السياسة الاقتصادية على المستوى الاقتصادي ككل، وحالة الاستقرار تخلق بيئة استثمارية غير مؤكدة وبذلك فإن التضخم لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد لأن تكاليف النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد.

توافر الموارد وعامل الكفاءة: مدى توافر الموارد الخام وعمالة رخيصة كفؤة وغير كفؤة بالإضافة، إلى توفير التكنولوجيا والابتكارات تعتبر من أهم العوامل التي تنظر إليها الشركات الأجنبية عند المفاضلة بين الدول في إقامة مشروعات لها.

استقرار السياسات الاقتصادية الكلية: حيث أن وجود سياسات اقتصادية (نقدية ومالية) مستقرة يمكن أن يكون محفزاً للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعد الحوافز الضريبية من العوامل الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي، فارتفاع معدلات الضرائب قد يكون له أثر سلبي على جذب الاستثمارات الأجنبية والعكس.

ثانياً: محددات القانونية: إن تبني الدولة لقواعد قانونية مرنة ومسايرة للتطورات الدولية يعتبر حافزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبار أن المحددات القانونية أصبحت أحد العناصر الأساسية في تحسين مناخ

¹ صالح عبد الحليم، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الادخار دراسة تطبيقية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص 43 - 45.

الاستثمار كونها تمنح الثقة الضمانات اللازمة لمستثمر الأجنبي، يمثل الإطار القانوني الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، بحيث يختلف من دولة إلى أخرى نظرا لاختلاف وتباين توجهات المشرع وذلك لعدة أسباب نوجزها فيما يلي¹:

- ✓ مدى توفر اليد العاملة الوطنية والحاجة لتشغيلها؛
- ✓ حجم السوق المحلي ومدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية؛
- ✓ الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا ومدى حاجتها لاستغلال الموارد الطبيعية؛
- ✓ الظروف السياسية السائدة في الدولة والتي تؤثر على السياسات الاقتصادية وتنعكس بالضرورة على ما يقرره المشروع؛

ولكي يكون الإطار التشريعي محفزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لابد من توفر المقومات التالية:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتميز بالوضوح والاستقرار والشفافية ومتوافق مع القواعد والتنظيمات الدولية؛
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية؛
- وجود نظام قضائي قادر على تطبيق القوانين وحل النزاعات القائمة بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية؛

ثالثا: المحددات السياسية: يعتبر الاستقرار السياسي من بين أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر فكلما تمتع البلد بظروف سياسية مستقرة خالية من لاضطرابات كلما كان ذلك حافزا لزيادة تدفقات الاستثمارات الدولية وينطوي عدم الاستقرار السياسي على أسباب عديدة ومعقدة يمكن إدراجها في عنصرين²:

- عدم الاستقرار الحكومي الناتج عن التغيرات السريعة والمتتالية في أعضاء الحكومة وتوجهاتهم السياسية.
 - عدم الاستقرار في القطاع المؤسساتي الناتج عن التحولات السريعة في السياسات التي تحكم وتنظم هذا القطاع.
- إن هذه الأسباب تؤثر بشكل سلبي على الوضعية الاقتصادية للبلد، الأمر الذي يحد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نتيجة تخوف المستثمرين من بعض المخاطر.
- إذن فاستقرار النظام السياسي وطبيعة التغيرات الحكومية التي من الممكن حدوثها ومخاطر التأميم والمصادرة والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، كلها تعتبر من بين أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرين بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار.

¹ صليحة مفتاح، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي لبابس، سيدي بلعباس، 2019-2020، ص 37-38.

² صليحة مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 38.

رابعاً: **محددات المالية والتمويلية:** تعتبر الحوافز المالية والتي تتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية، حوافز التصدير...، أما الحوافز التمويلية فتتمثل في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من رأس المال، الإنتاج، تكاليف السوق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأمين والمصادرة¹.

خامساً: **محددات البيئية والمؤسسية:** تلعب المحددات البيئية والمؤسسية دوراً فعالاً على حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كل ما قام النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات الإيجابية والمساعدة للاستثمار الأجنبي كلما كان ذلك جاذباً له والعكس صحيح، أما فيما يتعلق بالنظام المؤسسي فيتكون من النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والمنظمين ونظم المعلومات الاستثمارية، وكلما كان النظام الإداري يتميز بسهولة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات إدارية، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح، وفي نفس الوقت كلما تميزت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار بالكفاءة الإدارية والتنظيمية واتجهت إلى تطبيق مبدأ لامركزية إدارة الاستثمار، كلما أدى ذلك لجذب الاستثمار والعكس صحيح، أما عن المنظمين الأكفاء كلما أدى إلى جذب الاستثمار، أما فيما يتعلق بنظم المعلومات الاستثمارية فكلما أتيحت البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة، وبالذقة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح².

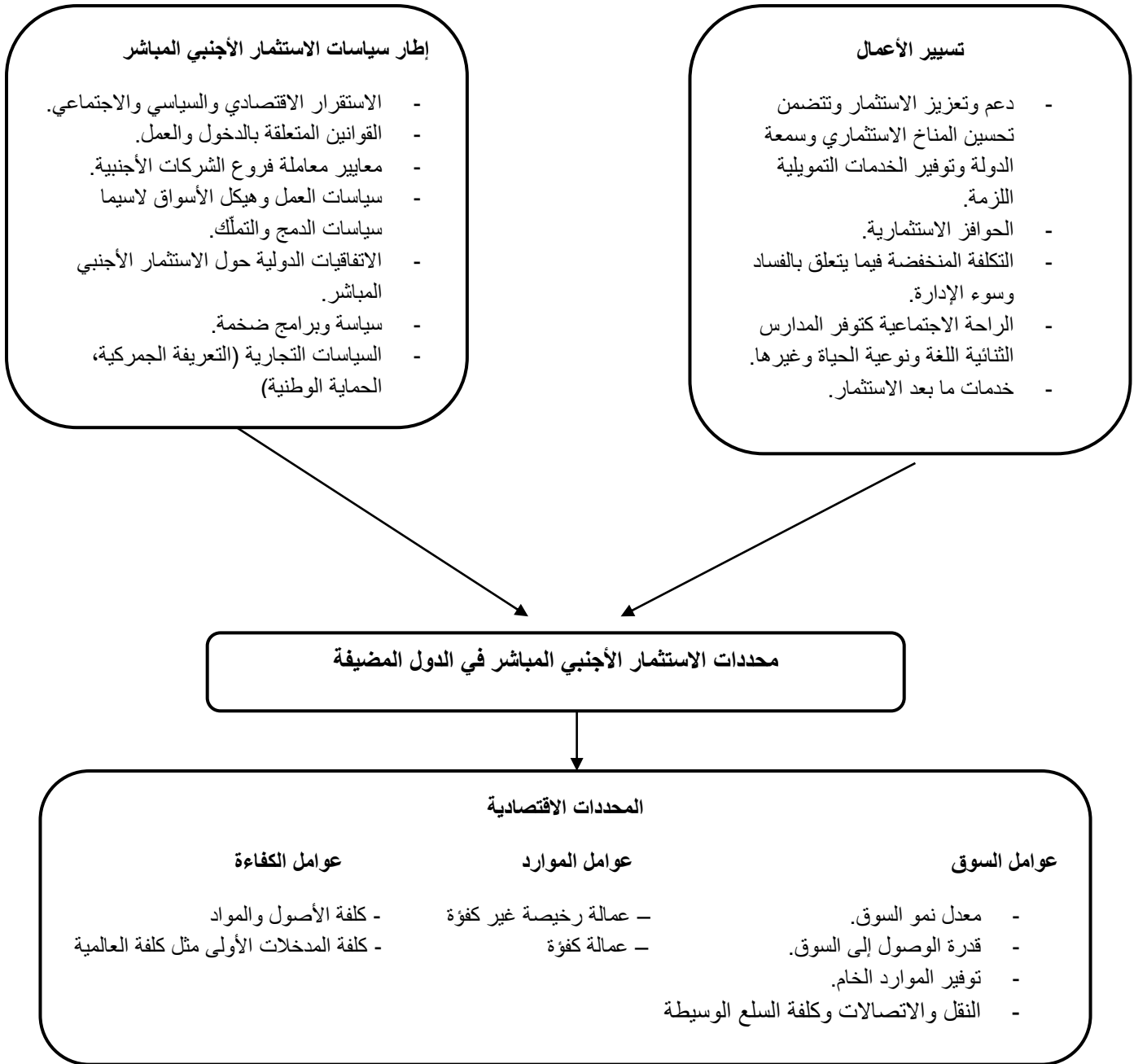
سادساً: **مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية ودعم التطور التكنولوجي:** إن توفر العمالة المؤهلة والمدربة فنيا يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعد الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفر مراكز البحث العلمي محدداتاً ضرورياً لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة، إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع الطرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة³. الشكل الموالي يشرح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على شرح أعلاه:

¹ أحمد هدرق، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1970-2008، أطروحة الماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص15.

² حسنة أقاسم، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات مع الإشارة إلى حالة كوريا الجنوبية، ماليزيا، مصر، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص34.

³ أحمد هدرق، مرجع سبق ذكره، ص16.

الشكل 2-3: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة



المصدر: منير خروف، ريم ثومرية، المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ورقة بحث مقدمة إلى المنتدى الوطني الأول حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08ماي1945، قالمة، 28 و29 أبريل2017، ص 9.

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

على الرغم من السمات التي يتميز بها الاستثمار الأجنبي إلا أنه يتمتع بآثار عديدة على اقتصاديات الدول منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، هذا ما سيتم عرضها كما يلي:

- الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر: يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بجملة من المزايا منها:

. إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول، وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أن قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دولياً.

. يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في مجال التنمية البشرية، فالمشروعات الاستثمارية المشتركة وخاصة التي تقام في المدن الجديدة تعمل على خلق فرص عمل جديدة ومجتمعات عمرانية مما يساهم في حل جزء من مشكلة البطالة¹.

. تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد أربع فجوات رئيسية في اقتصاد الدول النامية²:

- ❖ فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة؛
 - ❖ فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية؛
 - ❖ الفجوة التكنولوجية حيث تقوم فروع الشركات متعددة الجنسيات بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط مسيرة في السوق المحلي، مما يساعد في تحول الاقتصاد النامي إلى الإنتاج الصناعي؛
 - ❖ الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة، في صورة ضرائب جمركية، وضرائب على الأرباح، تزيد من إمكانياتها على الإنفاق ومن ثم في سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها؛
- . للاستثمار الأجنبي المباشر امتدادات تسويقية عالية، فهي من جهة تضمن تصريف ما يتم إنتاجه، ومن جهة أخرى توسيع السوق المحلية واقتحام أسواق أخرى (توسع السوق) ومن ثم جلب العملة الصعبة.
- . جلب العمالة المؤهلة وكذا المستثمرين الكبار يسمح بالتنظيم العلمي للعمل وعلاقاته أيضاً وكذا الفعالية الاقتصادية مما يؤدي هذا كله إلى حلول الاستفادة من الطرق المتعددة وتقنيات السير الفعال.
- . اكتساب قدرة أكبر على الإنتاج مع تخفيض تكاليفه لبعض الاستثمارات المحلية نتيجة لتوفير بعض مستلزمات الإنتاج من خلال ما يسمى بالصناعات المغذية.
- . مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي في تحقيق المنافع الاجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبئة ورصف الطرقات المؤدية إلى مشروعه، وتوصيل شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء.
- . يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير مما يؤدي كل هذا إلى إعطاء إمكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات إضافية أو تكميلية تملأ باقي الهياكل الأخرى كالصناعات القاعدية والقطاعات الإنتاجية المختلفة وهذا ما يعني بصورة عامة تكملة الاستثمارات الوطنية الحكومية منها والخاصة³.

¹ ريم ثوامية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² أشرف السيد حامد قبال، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 29.

³ فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-52.

- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر: بالرغم من الإيجابيات التي يتميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها تتميز بسلبيات تكون سبب في إعاقة تطور الدول:
- . إن الشركات العابرة للقارات تحول معظم أرباحها إلى الخارج، أو للاستيراد متطلبات الاستثمار من خارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بتمثيلاتها في الخارج، وهذا ما ينعكس على الميزان التجاري من خلال زيادة الواردات والتي تفوق على ما يضيفه الاستثمار إلى الصادرات وبالتالي تأثيره على ميزان المدفوعات.
- . لا توفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية للشركات العابرة للقارات تعتمد على عنصر العمل الأجنبي بالاطلاع على الأسرار الصناعية من طرف الشركات المحلية، وفي حالة تقديم مثل تلك الأسرار المتمثلة في الخبرة الفنية والصناعية للجهات المحلية، فإنها تكون بمقابل وبكلفة عالية، وتعمل على تحديثها باستمرار.
- . قد يكون تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر أحياناً في بعض القطاعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، هذه الصناعات تتطلب تكاليف كبيرة للمحافظة على البيئة وهذا مالا تستطيع الدول النامية القيام به مقارنة بالدول الصناعية الكبرى وتشمل تلك الصناعات، المنسوجات، الصناعات الكيماوية، الصلب الإسمنت... الخ¹.
- . فرض قيود صارمة من طرف الدول المضيفة والتي تعيق في مجملها عمليات التصدير، أو عند تحويل الأرباح منها إلى الدول الأصلية المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- . قد تلجأ الشركات الأجنبية إلى استعمال التهديد بالغلاق أو نقل المؤسسات أثناء المفاوضات المتعلقة بشروط العمل.
- . إن منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية، مما يتطلب موازنة العوائد قصيرة الأجل بالعوائد الطويلة الأجل، فالعوائد قصيرة الأجل قد تأتي نتيجة لقيام الشركات الأجنبية بخلق وظائف معينة في الوقت الحالي، كما أن قدرة الشركات الأجنبية على دفع أجور أعلى يجعل من الصعب على المؤسسات المحلية المنافسة لاستقطاب أفضل الكفاءات².
- . كما أن للأنشطة الشركات متعددة الجنسيات التي تتوطن في الدول النامية في تفاقم مشكلة البيئة، خاصة في الصناعات الاستخراجية النفطية والتعدينية والصناعات البتروكيمياوية وصناعات الإسمنت، ذلك أنها تستند إلى تقنيات ومصانع متقدمة محظورة في مواطنها الأصلية، بسبب تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي بالمعايير البيئية والصحية في حين لا يوجد ذلك الاهتمام بنفس الدرجة في الدول النامية³.

¹ صياد شهنيز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل الماجستير منشورة في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012-2013، ص ص 28-30.

² أحمد هدروق، مرجع سبق ذكره، ص 20.

³ منير خروف و لبندة فريجة، مرجع سبق ذكره، ص 143.

المطلب الثالث: دور السياسة النقدية والمالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن السياسات النقدية والمالية من أهم السياسات الاقتصادية لأي بلد مهما كانت درجة تطوره، وإن استقرار السياسات يلعب دوراً في استقرار البيئة الاقتصادية من شأنها يحسن مناخ الاستثماري ويجذب المستثمرين الأجانب على الاستثمار، من خلال هذا المطلب سوف نسعى لتحليل دور السياسات النقدية والمالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً- دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستقرار الاقتصادي من العوامل الأساسية التي تؤثر على قرار الاستثمار في الدولة المضيفة الذي من خلالها يقدر المستثمر قيمة المخاطر، حيث تساهم السياسة النقدية مرنة وانخفاض معدلات التضخم و أسعار الصرف المستقرة درجة من اليقين فيما يتعلق بمسار الاقتصاد الدولة المضيفة الذي من شأنه يساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر التضخم الذي يمثل التغيرات في مستوى الأسعار العامة مؤشراً لدرجة الاستقرار في البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة، حيث كلما ارتفع هذا المعدل كلما أصبح المناخ الاقتصادي غير ملائم للاستثمارات الأجنبية، ويقصد بمعدلاته المرتفعة ما يفوق 10مائة سنوياً، حيث يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري فالأسواق ذات معدلات التضخم المتقلبة وغير المتوقعة تخلق عدم اليقين في تحديد معدل الأسعار والربحية والأجور والتكاليف العملية الإنتاجية لشركات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يساهم هذا الأخير في تشويه النمط الاستثماري من خلال توجيه رؤوس الأموال إلى النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية والتي تكون أسعارها مرتفعة من أجل تحقيق معدلات عالية من الأرباح والاستثمار في المشاريع التي تدر أكبر ربح ممكن. مما يؤدي بالمستثمر الأجنبي بالاستثمار في الأنشطة قصيرة الأجل وهذا ما لا يخدم عملية التنمية الاقتصادية للبلد المضيف من جهة ومن جهة أخرى تؤثر معدلات التضخم المرتفعة على قيمة العملة الوطنية ما يقلل من العائد الحقيقي للاستثمار كما تعكس هذه الأخيرة صورة عن عجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية وفشل أن يقدم سياسة نقدية مناسبة على العموم هناك اتفاق عام أن نتائج التضخم المتدني هو لنتيجة لسياسة نقدية جيدة.

2- سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر معدل سعر الصرف الذي يمثل قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية أحد أهم متغيرات سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث يؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي حيث أن الارتفاع في معدل سعر الصرف يجلب ميزة تنافسية للتجارة الدولية فارتفاعه يصبح تصدير السلع الوطنية أرخص نسبة إلى شركائها التجاريين نتيجة لزيادة في الطلب العالمي للصادرات و انخفاض الواردات، يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف تؤدي التقلبات أسعار الصرف إلى حدوث تغيرات في الربحية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج، باعتبارها تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة نتيجة صعوبة القيام بدراسة الجدوى، وبالتالي لا تشجع

تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية طويلة الأجل بل تشجع على خروج رؤوس الأموال، إذ أن احتمال انخفاض قيمة العملة التي سبق تقويم الاستثمار بما يؤدي إلى عائدات أقل عند قياسها بالعملة الأساسية للمستثمر، وبالتالي يحش المستثمر من توجيه إستثماراته إلى تلك الأسواق التي تعرضه لمخاطر عدم استقرار الصرف.

3- سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر سعر الفائدة بمثابة تكلفة رأس المال مقابل بل استخدام الشركات الأجنبية للموارد المالية في البلد المضيف أو ما يسمى بتكلفة دخول الأنشطة الإنتاجية إلى الاقتصاد المضيف حيث يعزز الاقتراض المحلي في البلد المضيف عندما يرحح أن تكون أسعار الفائدة أقل من تلك الموجودة في البلد المستثمر أو في أي مكان آخر، وبالتالي فإن سعر الفائدة يشكل عاملا مهما في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وقد تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط إيجابيا بأسعار الفائدة في الدول النامية و الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية كما أن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية تشجع على زيادة التكلفة الرأسمالية مما يشير إلى وجود مخاطر مالية وهذا ما يحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة.

ثانيا- دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر السياسة المالية من السياسات التي تؤثر تأثيرا مباشرا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أدواتها المتمثلة في السياسة الضريبية، سياسة الإنفاق العام.

1- السياسة الضريبية و الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمارات الأجنبية تنتقل من دولة إلى دولة أخرى سعيا وراء الربح ولأن الضريبة عنصرا مؤثرا على حجم الأرباح، بحيث انخفاضها في دولة معينة يعتبر حافزا ضريبي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس وعليه السياسة الضريبة يمكنها أن تؤثر بشكل فعال في تدفق الاستثمار ولأهمية السياسة الضريبة نجد علاقة قوية بين الضريبة والاستثمار، فتقدم معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية مجموعة من الحوافز بغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل الحوافز الضريبية من بين أحد أدوات السياسة الضريبية لتحسين وتشجيع الاستثمار وتشمل هذه الحوافز عدة أشكال أهمها:

- **الإجازة الضريبية:** Tax Holiday هو أن المستثمر الأجنبي يتمتع لعدد من السنوات بإجازة من التعامل مع مصلحة الضرائب، وهذا في إطار تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال إعفاء أرباح من الضرائب لعدد من السنوات من بدء حياة المشروع¹.

¹ عبد الباسط بوزيان، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004، أطروحة ماجستير في الاقتصاد منشورة، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، 2006-2007، ص141.

- **التخفيضات الضريبية:** هي عبارة عن تقليص من قيمة الضريبة المتحققة مقابل الالتزام ببعض الشروط، كإعادة استثمار مثلاً. وبصفة عامة تتبع التخفيضات الضريبية التوجهات السياسية الاقتصادية و الاجتماعية وتعتبر التخفيضات الضريبية أكثر جدوى من الإعفاء الضريبي و ذلك للاعتبارات التالية¹:
 - ❖ أهم مشاكل استخدام طريقة الإعفاء الضريبي هو أنها وسيلة يستخدمها مستثمر للتهرب الضريبي خاصة في مشروع ذو عمر إنتاجي قصر الأجل؛
 - ❖ إن ما يهم المستثمر هو المعدل الضريبي الذي يخضع له بعد فترة الإعفاء باعتبارها مؤقتة وخاصة في مشروع طويل الأجل؛
- **الاستهلاك المعجل:** يقصد بالاستهلاك المعجل كحافز ضريبي كافة الطرق التي تؤدي إلى استهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية أقل من فترة حياتها الإنتاجية المقدرة. استخدام الاستهلاك المعجل يمكن أن يؤثر على قرار الاستثمار حيث يستخدم كحافز ضريبي يجد من الآثار السلبية لضريبة الدخل، ويحقق العديد من الآثار الإيجابية لذلك يستخدم الاستهلاك المعجل لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية وتزيد من الفاعلية في التنمية الاقتصادية.
- **ترحيل الخسائر:** يقصد بالخصائر التي يجوز ترحيلها كل نقص حقيقي و مؤكد أصاب أصلاً أو أصول مملوكة للمؤسسة أو مكلف خاضع إيراده لضريبة الأرباح التجارية والصناعية والعبير التجارية ومن ثم فإن الخسائر التي يجوز ترحيلها هي تلك الخسائر المحددة وفقاً للقواعد الضريبية، أي الخسائر الضريبية دون الخسائر المحاسبية.
- **الائتمان الاستثماري:** يقصد بها السماح بخصم نسبة معينة من قيمة الأصول الرأسمالية الجديدة المشتراة من الضريبة المستحقة على المستثمر، الأمر الذي يترتب عليه تخفيض من الضريبة دون أن يصاحب ذلك تخفيض فعلي في وعاء الضريبة².

2- سياسة الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر

- إن الإنفاق العام من أهم المحددات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يمكن للدولة المضيفة تحسين جاذبية استثمارها من خلال زيادة الإنفاق العام، بما يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي والذي بدوره يؤدي إلى تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر إلى اقتصاديات المضيفة وتقسيم نفقات إلى³:
- **النفقات الوظيفية:** وهي تشمل كل من المصارف الإدارية والمرتبات المتعلقة بالموظفين في الإدارات العامة فضعف النظام الإداري تؤثر سلبيًا على الاستثمار و ذلك يكون بانخفاض حجم الإنفاق العام على هذا القطاع وانعدام

¹ سعاد سالكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 127-128.

محمد براج، دور السياسة الضريبية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية بالدول النامية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة يحي فارس، المدينة، العدد 12، المجلد 1، 2015، ص ص 332-333.

³ شريفة منصور، حاكمي بوحفص، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد 02، المجلد 02، ديسمبر 2019، ص 153.

فعاليته، وهو بذلك فإن رفع من النفقات الوظيفية يمكن أن تؤثر إيجابيا على الاستثمار إضافة إلى ذلك رفع من المرتبات الذي يؤدي إلى رفع حجم الطلب بالتالي التوسع في حجم السوق.

- **النفقات الحقيقية ومناخ الاستثمار:** وتمثل النفقات الحقيقية في تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقدا دون أن تحصل في نظيرها على أي مقال مادي من المستفيد من النفقة، وهي تشمل كل من المنح و الإعانات النقدية لأفراد المجتمع. المنح والإعانات النقدية للشركات ومنتجي القطاع الخاص المنح والإعانات النقدية للحكومات المحلية، وينعكس تأثير النفقات الحقيقية الموجهة إلى المجتمع على كمية المعروضة من ساعات العمل الشيء الذي يسهل على المستثمرين والمنتجين الحصول على ما يحتاجون إليه من عنصر العمل دون ارتفاع ملحوظ في الأجور يمكن أيضا لهذه النفقة أن ترفع من حجم استهلاك الأفراد وبالتالي زيادة الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية ومن تم الطلب على السلع الإنتاجية، أما بالنسبة للنفقة الموجهة إلى منتجي القطاع الخاص فتأثيرها واضح على مناخ الاستثمار فهي تمنح تشجيع المنتج المحلي في تخفيض بيع السلعة للمستهلك أو لتغطية بعض الخسائر الطارئة الناتجة عن ظروف غير عادية.

- **النفقات الرأسمالية و مناخ الاستثمار:** تؤثر النفقات الرأسمالية للدولة على الاستثمار الخاص، من خلال دعمها وتشجيعها له خاصة إذا شمل الإنفاق مشاريع البنية التحتية وكل ما له علاقة بالاستثمار والتي توجه لخدمة المرفق العام أكثر من أن تستهدف تحقيق الربح وتشمل مشاريع البنية التحتية كل من قطاع النقل (طرقات، الموانئ، المطارات...) قطاع الاتصالات (السلكية، الانترنت...) قطاع التعليم (المدارس، الجامعات) قطاع الطاقة والموارد المائية. و ذلك أن القطاع الخاص لا يستطيع الاستثمار في مثل هذه المشاريع بسبب ارتفاع تكاليفها أو انخفاض العائد في بعضها.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل المتمثل في التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر اتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر أنه الشكل التمويلي البديل للمديونية، وتعمل الدول والمنظمات والهيئات على ترقيته وتحفيزه بتهيئة دوافع ومحددات الملائمة لجذبه، بالإضافة أنه بمثابة ظاهرة متعددة الجوانب ويأخذ أشكال مختلفة تتلائم مع الدول المضيفة.

هو ظاهرة اقتصادية تساهم في زيادة معدلات النمو للدول المضيفة عن طريق سد الفجوات ونقل التقنيات الإدارية والتكنولوجية، حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين في العالم لكونه من الأساليب التنموية للاقتصاد المحلي والعالمي وأن اختلاف تفسير الاقتصاديين في تقديم مفهوم له يدل على أنه ظاهرة معقدة، وعلى الرغم كل الجدل الدائر فإنه لا يمكن إنكار أثارها في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول المضيفة خاصة الدول النامية، أما بالنسبة للدولة الأم الاستفادة الواسعة من مزايا وحوافز متعددة.

كما تلعب كل من السياسة النقدية والمالية من خلال متغيراتهم دور مهما في جذبه عن طريق تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوازن الكلي، بإتباع سياسات محفزة وجذبة.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لأثر أدوات السياسة
النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار
الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد

تعتبر أدوات السياسة النقدية والمالية من بين أهم الوسائل التي تستطيع الدولة بواسطتها التأثير على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية وتحقيق الأهداف المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ومن بين الأهداف نجد زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلاد، لما له من دور هام في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية حيث كلما كانت السياسات النقدية والمالية مرنة وتتميز بالكفاءة كلما كانت فعالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

والجزائر كغيرها من الدول التي أيقنت الأهمية الكبيرة التي تحتلها كلا من أدوات السياسة النقدية والمالية في إحداث وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر المرغوب فيه، قد عرفت في السابق أزمات عديدة واختلالات في البنية الهيكلية في اقتصادها دفعها للقيام بعدة إصلاحات جذرية مست كل القطاعات الاقتصادية والتي من أهمها إصلاحات السياسة النقدية والسياسة المالية، بإضافة لوضع عدة قوانين جديدة هدفت في مجملها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

يعد هذا الفصل بمثابة الجزء التحليلي لدراسة أثر أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناولنا من خلال المبحث الأول تطرقنا إلى توجهات السياسة النقدية والسياسة المالية في الجزائر، بينما المبحث الثاني سلطنا الضوء على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر، و في الأخير قمنا بدراسة تحليلية لأثر أدوات السياستين على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2020 في المبحث الثالث.

المبحث الأول: توجهات السياسة النقدية والسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

على إثر الظروف التي عرفها الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال قامت الجزائر باختيار الإستراتيجية المناسبة لبناء اقتصادها من خلال تبني إصلاحات شاملة تلمس السياسة النقدية والسياسة المالية لتكون ذات فعالية كانت هذه الإصلاحات قائمة على ميكانيزمات اقتصاد السوق، وبرعاية الهيئات المالية الدولية، انطلاقاً مما سبق سنتطرق في هذا المبحث إلى توجهات السياسات النقدية والمالية في الجزائر من 2000-2020.

المطلب الأول: السياسة النقدية في ظل الإصلاحات و الاتفاقيات المبرمة الهيئات الدولية 2000-2020

بعد الاستقلال قامت الجزائر بوضع خطط تنموية واقتصادية تعمل من أجل الخروج من دائرة التخلف فلقد مرت السياسة النقدية بعدت إصلاحات التي اتسمت بالتوجه نحو اقتصاد السوق وإعطاء دور أكبر للبنك المركزي، من خلال هذا سوف نسلط الضوء على تطورات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

أولاً: تطور السياسة النقدية في الجزائر منذ 1990: إن التطورات النقدية التي حصلت منذ الاستقلال إلى غاية 1990 لم تكن ذات فعالية على تطوير الأوضاع للمؤسسات المالية مما أدى على ضرورة تحول اقتصادي والانتقال من وضعية إلى وضعية أخرى، حيث تم إصدار قانون أرجع الاعتبار للجهاز المصرفي وبين عدة مواضيع نقدية ذات علاقة بالسلطة النقدية مع الخزينة وعدة مواضيع أخرى.

حيث يعد قانون 90-10 النقد و القرض¹ نقطة تحول جوهرية في إصلاح النظام المصرفي الجزائري إذ قبل هذا الإصلاح لم يكن يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة بآتم معنى الكلمة، وذلك للتداخل الكبير بين دور الخزينة العمومية ودور البنك المركزي وكذلك لضعف الوساطة المالية، ومن أهم ما جاء به هذا القانون²:

- منح استقلالية أكبر للبنك المركزي؛
- تحديد دور البنك المركزي في تمويل الاقتصاد الوطني بعد أن تم وضع حد لتمويل عجز الميزانية حيث أصبح البنك المركزي يستطيع منح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري لمدة أقصاها 240 يوماً على أساس تعاقدي في حدود 10% من الإيرادات العامة للدولة، على أن تسدد هذه التسبيقات في أجل أقصاه 15 سنة؛
- إنشاء مجلس النقد والقرض المكلف بوضع السياسة النقدية، سياسة سعر الصرف والمديونية الخارجية.
- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقة والدائرة المالية؛
- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان؛

¹ قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14-04-1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة في 18-04-1990.

² محمد بلواني، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011، مذكرة لنيل دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص ص 218-219.

كما حدد قانون النقد والقرض مختلف الأدوات التقليدية للسياسة النقدية كالتالي¹:

- إعادة خصم الأوراق العمومية والخاصة؛
- عمليات السوق المفتوح من خلال بيع وشراء الأوراق العمومية والخاصة؛
- أخذ الأمانات للأوراق العمومية والخاصة؛
- الاحتياطي الإجباري؛

تعتبر الأدوات الثلاث الأولى عمليات ذات طابع تعاقدية بين البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية، أما الأداة الأخيرة فهي مفروضة على البنوك وتحمل طابع عقابي في حالة عدم احترام بنودها، بإضافة إلى أدوات المباشرة التي ظهرت لتعديل سيولة النظام المصرفي والتي تتمثل في: وضع سقف لإعادة الخصم، وضع سقف للقروض المقدمة إلى المؤسسات العمومية، وضع حد أعلى لمعدل الفائدة للإقراض وللهمامش البنكية.

ثانيا: السياسة النقدية في ظل برامج صندوق النقد الدولي: دخلت الجزائر في مفاوضات مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على القروض والمساعدات فوقت على اتفاقيتين: الأولى في 31 ماي 1989، والثانية في 3 جوان 1991 وكان الاتفاق بهدف منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضمن شروط تتعلق بالسياسة النقدية²:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق وتقليص حجم الموازنة العامة؛
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار؛
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛
- تحرير التجارة الخارجية و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- إلغاء عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية؛

وبعد فشل هاتين الاتفاقيتين اضطرت الجزائر إلى التوقيع مرة أخرى على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي وذلك من أجل فك الحناق على الديون الخارجية وذلك بإعادة جدولتها ومحاربة الركود الاقتصادي، وقد تم التوقيع على مرحلتين الأولى تمثلت في الاتفاقية المعروفة بستاندباي في أبريل 1994 والتي امتدت إلى مارس 1995 والثانية تعرف باتفاقية تسهيل التمويل الموسع في أبريل 1995 وامتدت إلى مارس 1998، وتمثلت هاتان الاتفاقيتان في برامج التشييت والتكليف الهيكلي³:

1- التشييت: يهدف هذا البرنامج إلى تحسين ميزان المدفوعات واحتواء التضخم وإعادة التوازن الاقتصادي:

¹ محمد بوشه، محاولة لتقييم نتائج السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر 1990-1998، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص 136.

² ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005، ص 299.

³ ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، مرجع سبق ذكره، ص 300.

- الحد من توسع الكتلة النقدية M2 إلى 14% فترة البرنامج؛
- تحقيق نمو مستقر ومقبول بنسبة 3% سنة 1994 و نسبة 6ب% سنة 1995 مع إحداث مناصب الشغل لامتناس البطالة؛
- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15%؛
- جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدي عند مستوى 20%؛
- تحرير المعدلات المدينة للبنوك؛
- رفع المعدلات الدائنة على الادخار لتحقيق أسعار فائدة حقيقية موحية لتشجيع الادخار للمساهمة في تمويل الاستثمار؛
- التخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الاقتصاد في 1994 تحضيراً للاستعمال التدريجي لوسائل الرقابة غير المباشرة؛

2-برنامج التكيف الهيكلي: إن التصحيح الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية لا مفر منها، فهو يسمح للجزائر بتطوير اقتصادها وانفتاحه على العالم الخارجي وهو ضرورة ناتجة عن الوضعية المتدهورة للاقتصاد الوطني، جاء هذا البرنامج للإنعاش الاقتصادي الوطني واستقراره حيث يهدف هذا الاتفاق إلى:

- تخفيف و إزالة القيود على الأسعار وتحرير ترتيبات التسويق والتوزيع والاستثمار؛
- إصلاح النظام التجاري بإزالة القيود الكمية على الاستيراد والتصدير وتخفيض المعدلات القصوى للتعريفية الجمركية؛
- إصلاح سعر ونظام الصرف بالاعتماد على قوى السوق في تحديده وإزالة قيود الصرف على المعاملات الجارية؛
- إصلاح النظام الضريبي من خلال تبسيط الإجراءات و زيادة شفافيتها وتحسين التحصيل وتوسيع الوعاء الضريبي؛
- إصلاح و خصوصية المؤسسات العمومية، وفتح المجال للاستثمار الأجنبي؛
- إنشاء سوق رأسمال و اشراك القطاع الخاص في تمويل البنوك؛
- إصلاح المؤسسات الاقتصادية والتجارية بإعادة هيكلة أوضاعها الإدارية و المالية ومنحها الاستقلالية في التسيير المالي والإداري ومعالجة ديونها المعترشة؛

ثالثا: السياسة النقدية خلال الفترة من 2001-2020: تميز الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة بارتفاع أسعار المحروقات هذا ما أدى لتوفر سيولة هيكلية مفرطة، هذا ما انعكس إيجابيا على أداء السياسة النقدية بامتصاص السيولة والتحكم في معدلات التضخم لذلك عرف قانون النقد والقرض جملة من التعديلات التي تتماشى مع البرامج الاقتصادية نذكرها كما يلي¹:

¹ منال العريايوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 249-250.

أ. الأمر 01-01 المؤرخ في 27-02-2001: تعرض قانون النقد والقرض 90-10 إلى بعض التعديلات والتي كانت بموجب الأمر 01-01 والذي بموجبه تم الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.

ب. الأمر 11-03: على إثر فضيحة بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري الذي أدى إلى إضعاف الرقابة والتحكم التي كان يعتمد عليها البنك المركزي الأمر الذي أدى إلى العمل على تدعيم المراقبة المصرفية من خلال إصدار الأمر 11-03 والذي يهدف لتمكين البنك المركزي من توسيع الصلاحيات وممارستها إذ يخول له:

- إصدار النقد و تغطيته؛
- عرض المقاصة وبيع وسائل النقل؛
- خصم السندات تحت نظام الأمانة ورهن السندات؛
- حماية الزبائن والمؤسسات المالية؛

ج. الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010: لقد جاء هذا الأمر معدل ومتمم لأمر 11-03 بإصلاح النظام القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر أو السياسة النقدية وبموجب هذا التعديل أصبح لبنك الجزائر صلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على المستوى البنوك والمؤسسات المالية خصوصا أعطى لمفتشي بنك الجزائر مهمة الرقابة على الهيئات واللجان المصرفية جاء هذا التعديل مستهدفا أفضل رقابة للمخاطر المصرفية.

ح. قانون النقد والقرض 10-17 المؤرخ في 11-10-2017: بعد الصدمة النفطية التي عرفت أسواق النفط العالمية 2014 عقب انهيار أسعار النفط، لجأت الجزائر إلى سياسة التسيير الكمي¹، من خلال صدور قانون النقد والقرض 10-17 الذي يحتوي على مادة واحدة وحيدة التي تعدل المادة 47 والمادة 46 من الأمر 11-03 و تنص المادة 45² من هذا القانون على أنه يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي و لمدة 5 سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات تمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

المطلب الثاني: تحليل مسار العرض النقدي خلال الفترة 2000-2020

تميزت سياسة العرض النقدي في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض بارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والظروف العالمية التي أثرت على سياسة عرض النقود وفيما يلي تحليلات لتطور عرض النقود:

¹ هي سياسة طبع الكتلة النقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي من أجل تمويل الموازنة العامة في الجزائر سنة 2018.

² المادة 45 من القانون 10-17 المؤرخ في 17-10-2017، المتمم للأمر 11-03 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، الصادر في 12-10-2017.

الجدول رقم 3-1: تطور أهم مؤشرات السياسة النقدية 2000-2020

الوحدة مليار دج

السنوات	النقود M1	الكتلة النقدية M2	معدل التضخم
2000	1034.9	1656.4	0.33
2001	1238.5	2473.5	4.22
2002	1416.3	2901.5	1.41
2003	1643.5	3299.5	4.26
2004	2165.7	3644.4	3.96
2005	2437.5	4070.4	1.38
2006	3177.8	4827.6	2.31
2007	4233.6	5994.6	3.67
2008	4964.9	6956.0	4.85
2009	4949.8	7178.7	5.73
2010	5638.5	8162.8	3.91
2011	7141.7	9526.2	4.52
2012	7681.5	11015.1	8.89
2013	8249.8	11941.5	3.25
2014	9595.3	13677.1	2.91
2015	9261.2	13704.5	4.78
2016	94070.0	13816.3	6.39
2017	10266.1	14974.6	5.59
2018	11404.1	16636.7	4.26
2019	10979.2	16506.6	1.95
2020	11166.9	17659.6	2.41

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، النشرة الإحصائية الثلاثية للإحصائيات النقدية والمالية على الرابط:

<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327><https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

شهدت الجزائر هذه الفترة تطورا متسرعاً في الكتلة النقدية حيث أدت سياسة التوسع والدعم الحكومي إلى زيادة الإصدار النقدي لتغطية العجز في الميزانية العامة من خلال برامج التعديل الهيكلي في السنوات السابقة التي كانت من أهم أهدافه الحد من التوسع في الكتلة النقدية، كما نتج عنه تخفيض في قيمة العملة وتقليص في

حجم الإنفاق العام، ومن خلال الجدول السابق نجد أن العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 عرف تطور ملحوظ مهم ويظهر في الارتفاع المتزايد والمتواصل للكتلة النقدية طول فترة الدراسة سوء ما تعلق بالعرض النقدي M1 بداية من سنة 2001 بلغ 1238.5 مليار دج نتيجة تبني الدولة لسياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق الحكومة الجزائرية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي مما أدى إلى ارتفاع الأرصدة الخارجية الصافية في سنة 2001 لينخفض بعدها معدل التضخم سنة 2002 من 4.22 % إلى 1.41 % ليصل أعلى قيمة له سنة 2005 بـ 3.73 % كما نلاحظ تسارع وتيرة نمو العرض النقدي M2 حيث ارتفعت سنة 2001 من 2473.5 مليار دج إلى سنة 2008 بـ 6956 مليار دج، حيث عرفت سنة 2009 أثر الأزمة المالية العالمية أدت إلى تباطؤ معدلات النمو لـ M2 ثم عاد الارتفاع في سنوات 2010 و 2011 ليبلغ 8162.8 و 9929.2 مليار دج على التوالي، أما سنة 2012 فقد عرفت ارتفاع معدل التضخم إلى 8.89 % حينها عمل بنك الجزائر على امتصاص فائض السيولة بواسطة إدارة مرنة ومنسقة للوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية، وبخصوص الكتلة النقدية M2 فهي الأخرى شهدت ارتفاع طفيف فكانت قيمتها 13686.8 مليار دج سنة 2014، أما خلال فترة 2015-2019 عرفت M1 ارتفاعا متواصلا حيث كان يبلغ 9261.2 مليار دج سنة 2015 مقابل 11404.1 مليار دج سنة 2018 جراء بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة وتساعد العجز الموازنة العامة قام بنك الجزائر بتبني آلية التمويل الغير التقليدي من خلال برنامج التسيير الكمي، أما سنة 2019 شهدت انخفاضا صغيرا بسبب انخفاض إيرادات المحروقات لتراجع أسعار النفط، أما بالنسبة M2 لتنتقل من 13704.5 مليار دج سنة 2015 إلى 16636.7 سنة 2018 ليسجل انخفاض طفيف سنة 2019 حيث بلغت قيمتها 10979 مليار دج لتسجل في نفس السنة قيمة منخفضة لمعدل التضخم خلال 5 سنوات الأخيرة 1.93 %.

المطلب الثالث: توجهات السياسة المالية 2000-2020

تنص المادة 06 من القانون 84-17 على أن الميزانية العامة للدولة تشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية، والموزعة وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، حيث شهدت السياسة المالية في الجزائر بعد الاستقلال مجموعة من الإصلاحات والتطورات العديدة، إلا أنها لم تنجح في احتواء الاختلالات التي مست الاقتصاد الوطني مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى انتهاج سياسة إصلاحية شاملة سنة 1988، وكان ذلك برعاية المؤسسات المالية الدولية بغية تحقيق الاستقرار في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

أولا: سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2020: تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وفق الأهداف المرجوة، ويمكن التعبير عن النفقات العامة بأنها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة لإشباع الحاجات العامة وتحقيق لتداخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني، ووفق المشرع الجزائري يمكن تقسيم النفقات العامة إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز وهذا وفقا لطبيعة التفرقة بين طبيعة النفقة.

أ. **نفقات التسيير:** وفقا للمادة 5 من قانون 90-21¹ المتعلق بالحاسبة العمومية هي تلك النفقات العامة التي تخص للنشاط العادي التي تسمح بتسيير أجهزة الدولة الإدارية وهي لا تقوم بإنتاج قيمة مضافة للاقتصاد الوطني والتي تقوم بتغطية هياكل الدولة بما تحتاجها من أموال من أجل مواصلة سيرها وتجمع نفقات التسيير في 4 أبواب هي²:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية؛

ب- **نفقات التجهيز:** يقصد بها النفقات ذات الطابع المخصصة لتنفيذ المخطط الوطني السنوي للتنمية، و هي عبارة عن استثمارات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والإداري، ففي المجال الاقتصادي تستخدم أساسا في لفاحة والري، ولإنجاز المنشآت القاعدية في المجال الإداري والتربوي والاجتماعي والثقافي، و تنص المادة 35³ من قانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية إن تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة ووفقا للمخطط الائتماني السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في 3 أبواب هي⁴:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى؛

¹ قانون رقم 90-21 المؤرخ 15 أوت 1990، يتعلق بالحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990.

² المادة 24 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقوانين المالية.

³ المادة 35 من قانون 84-17 المؤرخ في 07 أوت 1984، المتعلق بقوانين المالية.

⁴ ميادة بلعاش، ريان زير، تطور السياسة المالية في الجزائر ودورها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي خلال فترة 2000-2014، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، العدد 03، المجلد 03، سبتمبر 2017، ص ص 96-97.

الجدول رقم 3-2: تطور النفقات العامة في الجزائر 2000-2020

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير	نسبة نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز	النفقات العامة
2000	856.20	72.67	321.90	27.33	1178.10
2001	963.60	72.9	357.40	27	1321.00
2002	1097.60	70.8	452.90	29.15	1550.60
2003	1199.90	68.5	533.70	31.5	1752.70
2004	1251.10	66.22	640.70	33.78	1891.80
2005	1245.10	60.67	806.90	39.33	2052
2006	1437.90	58.61	1015.10	41.39	2453
2007	1673.90	53.85	1434.60	46.15	3108.5
2008	2217.70	52.91	1973.30	47.09	4191
2009	2300	54.16	1946.30	45.84	4246.30
2010	2659.07	59.52	1807.86	40.48	4944.66
2011	3879.20	66.25	1947.36	33.75	5853.56
2012	4935.93	67.76	2233.96	32.24	7169.89
2013	4335.61	68.58	2544.21	31.42	6879.82
2014	4714.45	64.24	2941.77	35.76	6995.8
2015	4617	60.30	3039.3	39.7	7656.15
2016	4585.6	62.83	2711.9	37.17	7297.5
2017	4677.2	64.22	2605.4	35.78	7282.6
2018	4584.4	42.06	6313.8	57.94	10898.2
2019	4954.4	44.39	6204.2	55.66	11158.6
2020	4893.4	62.55	2929.7	37.44	7823.1

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على:

قوانين المالية لسنوات 2000-2004، الديوان الوطني للإحصائيات على الروابط:

<https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc2016-2018ed2021-ara.pdf>https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc_r_2014_ed_2015_-_arabe_.pdf<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar/lois-de-finances-ar>

انطلاقاً من معطيات الجدول أعلاه عرفت النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2004 ارتفاعاً ملحوظاً في النفقات العامة بسبب الزيادة في شقيها التجهيز والتسيير، حيث لعبت نفقات التسيير دوراً رئيسياً في زيادة الإنفاق العام في الجزائر 1178.10 مليار دج إلى 1891.8 مليار دج سنة 2004، بحيث إذا نظرنا

لننفقات التسيير كقيمة مطلقة نجدها في تزايد مستمر من جهة أخرى كقيمة نسبية نجدها في الانخفاض بسبب تركيز الحكومة على النهوض باقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار، حيث أصبحت نفقات التجهيز في سنة 2004 تقدر بـ 33.78% من إجمالي نفقات العامة وهذا يرجع إلى ارتفاع في أسعار النفط سنة 2000 وتبني الدولة للبرنامج الانتعاش الاقتصادي (2001-2004) والذي يتمحور حول النشاطات الإنتاجية الفلاحية وجمال البنى التحتية المياه، النقل، وتحسين الإطار المعيشي للسكان والتنمية المحلية وتحسين الموارد البشرية، بإضافة لرفع الأجور والمنح الموجهة للمصالح الإدارية نلاحظ أن النفقات العامة كانت في تزايد مستمر خلال الفتر حيث قدرت سنة 2009 بـ 4246.3 مليار دج وذلك بعد إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) الذي يتمحور حول تحقيق التوازنات الكلية وإعطاء الأولوية لقطاع التنمية وإنهاء المشاريع العالقة ورفع الأجور والرواتب وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط التي أدت إلى فوائض في الإيرادات العامة في الجزائر حيث بقيت نفقات التسيير الحصة الأكبر من إجمالي نفقات العامة مقارنة بنفقات التجهيز انخفضت نسبة نفقات التسيير من 66.67 إلى 54.16 سنة 2009 بسبب انخفاض التحويلات الجارية وكذا فوائض الدين العام، وذلك بما يتماشى مع ارتفاع نسبة نفقات التجهيز لتصل سنة 2008 للأعلى نسبة له بـ 47.09% من إجمالي نفقات العامة، تميزت فترة المخطط الخماسي للتنمية للفترة 2010-2014 بوجود فائض مالي ما مكن الجزائر من مضاعفة استثماراتها العمومية في الهياكل القاعدية، مع ارتفاع قيمة نفقات التسيير سنة 2010 من 2659.07 مليار دج إلى 4714.45 مليار دج سنة 2014، حيث شهدت حصة نفقات التجهيز انخفاضا من إجمالي النفقات العامة بلغت 35.76% سنة 2014.

أما فترة 2015-2020 فهي فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي، والتي نلاحظ فيها انخفاض في مجموع النفقات العامة خلال هذه الفترة حيث انخفضت من 7656.3 مليار دج سنة 2015 إلى 7282.6 مليار دج سنة 2017 وهذا راجع للإجراءات والتدابير التي تأخذها الحكومة في مجال ترشيد الانفاق العام للحفاظ على التوازنات العامة وهذا بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط وانخفاض الموارد المالية و وصلت في الارتفاع سنة 2019 بلغت 11158.6 مليار دج لتسجل نفقات التجهيز حصة أكبر من نفقات التسيير لأول مرة منذ 1990 وهذا نظرا لأهمية بالغة التي أولها هذا برنامج لتطوير البنية التحتية الاقتصادية أما في سنة 2020 وصلت إلى 7823.1 مليار دج، ويمكن تفسير هذا الانخفاض في حجم النفقات العامة إلى جائحة كورونا التي أدت إلى إغلاق التام وخاصة في تدفق الاستثمار، مما أدى إلى تخفيض نفقات التجهيز من 6204.2 مليار دج إلى 2929.7 مليار دج سنة 2020.

وكخلاصة للسياسة الإنفاقية خلال الفترة 2015-2020 والتي عرفت تراجع أسعار النفط ابتداء من 2014، حيث أصبحت الجزائر غير قادرة على تغطية النفقات العامة، نظرا للظروف الاستثنائية التي تميزت بشح الموارد المالية، و إنصب الاهتمام على كيفية ترشيد الإنفاق العام، مع التركيز على محاولة إيجاد بدائل وموارد إضافية لخزينة الدولة، وقد شهدت هاته المرحلة ارتفاع أسعار العديد من المنتجات والخدمات نتيجة تخفيض قيمة الدعم

المقدم للوقود، كما تم لأول مرة إنتهاج سياسة مالية لثلاث سنوات متتالية (2017-2018-2019)، مع تسقيف حجم النفقات السنوية بـ 6800 مليار دينار، أي ما يعادل 62 مليار دولار، كما تم إلغاء وتوقيف العديد من المشاريع التي كانت مسطرة، عرفت على إثرها ميزانية التجهيز إنكماشاً حاداً بـ 40% بين سنتي 2015 و 2017¹.

ثانياً- سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020: تمثل الإيرادات العامة الصورة المالية لدولة لتغطية نفقاتها فهي تشمل جميع الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية بهدف إشباع الحاجات العامة ووفق التشريع الجزائري والمادة 84²-17 المتعلق بقوانين المالية تنقسم الإيرادات العامة إلى³:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
 - مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
 - التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى؛
 - الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات؛
 - التسديد بالرأسمال للقروض والتنسيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛
 - مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانوناً؛
- واستناد إلى هذا القانون يمكن تصنيف إيرادات الموازنة إلى قسمين⁴:

- أ- الإيرادات الإجبارية:** تتكون من مجموع الاقتطاعات المنفذة بالقوة وبدون مقابل، والمتمثلة في:
- **الإيرادات الجبائية:** التي تتضمن الضرائب والرسوم (الضرائب المباشرة، الضرائب المختلفة على الأعمال، الضرائب غير المباشرة، الجباية البترولية، حقوق التسجيل والطابع، الحقوق الجمركية)
 - **الغرامات:** وهي عقوبات مالية حكمت بها هيئات قضائية.
 - **الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية:** تتمثل نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع اشتراكات العمال.
- ب- الإيرادات الاختيارية:** تشمل الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعات من طرف الأفراد بشكل اختياري وتتمثل في (مداخيل الأملاك التابعة للدولة، التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى، الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات).

¹ أديب بلعابد وعبد الجليل بوداح، أثر السياسة المالية على ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر: دراسة قياسية 1993-2019، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 04، الجزائر، جويلية 2021، ص 36.

² القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07-أوت-1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادر في 10 جويلية.

³ ميادة بلعاش، ريان زير، مرجع سبق ذكره، ص 93.

⁴ ميادة بلعاش، ريان زير، مرجع سبق ذكره، ص 94.

الجدول رقم 3-3: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: مليار دج

الإيرادات العامة	الإيرادات المحروقات	الإيرادات خارج المحروقات	السنوات
1578.1	1213.2	364.9	2000
1505.5	1001.4	488.5	2001
1603.2	1007.9	595.1	2002
1947.4	1330	616.6	2003
2229.7	1570.7	649	2004
3081.7	2352.7	724.2	2005
3639.8	2796.8	840.5	2006
3687.9	2796.9	891	2007
5190.5	4088.6	1101.9	2008
3672.9	2412.7	1260.2	2009
4392.9	2905	1488	2010
5790.1	3979.7	1810.4	2011
6411.3	4181	2230.3	2012
5957.5	3678.1	2279.4	2013
5738.3	3388.4	2350	2014
5103.1	2373.5	2729.7	2015
5110.1	1781.1	3329	2016
6182.8	2372.5	3810.3	2017
6714.2	2776.21	3938	2018
6507.9	2714.4	3793.5	2019
6289.9	2200	4089.9	2020

المصدر: التقرير السنوي 2008-2012، وزارة المالية الجزائرية، قوانين المالية للسنوات 2000-2020، تقرير بنك الجزائر على

الروابط:

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2018/annexes_2018.pdf<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar/lois-de-finances-ar>

عرفت الإيرادات الكلية خلال فترة الدراسة ارتفاعا متزايد وذلك راجع لارتفاع الإيرادات البترولية والأداء الجيد للضرائب، كما ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات نتيجة تحرير التجارة الخارجية، فقد عرفت الإيرادات العامة تزايد مستمرا حيث قدرت سنة 2000 بـ 1578.1 دج ويمكن

إرجاع ذلك إلى ارتفاع معدلات الإتاوة وذلك للاعتماد الكبير على الجباية البترولية، أما سنة 2008 عرفت قيمته بـ 5190.5 دج وذلك نتيجة ارتفاع أسعار المستمر للأسعار النفط في الأسواق العالمية وتزامن مع إطلاق الدولة الجزائرية برامج تنموية كبرى مما ألزمها إصدار إجراءات ضريبية كل سنة بغية زيادة حصيلتها من الإيرادات الضريبية حيث واصلت في الارتفاع من سنة 2009 إلى 1260.2 مليار دج إلى غاية 4089.9 دج سنة 2020، مقارنة بإيرادات البترولية التي عرفت انخفاضا بسبب التدهور في أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث عرفت في السنوات 2001 قيمة 1001.4 مليار دج لعودة الارتفاع سنة 2003 إلى سنة 2008 لتبلغ قيمتها 4088.6 مليار دج، أما فترة 2009-2014 فقد عرفت تذبذبات في أسعار النفط التي أثرت بشكل مباشر على الإيرادات العامة، أما سنة 2015 فقد عرفت تدهور المداخيل النفطية بسبب الصدمة النفطية التي عرفها الاقتصاد، أما الفترة من 2016 إلى 2020 فقد شهدت ارتفاع في الإيرادات الكلية كما شهدت لأول مرة منذ سنوات تجاوز قيمة الإيرادات خارج المحروقات قيمة إيرادات المحروقات بعد إتخاذ سلسلة التدابير لتحسين أداء مختلف المنتجات الضريبية و إختيارها كمصدر بديل عن الإيرادات البترولية التي تعرف تقلبات دورية في الأسواق العالمية.

ثالثا- سياسة الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020: حسب القانون 84-17 من المادة 06 عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة للدولة بأنها تلك الوثيقة التي تتشكل من الإيرادات والنفقات العامة للدولة المحددة سنويا والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها. تخضع الموازنة العامة في الجزائر في مراحل تحضيرها إلى مجموعة مبادئ تتمثل في¹:

أ- مبدأ السنوية: يقصد به أن ترخيص الموازنة لا يصلح إلا لسنة واحدة مقبلة، أي يحدث توقع إجازة نفقات وإيرادات الدولة بالنظر إلى سنة واحدة مقبلة وهو ما يسمح بالرقابة دائمة من السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية وخاصة فيما يتعلق بالعمليات المالية من جباية وإنفاق وهذا ما يستوجب أن تكون الموازنة دورية والفترة محددة، وهذا طبقا لما ورد في قانون 84-17 إلا هناك الاستثناءات على هذا المبدأ:

- من جهة الاعتبارات الفنية والتطبيقية التي تتعلق بتصحيح آثار مبدأ سنوية الميزانية العامة للدولة؛
- ومن جهة أخرى الاعتبارات السياسية والاقتصادية المتعلقة بمشاكل الاستثمارات المخططة و البرامج التي تسمح بإعطاء الترخيص المالي لأثر لا يتعدى كثيرا الإطار الضيق للسنة، ويمكن حصر هذه الاستثناءات في عمليات برامج التجهيز، ترحيل الاعتمادات الميزانية الشهرية، الاعتمادات التكميلية؛

ب- مبدأ الوحدة: بمعنى أن تخصص موازنة واحدة تضم كافة النفقات العامة والإيرادات العامة مهما كانت طبيعتها بحيث يكون التصويت عليها من طرف السلطة التشريعية مرة واحدة وبشكل عام، كما يسمح هذا المبدأ

¹ وليد بشيشي، سليم مجلخ، أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قلمة، الجزائر، العدد 07، ديسمبر 2017، ص ص 74-75.

للسلطة التشريعية القيام بعملية المراقبة والتعرف على السياسة المالية المعتمدة من طرف الحكومة، لكن هنالك بعض الاستثناءات على مبدأ وحدة الموازنة يمكن ذكرها فيما يلي:

- **الميزانية الملحقة:** هنالك بعض المؤسسات العمومية لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة وهذا ما نص عليه القانون 17-84 في المادة 44-45.

- **الحسابات الخاصة بالخرينة:** تمثل هذه الحسابات التعديل الثاني على مبدأ وحدة الموازنة العامة للدولة في الجزائر حسب قانون 17-84 فقد صنف الحسابات إلى: الحسابات التجارية، حسابات التخصص الخاص، حسابات التسبيقات، حسابات القروض، حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية.

ج- **مبدأ الشمولية:** أي إدراج كافة الإيرادات والنفقات العامة في ميزانية الدولة دون إجراء مقاصة أو تخصيص بينهما، ومنه يكون مبدأ الشمولية مكمل لمبدأ الوحدة.

د- **مبدأ التوازن:** إن مبدأ توازن الميزانية العامة في الجزائر يوضع في إطار خاص حيث أنه لغاية سنة 1965 كانت النفقات العامة للدولة تظهر في الموازنة وابتداء من مرحلة تطبيق مخططات التنمية بدأت تظهر الاختلالات المالية، حيث برزت مشاكل التمويل وقد تتفاقم هذه المشاكل خلال المخططات التنموية إن لم تتبع سياسة عقلانية لكون موارد الميزانية العامة للدولة تسيطر عليها الجباية البترولية، الأمر الذي يزيد من حدة مشكل تمويل التنمية واتساع الحاجات الاجتماعية.

الجدول رقم 3-4: رصيد الموازنة العامة في الجزائر

السنوات	رصيد الموازنة	السنوات	رصيد الموازنة
2000	400	2011	-63.46
2001	184.5	2012	-758.5
2002	52.6	2013	-922.32
2003	194.7	2014	-1257.4
2004	337.9	2015	-2553.05
2005	1029.7	2016	-2187.4
2006	1186.8	2017	-1099.8
2007	559.4	2018	-4184
2008	999.5	2019	-4650.7
2009	-573.4	2020	-1544.2
2010	-551.76		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

من خلال الجدول السابق نجد أن الموازنة في الجزائر سجلت خلال سنوات 2000-2008 فائضا وذلك نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية وتطبيق الدولة لبرامج الانتعاش الاقتصادي، وقد بلغ فائض الموازنة سنة 2000 ما قيمته 400 مليار دج، ليرتفع حوالي 1186.8 مليار دج سنة 2006، هذا رجع ارتفاع جباية البترولية، وابتداء من سنة 2009 تفاقم العجز المسجل في الموازنة العامة إلى غاية سنة 2020 ذلك نتيجة الأزمة العالمية لسنة 2008 الذي عقبها انخفاض الحاد في أسعار النفط وعواقب سلبية على الوضع الاقتصادي العالمي

ليبلغ العجز سنة 2011 بـ 63.46 مليار دج ليعود العجز المستمر في الموازنة أساسا إلى التوسع الحكومي خلال هذه الفترة، والتي تزامنت مع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والبرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2014، بداية من سنة 2015 تفاقم العجز حيث ارتفع بلغ -2553.05 مليار دج نتيجة تراجع أسعار النفط بينما 2016-2017-2018 انخفض حوالي 1099.8 مليار دج، ليبلغ سنة 2019 قيمة 4650.7 كنتيجة لسياسة ترشيد نفقات العامة التي اعتمدها الدولة، بعد اعتماد الدولة لسياسة التسيير الكمي التي انطلق تطبيقها ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 2017، ليبلغ سنة 2020 بـ 1544.2 مليار دج نتيجة جائحة كورونا.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم الضروريات الدول التي يجب عليه الاهتمام به لما لها دورا في التنمية الاقتصادية، من خلال جذب أكبر عدد ممكن منها، حيث كانت الجزائر من بين الدول التي سعت إلى توفير المناخ المناسب وتسهيل دخولها عن طريق إصدار جملة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر.

المطلب الأول: الإطار القانوني و ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مرت القوانين المنظمة للاستثمار في الجزائر بتطورات عديدة كان الهدف منها هو تنظيم العملية الاستثمارية في الجزائر، هذا ما سيتم عرضها في ما يلي:

أولاً: مرحلة ما قبل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية: تبدأ هذه المرحلة من حصول الجزائر على الاستقلال إلى نهاية الثمانيات من القرن العشرين

أ- قانون الاستثمار لسنة 1963: المؤرخ في 26 جويلية 1963، أول قانون بخصوص الاستثمار في الجزائر تحت رقم دج ليعود العجز المستمر في الموازنة أساسا إلى التوسع الحكومي خلال هذه الفترة، والتي تزامنت مع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والبرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2014 63-277¹، كان هدفه إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد و إعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري، من خلال تدخل الدولة بواسطة الاستثمارات العمومية بإنشائها لمؤسسات الوطنية أو المؤسسات الاقتصادية مختلط بمشاركة الرأسمال الأجنبي والوطني من أجل جمع الشروط الأساسية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات ذوي النشاط الذي يمثل أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني².

ب- قانون الاستثمار لسنة 1966: المؤرخ في 15 جوان 1966، جاء قانون رقم 66-284 ليحل محل ويسد الثغرات التي كانت في قانون السابق، ويقوم هذا القانون على عدة مبادئ منها تحديد الضمانات والمنافع الممنوحة لرأس المال الخاص سواء كان أجنبي أو وطني، تحديد مجالات الاستثمارات في القطاعات الصناعية والسياحية كما اعطاء مجموعة من التسهيلات للحصول على قروض مصرفية وإعفاءات الكلية أو جزئية من حقوق التسجيل³.

ج- قانون الاستثمار لسنة 1982: المؤرخ في 21 أوت 1982، جاء قانون رقم 11-82 لرد الاعتبار إلى القطاع الخاص الذي كان مهشما وحدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية، في عدة مجالات خاصة المحروقات باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري ورغم احتكار الدولة للقطاع وتأميمها بقت حاجاتها ملحة

¹ قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، المؤرخ في 2 أوت 1963.

² منير خروف، ليندة فريجة، مرجع سبق ذكره، ص 286.

³ أحمد نصير، مرجع سبق ذكره، 162

لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة رأسمال الشركة، وبعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات بلغت حوالي 2328 مشروع.

د- قانون الاستثمار لسنة 1986: المؤرخ في 19 أوت 1986، جاء قانون 86-13 ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري من القانون السابق الذي لم يهتم بالجوانب التحفيزية للاستثمارات خاصة المحلية والأجنبية التي تساهم في زيادة قدرات الإنتاج ورفع من معدلات النمو، لذلك تضمن هذه القانون طرق تسير وتشكيل الشراكة المختلطة بكافية مرنة واضحة ومحفزة نسبيا، ووفقا لهذا القانون الذي أبقى على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـ 51% على الأقل وتأهيل المستخدمين مقابل استفادة الشريك الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتكوين وتحويل الأرباح، وما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به وتحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب.

ثانيا: مرحلة بداية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية: باشرت الجزائر بالإصلاحات بعد تحليها عن الاقتصاد الموجه وانتهاج اقتصاد السوق، وبما أن الاستثمار الأجنبي المباشر من أحد الدعائم الرئيسية للانفتاح العالم فكان عليه قيام بسلسلة من القوانين مكملة لقوانين السابقة بغية تحقيق الأهداف.

ذ- قانون النقد والقرض 90-10: المؤرخ في 14 أفريل 1990، صدر القانون 90-10 الذي يعكس أهمية النظام البنكي وقدم الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك وذلك بفصله بين عمليتي الإصدار والإقراض والتي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار وتنظيم ومراقبة مستقلة، ظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها بموجب القانون في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص دون تمييز، كما قام بتحرير الاستثمار الأجنبي بإلغاء نسبة رأسمال الشركة المختلطة حسب قاعدة 51 و 49% وقدم إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالات النزاعات مع توجه الاقتصاد الوطني على الانفتاح توجهها مباشرة إلا أن حجم الاستثمار انخفض في 1990 بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة¹.

ز- قانون الاستثمار لسنة 1993: المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، جاء الأمر التشريعي 93-12² المتعلق بترقية الاستثمار نتاجا للإصلاحات التي شرعت في تطبيقها الجزائر بداية التسعينات بغية النهوض بالاقتصاد الوطني وقصد توفير البيئة القانونية والتشريعية الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، خاصة بعد القيود المفروضة التي كانت مفروضة عليها في ظل الشراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصص، فبفضل هذا القانون فتحت الجزائر الباب للرأس المال الخاص الوطني والأجنبي من أجل الاستثمار، حيث ألغى هذا القانون جميع القوانين السابقة باستثناء تلك المتعلقة بالحقوقات وتضمن مختلف المبادئ والقواعد المنظمة للاستثمارات إلى جانب الامتيازات والحوافز وحزمة الضمانات الممنوحة منها ماهي مالية وقانونية وقضائية ويرتكز هذا القانون على الحرية

¹ منير خروف، ليندة فريجة، مرجع نفسه، ص ص 287-289.

² المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة في 10-10-1993.

الكاملة للاستثمار¹، تقديم تسهيلات للاستثمار على المستويين الجبائي والجمركي، إعطاء كل صلاحيات لوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات لتقديم المعلومات للمستثمرين².

و- **قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001: المؤرخ في 08 أوت 2001**، تم إصدارها بموجب الأمر الرئاسي رقم 03-01³ فلقد جاء هذا القانون من أجل إضافة صبغة أخرى على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز للمستثمر، أهم ما جاء به هذا القانون ما يلي:

- أ- توسيع نطاق الاستثمارات لتشمل اقتناء أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة والمساهمة في رأس المال المؤسسة بشكل نقدي أو عيني؛
- ب- ضمان استمرارية لعمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة؛
- ت- تضمن هذا الأمر تسهيلات ومزايا هامة متعلقة بالاستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب الدولة تطويرها؛

بناء على هذا الأمر فقد أنشأت عدة هيئات لتسيير ملف الاستثمار⁴:

- ❖ المجلس الوطني للاستثمار⁵؛
- ❖ الوكالة الوطنية لتطوير⁶؛
- ❖ الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار؛
- ❖ الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري⁷؛

ه- **الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003**: تم إصدار هذا القانون نظرا لعدة أسباب:

- الانفتاح المتزايد للاقتصاد وحرية التجارة الخارجية؛
- تصاعد المديونية الداخلية والخارجية؛
- سياسة الصرف لا تقتصر على تسيير التوازنات قريبة المدى فقط بل يجب أن تتعداها إلى التوازنات الداخلية والخارجية، لمجمل المؤسسات الاقتصادية ومنها الخزينة.

¹ الاستثمارات الخاصة سواء محلية أو أجنبية تنجز بكل حرية فقط يتطلب إنجازها تصريحا في الوكالة الوطنية لترقية ودعم متابعة الاستثمارات.

² منال العريايوي، مرجع نفسه، ص 123.

³ الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الجزائر 2001.

⁴ ريم ثومرية، مرجع سبق ذكره، ص 332.

⁵ جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة، أنشئ بموجب الأمر رقم 03-01، الصادر بتاريخ 08-08-2001.

⁶ مؤسسة ذات طابع إداري متخصصة في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب تقوم بتنظيم مؤتمرات وملتقيات دولية وإصدار منشورات متعلقة بالمشاريع الاستثمارية.

⁷ مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تشرف عليها وزارة الصناعة وترقية الاستثمار تعمل على تسهيل عملية توطين نشاطات الاستثمارات.

ومن أهم ما جاء به هذا الأمر فيما يخص تشجيع الاستثمار هو السماح لغير المقيمين بإنشاء البنوك والمؤسسات مالية لوحدهم حسب المادة 84-85 من الأمر¹ 03-11 السماح للمؤسسات الأجنبية أن تفتح فروع الجزائر، السماح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال حسب المادة 126 من الأمر 03-11².

و- الأمر التشريعي رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006: جاء هذا الأمر رقم 06-08³ معدل ويتمم الأمر الأمر السابق بهدف إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية حيث منح هذا القانون لكل مستثمر ضمانات بعدم المساس بالامتيازات المحصل عليها، كذلك حرية تامة في إنجاز الاستثمارات مع مراعاة التنظيمات والنشاطات المتعلقة بحماية البيئة، استفادة الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق تفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة. أهم ما يميز هذا التشريع من التشريعات السابقة بأنه لم يجعل الاستثمار محصورا في بعض القطاعات دون الأخرى⁴.

ي- القانون الاستثمار لسنة 2016: قانون رقم 16-09⁵ المؤرخ في 03-08-2016 والمتعلق بترقية الاستثمار يعتبر هذا قانون بمثابة رغبة قوية من الجزائر في الانفتاح على الاستثمار وجذب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية وذلك من خلال رفع العراقيل التي كانت تتعرض سابقا، سبقتها عدة إجراءات أهمها استرجاع العقار الصناعي غير المستغل، تشجيع استهلاك المنتج الوطني أهم ما جاء به القانون ما يلي⁶:

- في مجال تسهيلات إنشاء المؤسسات فقد كانت تعاني الجزائر من بطء عملية إنشاء المؤسسات؛
- إلغاء العراقيل التي تحول عملية تحويل الأرباح إلى الخارج؛
- تسوية المنازعات عن طريق اللجوء إلى الوساطة والتحكيم الخاص؛
- تسهيل الحصول على العقار الصناعي خصوصا غير المستغل منه؛
- تنمية القطاع الخاص ومنح له كافة التسهيلات مثله مثل الاستثمارات الأجنبية قصد منافسة المنتجات المستوردة وتشجيع الاستهلاك المحلي؛

المطلب الثاني: ضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن رغبة الجزائر في الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية أعطتها ديناميكية وحركية أكبر من خلال تقديم مجموعة من الضمانات والحوافز الممنوحة والمنصوص عليها في القوانين وتهدف الجزائر بهذا إلى تحريك عجلة النمو الاقتصادي والتخلص من التبعية سوق المحروقات.

¹ الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة 27-08-2003.

² أحمد نصير، مرجع نفسه، ص 166.

³ الأمر 06-08 المؤرخ في 15-07-2006، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 19-07-2006.

⁴ ريم ثوامة، مرجع نفسه، ص 332.

⁵ القانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الجزائر 2016.

⁶ صليحة مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 137.

أولاً: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: يمكن اعتبار أن قانون الاستثمار لسنة 1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية الضريبية التي تجعل المستثمر يميل للاستثمار في الجزائر، فيما يلي سيتم عرضها:

- **مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمارات:** تقرر المادة 38 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 بعدم التمييز في ما يخص المستثمرين والاستثمارات حيث يضمن هذا المرسوم المعاملة العادلة والمنصفة بين المستثمرين الجزائريين و الأجانب من حيث الحقوق والالتزامات فيما يخص الاستثمارات.
- **ثبات القانون المطبق على الاستثمار:** جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 وبدافع طمأننة المستثمر الأجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذ طلب المستثمر ذلك صراحة.
- كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأمين وعدم العجز على أموالها أو مصادرها أو فرض الحراسة عليها.
- **ضمان حرية التحويل:** للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والمداخيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي أو عيني حسب المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12.
- **الالتزامات الدولية الناجمة عن توقيع الاتفاقيات المبرمة:** إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف لها أثر في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي، وهذا لكونها التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث المستثمر الأجنبي والمحلي، فالجزائر اعترفت بفكرة ضمان حماية ملكية المستثمر الأجنبي وأنها من أهم حقوقه¹.

ثانياً: الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والخاص: لقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا أدرجها ضمن النظامين: النظام العام والنظام الخاص وفيما يلي أهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين²:

- **النظام العام للحوافز:** يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وهيئة الإقليم:
- ❖ تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛

¹ أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الحوافز ومقومات جذبه ومعوقات طرده، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، المجلد 02، العدد 01، مارس 2020، ص ص 139-140.

² منير خروف، ليندة فريجة، مرجع سبق ذكره، ص ص 296-297.

- ❖ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- ❖ الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني؛
- ❖ ب- نظام الاستثناءات: يتم منح الامتيازات في هذا نظام على أساس مرحلتين:
 - 1- في مرحلة بدء الانجاز للاستثمار: تستفيد الاستثمارات المعنية من:
 - ❖ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار؛
 - ❖ تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات؛
 - ❖ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية؛
 - ❖ تطبيق النسبة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛
 - 2- في مرحلة انطلاق الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:
 - ❖ الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزائي ومن الرسم على النشاط المهني.
 - ❖ الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
 - ❖ منح مزايا إضافية يمكن أن تحسن أو تسهل الاستثمار.

المطلب الثالث: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية و ثروات هائلة و إمكانيات سياحية ضخمة، حيث سعت الجزائر من خلال سلسلة القوانين و الإصلاحات التي قامت بها لتحقيق النجاح في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لكن برغم من ذلك لم تصل لطموحاتها وكانت كافة الاستثمارات في مجال المحروقات، من خلال هذا المطلب سنعرض جملة التطورات التي طرأت.

أولاً: تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر 2000-2020: إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد أحد أهم محركات التنمية الاقتصادية في كل بلد، وتعتبر الجزائر إحدى أهم الدول التي شهدت تطورات في اقتصادياتها، الجدول الموالي يوضح تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر خلال الفترة المدروسة:

الجدول رقم 3-5: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر 2000-2020

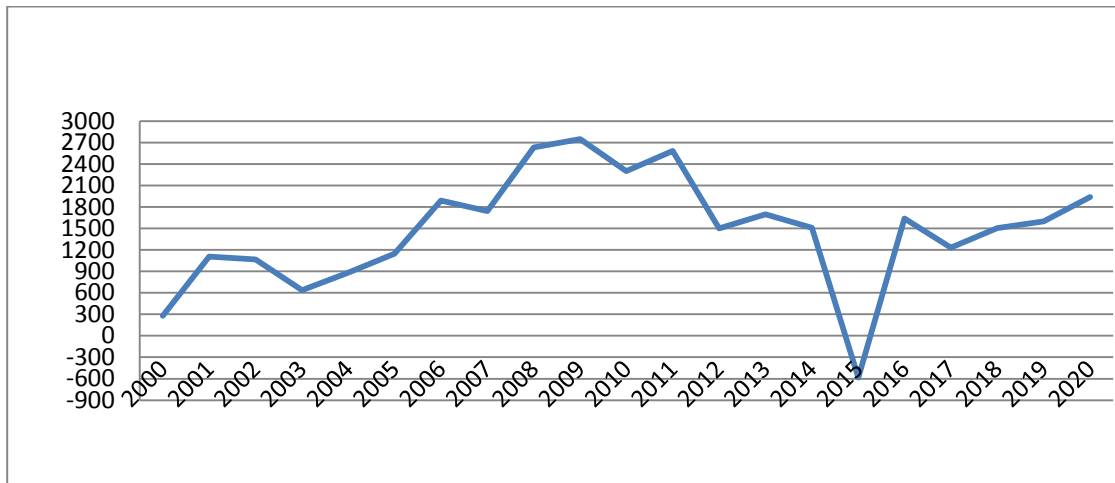
الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	تدفق FDI	السنوات	تدفق FDI
2000	280.1	2011	2581
2001	1108	2012	1499
2002	1065	2013	1697
2003	638	2014	1507
2004	882	2015	-584
2005	1145	2016	1637
2006	1888	2017	1232
2007	1743	2018	1506
2008	2632	2019	1600
2009	2746	2020	1938.2
2010	2301		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد: البنك الدولي، تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على الرابط:

<https://databank.worldbank.org/home.aspx>

منحنى 3-1: يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر 2000-2020



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 5.

من خلال الشكل 03-01 أعلاه نلاحظ أن الجزائر شهدت تطور في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بسبب الإصلاحات الاقتصادية، حيث سنة 2000 كان يقدر حجم الاستثمار بـ 2801 مليون دولار وهذا رجع لبدايات التحسن في الأوضاع الأمنية والسياسية وبداية الاستقرار الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية، أما فترة 2001 فقد تميزت بقفزة نوعية في الاستثمار حيث قدر بـ1108 مليون دولار بسبب إصدار الأمر رقم 01-03 الذي نص على الحوافز و ضمانات التي ساهمت في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر كما سجلت عودت الانخفاض سنة 2003 إلى مستوى 638 مليون دولار، ثم ارتفاع في السنوات الموالية ليصل سنة 2006 إلى 1888 مليون دولار ليوصل في نفس الاتجاه التصاعدي ليحقق ذروة في سنوات 2008 و 2009 حيث بلغ حجم التدفق حوالي 2632 و 2746 مليون دولار على التوالي، ورجع هذا النمو النسبي في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستقرار في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التأثيرات الايجابية للبرامج دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي هذا بإضافة لدعم النسبي الذي قدمتها قوانين الاستثمار الصادرة وما تحملها من حزمة الضمانات والامتيازات والتسهيلات وكذلك تشكيل هيئات متعلقة بتشجيع وترقية الاستثمار، بلغ حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنوات 2010 - 2011 بـ 2301 و 2581 مليون دولار ليستمر في اتجاه الانخفاض ليصل تدفق سالب سنة 2015 بـ 584- مليون دولار ليتحسن حجم التدفق ليلبغ 1637 مليون دولار سنة 2016 ليستمر في الارتفاع حتى سنة 2020.

إن هذا التذبذب في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهذا التراجع المسجل خلال السنوات الأخيرة خاصة ذلك التدفق السلبي الذي لم يحدث منذ أكثر من 20 سنة، وهو ما يؤكد على هيمنة قطاع المحروقات وبأنه يشكل الوجهة الأهم للمستثمر الأجنبي، وبدخوله في أزمة جعل الاستثمار الأجنبي المباشر يتراجع، بالإضافة إلى التغييرات المستمرة في القوانين والتشريعات المعتمدة، خاصة مع إقرار قاعدة 51/49 في المائة في كل القطاعات وفروع النشاط، جعل التردد والتخوف يسود الموقف الأجنبي للاستثمار في السوق الجزائرية¹.

¹ شافية مبروكة مصطفىاوي وآخرون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية 1995-2019، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 218

ثانياً: تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن الجزائر 2000-2020

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية في زيادة الإنفتاح على أسواق التصدير ورفع القدرات التنافسية لدولة، سنعرض من خلال هذا المطلب تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عن الجزائر كما يلي:

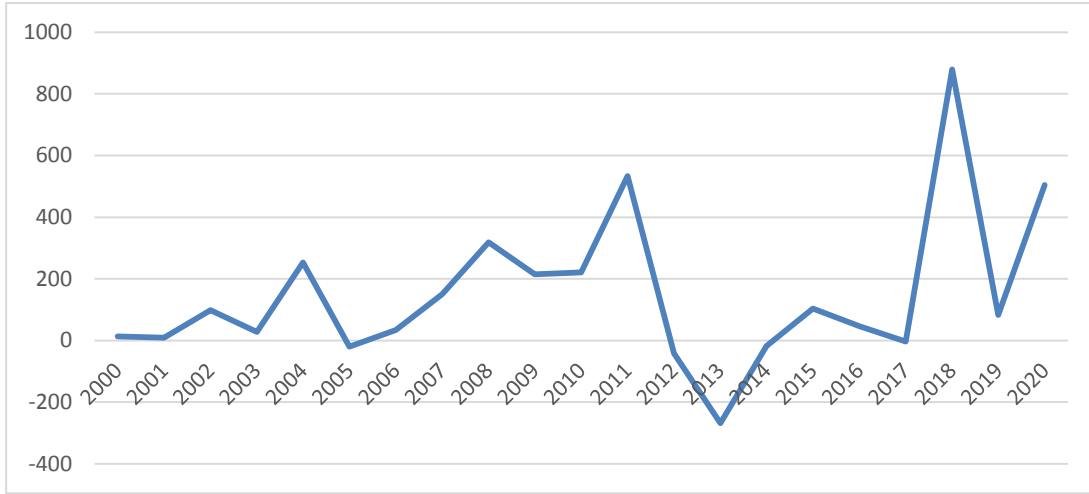
الجدول رقم 3-6: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن الجزائر

السنوات	تدفق FDI	السنوات	تدفق FDI
2000	13.7	2011	533.5
2001	9.3	2012	-41.3
2002	98.6	2013	-268.3
2003	28.3	2014	-18.3
2004	253.5	2015	103.2
2005	-20.2	2016	46.5
2006	34	2017	-3.5
2007	150.6	2018	879.7
2008	318	2019	82.7
2009	214.8	2020	504
2010	220.5	-	-

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير الاستثمار العالمي، قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على رابط:

<https://databank.worldbank.org/home.aspx>

المنحنى 3-2: يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن الجزائر 2000-2020



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 6.

نلاحظ من الشكل 03-02 بالاعتماد على المعطيات الجدول أن السنوات الأولى للدراسة كان حجم الاستثمار الأجنبي يتميز بتدفقات ملحوظة ذلك نتيجة اهتمام الجزائر بالاستثمار خارج الوطن حيث سنة 2000 عرفت تطورت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر قيمة 13.7 مليون دولار وذلك لبداية تشجيع على التوسع والانفتاح لتشهد فترة 2002 بـ 98.6% مسجلة قيمة 0.0986 مليون دولار، لتصل خلال سنة 2004 بـ 253.5 مليون دولار نظرا للإصلاحات التي حدثت بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية لتراجع بحدة وتحقق قيمة سالبة سنة 2005 والتي قدرت بـ 20.2- مليون دولار وذلك لخروج رأس المال الأجنبي من الجزائر ليتحسن ويحقق قفزة ثانية سنة 2007 بـ 150.6 مليون دولار بسبب التوسع الخارجي وأصبحت الجزائر كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر عبر الشركات الوطنية الآسيوية، سجلت سنة 2008 أعلى مبلغ للتدفقات الصادرة حيث ارتفعت بنسبة 318 مليون دولار مقارنة بنسبة 2007 وهذا في وقت عرفت فيه الاستثمارات تراجعاً بفعل الأزمة المالية العالمية، ثم انخفضت وتيرة الاستثمارات لسنوات 2009 و 2010 انخفاضاً طفيفاً نتيجة لتأثير الركود الاقتصادي إثر تداعيات الأزمة العالمية، لتراجع بحدة سنوات 2012 و 2013 و 2014 مسجلة تدفقات سالبة بلغت قيمتها 41.3 و 268.3 و 18.3 مليون دولار على التوالي، بسبب أزمة أسعار البترول لتعود التدفقات الصادرة في الجزائر إلى إيجابيتها عام 2015 مسجلة قيمة 103.2 مليون دولار ثم تراجع بقيمة سالبة تقدر بـ 3.5- مليون دولار سنة 2017 بسبب الأزمة الاقتصادية التي كانت تعانيها الجزائر، لتشهد قفزة ملحوظة بوتيرة جيدة في سنوات 2018 و 2019 و 2020.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر أدوات السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يستهدف هذا المبحث دراسة تحليل أثر أدوات السياسة النقدية والمالية من خلال معرفة العلاقة بين المتغيرات السياسية النقدية والمتمثلة في معدل الخصم و معدل الفائدة و معدل التضخم و العرض النقدي، و أهم متغيرات السياسة المالية والمتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة وعلاقة هذه المتغيرات بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

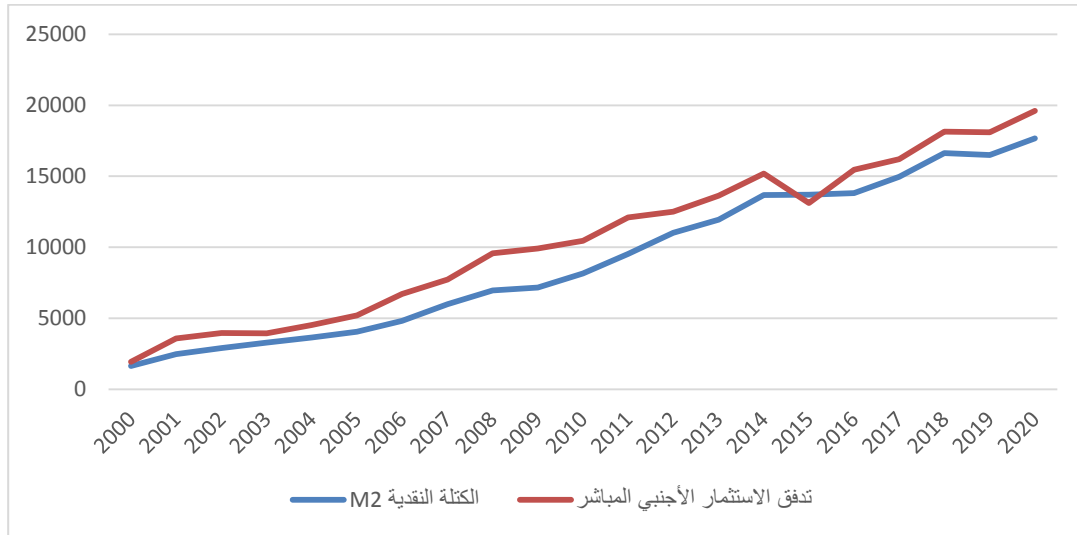
المطلب الأول: تحليل أثر أدوات السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستقرار النقدي الهدف أساسي لسياسة النقدية، لما لها دور في دفع العجلة التنموية وتحسين مستوى الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات الأجنبي المباشر، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة أثر التي تؤديه السياسة النقدية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- أثر العرض النقدي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

إن العرض النقدي هو مجموع العملة خارج البنوك والتي تشمل الودائع تحت الطلب والودائع لأجل المدخرات، وجود استقرار في العرض النقدي يدل على الاستقرار الاقتصادي وانخفاض معدلات التضخم واستقرار الأسعار و تعتبر هذه المؤشرات التي يأخذها المستثمر بعين الاعتبار من أجل لقدم للاستثمار.

منحنى 3-3: أثر العرض النقدي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 1 و 5.

من خلال الشكل أعلاه والذي يوضح تطور العرض النقدي وتدفقات FDI خلال فترة الدراسة، نلاحظ أن العرض النقدي عرف ارتفاعا متواصلا ليحقق سنة 2000 قيمة 1656.4 مليار دج مقابل 48727.6 مليار دج سنة 2006 ويرجع السبب إلى زيادة الأرصدة النقدية الصافية الخارجية وبداية تنفيذ برامج الانتعاش الاقتصادي في أبريل 2001، في مقابل ارتفاعت نسبة FDI بسبب التوسع النقدي الناتج عن التوسع في الإنفاق العام الراجع لارتفاع أسعار النفط فقد ارتفع من 2.801% سنة 2000 إلى 18.88% سنة 2006، ليوصل

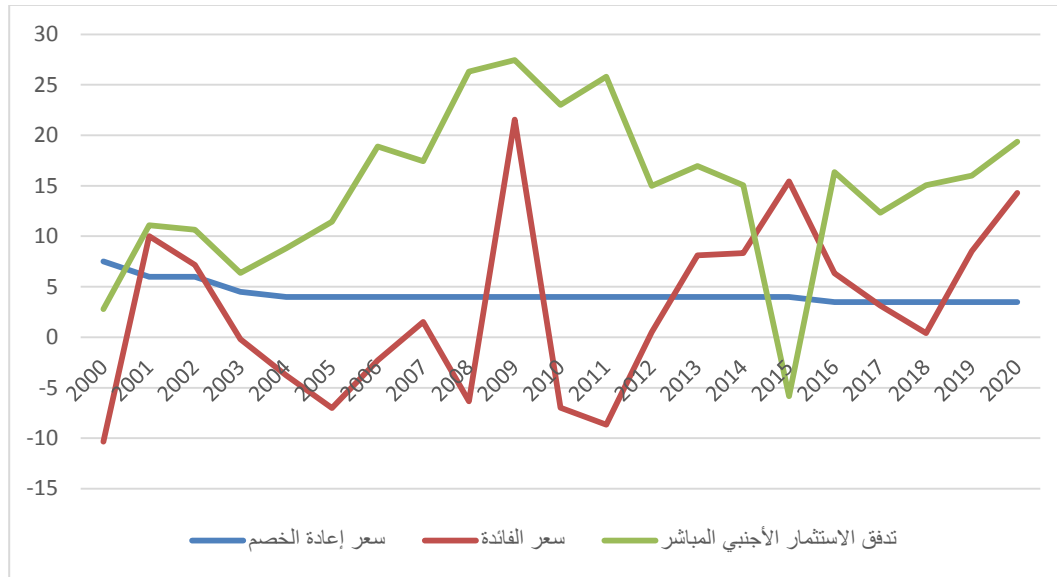
العرض النقدي ارتفاع لينتقل من 6956 مليار دج سنة 2008 إلى 11015.1 مليار دج سنة 2012، نتيجة لإطلاق السلطات لبرنامج الحماسي للنمو والذي ساعد على التوسع في العرض النقدي نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بالنفط، وعمل على تحسن سعر الصرف الذي يساهم في إعادة توازنات ميزان المدفوعات عن طريق تعديل الأسعار المحلية بما يسمح بتحقيق التوازن بين الصادرات والواردات مما يؤدي إلى تشجيع تدفق FDI بشكل كبير ليصل 2746 مليار دج سنة 2009 إلى 2581 مليار دج نتيجة وضع فائض سيولة داخل الاقتصاد، وعودة الثقة بالعملة المحلية وانخفاض معدلات التضخم، ليوصل FDI تدفق بشكل انخفاض وارتفاع نتيجة تحكم البنك الجزائر في العرض النقدي وسيطرة الإنفاق الحكومي عليه، ومواصلة الحكومة لتنفيذ برامجها التنموية لغاية سنة 2019.

وعلى العرض النقدي يؤثر تأثير إيجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وجود علاقة طردية بين العرض النقدي و الاستثمار الأجنبي المباشر، يعني زيادة من المعروض النقدي تؤدي إلى زيادة حجم FDI و ذلك بالاعتماد على سياسة توازنية بين الحجم النقدي والحجم السلعي والخدمات في السوق المحلية لتفادي التضخم.

2- أثر معدل الخصم ومعدل الفائدة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

تعد أسعار الفائدة إحدى الأدوات الهامة لإدارة السياسة النقدية في الاقتصاد حيث يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عرض النقدي، ويتمثل الدور الأساسي لسعر الفائدة في التخصيص الأمثل لموارد المتاحة كما أن المستثمر يلعب دورا هاما في إيجاد التوازن بين العرض والطلب لرؤوس الأموال، لذلك فإن رفع نسبة سعر الفائدة يصاحب بالضرورة اختلاف في تفاصيل القدرة على الاستثمار، وذلك لأنه كلما انخفض سعر الفائدة كلما قلت حركة الائتمان وبالتالي يؤثر ذلك على القرارات الاستثمارية، ولذلك تعمل العديد من الدول التي تحاول تشجيع الاستثمار على زيادة ورفع نسبة الفائدة بشكل كبير وذلك لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في هذه الأماكن.

منحنى 3-4: أثر معدلات الفائدة و معدلات إعادة الخصم على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد معطيات الجدول 5 و رابط:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.RINR?locations=DZ>

https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

يوضح الشكل السابق تطور معدلات إعادة الخصم والتي اتسمت بتذبذبات ملحوظة، وذلك ناتج عن إتباع الجزائر سياسة نقدية انكماشية بسبب انتهاء برامج التعديل الهيكلي، وذلك من أجل التحكم في العرض النقدي ومعدلات التضخم، وخلال الفترة 2003-2015 فقد اتسمت بالثبات بمعدل 4% وهو معدل منخفض نسبياً، وهذا نتيجة انتهاء البنك المركزي سياسة نقدية توسعية خلال هذه الفترة، نتيجة انطلاق البرامج التنموية الكبرى (برنامج الانتعاش الاقتصادي، برنامج توطيد النمو الاقتصادي).

ومنذ سنة 2016 إلى يومنا هذا فقد استقر عند معدل 3.5% هذا راجع إلى استقرار معدلات التضخم وتحسين الوضعية المالية بالمقابل حققت تدفقات FDI مستويات منخفضة، أما سعر الفائدة والذي يعتبر من أهم المؤشرات التي يتخذها المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار، فقد عرفت أسعار الفائدة في الجزائر سنة 2000 نسبة سالبة تقدر بـ 10.33% وذلك بسبب انخفاض معدل التضخم في مستوى أدنى لتسجل ارتفاع كبير سنة 2001 بقيمة 10.02% وهذا نتيجة لإتباع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية، شهدت الفترة 2003-2008 نسب سالبة لمعدلات الفائدة و التي تزامنت مع الوضع الاقتصادي السائد آن ذاك و السياسة النقدية المتبعة، و مع انخفاض معدلات التضخم وتحرير أسعار بسبب برامج صندوق النقد الدولي وقد شهدت سنة 2009 أعلى نسبة لسعر الفائدة بقيمة 21.57%، وهذا لارتفاع معدلات التضخم وانتهاء برامج دعم النمو الاقتصادي مع محاولة بنك المركزي تقييد البنوك التجارية وتخفيض حجم القروض لتتحكم في العروض النقدي، ومن جهة آخر عرفت تدفقات FDI ارتفاع ملحوظ من 280.1 مليار دولار سنة 2000 إلى 1065 مليار دولار سنة 2002 لتسجل السنتين 2003-2004 انخفاض في تدفق FDI بسبب ارتفاع معدلات التضخم لتراجع تدفقات FDI في ارتفاعا ملحوظ خلال الفترة 2005-2011 ذلك نتيجة انخفاض أسعار الفائدة، أما سنة 2012 فقد كسرت سلسلة الارتفاعات في FDI لتسجل قيمة 1499 مليون دولار بسبب الارتفاع الكبير في معدل

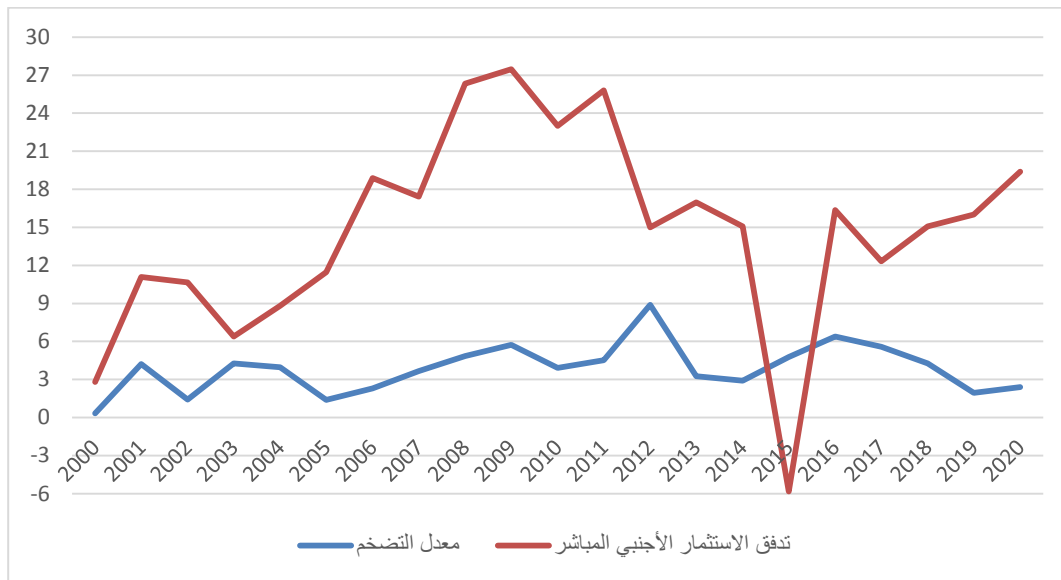
التضخم، الذي أدى بدوره لارتفاع الكبير إلى ارتفاع أسعار الفائدة في سنوات المقبلة لتعود FDI في ارتفاع في سنة 2013-2014، أما سنة 2015 سجلت قيمة FDI قيمة سالبة بـ 584 مليون دولار و ذلك راجع إنخفاض الإيرادات البترولية مع الارتفاع القياسي في أسعار الفائدة بـ 15.544% في حين عرفت الفترة 2016-2020 ارتفاع متواصلا لتدفق FDI نتيجة انخفاض معدلات التضخم بسبب تخفيض العملة.

وعليه فإن أسعار الفائدة ومعدلات إعادة الخصم تلعب دورا مهما في دعم وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤثر تأثير عكسيا معدلات إعادة الخصم المحدد من قبل البنك المركزي على تدفق FDI التي تؤثر بدورها على أسعار الفائدة، يعني هناك علاقة عكسية بين أسعار الفائدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- أثر معدلات التضخم على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن التضخم هو مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار فأسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط و إنما أسبابه هيكلية و مؤسسية كما تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرات على عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي و عجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية و يساهم في فساد المناخ الاستثماري، كما لها دور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين وهذا لما لها من تأثير مباشر على السياسات التسعير و حجم الأرباح و الأجور و تكاليف العملية الإنتاجية حيث يتم الاتجاه إلى السياسة النقدية في معالجة التضخم بإتباع سياسة نقدية انكماشية أو توسعية.

منحنى 3-5: أثر معدلات التضخم على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول 1 و 5.

نلاحظ من الشكل أن فترة 2000-2020 عرفت تطورات لمعدلات التضخم وتدفقات FDI في الجزائر تقلبات عديدة بداية مع تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي التي شهدتها هذه الفترة، حيث حققت أدنى مستوى لها بـ 0.33 سنة 2000 ل يبقى معدل التضخم ما بين 19% و 5% في الفترة 2001-2009 بسبب الاستقرار الاقتصادي ويرجع السبب في ذلك إلى التوسع في الإصدار النقدي بحيث نلاحظ ارتفاع نمو الكتلة النقدية بمعدل 22,3% وذلك بسبب الارتفاع في إحتياطات الصرف من جهة، ومن جهة أخرى تزامنا مع تنفيذ

برنامج الانتعاش الاقتصادي والذي تطلب ضخ الأموال لتنفيذه، وفي سنة 2008 بلغ معدل التضخم قيمة 4.85% نتيجة أزمة مالية التي أدت لعدم الاستقرار الأسعار فارتفع معدل التضخم سنة 2009 إلى 5.73%، و في المقابل شهدت تدفقات FDI مستويات متزايدة من 280.1 مليون دولار سنة 2000 لتنتقل إلى 1108 مليون دولار ليبرجع الانخفاض سنة 2003-2004 بـ 638 و 882 مليون دولار لتعود سلسلة الارتفاعات حتى سنة 2009 وصلت قيمته 2746 مليون دولار بسبب سعي الحكومة إلى تخفيض معدلات التضخم عن طريق تعديل معدل الاحتياطي الإجمالي نحو الارتفاع، أما بالنسبة لسنة 2012 التي شهدت أعلى قيمة معدلات التضخم بـ 8.89% بسبب الارتفاع الكبير لكتلة النقدية بسبب تخفيض كبير في سعر الفائدة فمع كافة الإجراءات سجلت انخفاض في تدفقات FDI إلى 1499 مليون دولار ليتواصل مستويات التضخم و FDI في تقلب حتى 2015 سجلت الجزائر تدفق سالب لـ FDI بـ 584 مليون دولار ومعدل تضخم 4.18% لترجع معدلات التضخم في الارتفاع في السنة 2017 بسبب سياسة التسيير الكمي الإصدار دون مقابل للكتلة النقدية، في حين سجلت سنة 2020 نسبة 2.41% وبهذا تعود التدفقات FDI في الارتفاع.

نستنتج أنه وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه وجود تأثير سلبي بين التضخم و تدفق FDI بمعنى ارتفاع معدل التضخم لا يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس، الشيء الذي يلفت انتباه المستثمرين ويدفعهم إلى الهجاء.

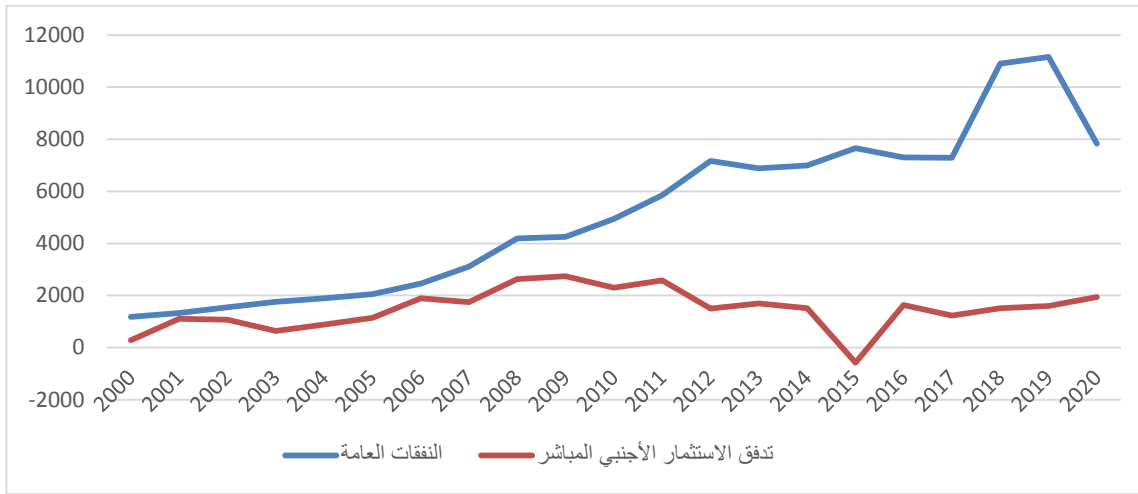
المطلب الثاني: أثر أدوات السياسة المالية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد شهدت السياسة المالية بالجزائر تطورات التي تركت آثار متعددة على مختلف المتغيرات الأمر الذي كان له انعكاس على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال هذا المطلب سوف نتعرض لأثر أدوات السياسة المالية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- أثر الإنفاق العام على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي تؤثر بها على النشاط الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى الرفع من FDI مما يؤدي لزيادة الطلب الفعال من خلال كم ونوع الإنفاق مما يزيد من الناتج الوطني، وبالتالي تؤدي على جذب FDI وذلك من خلال فعالية تخصيص الموارد المتاحة نحو العوامل التي تساعد في تحسين المناخ الاستثماري الذي يحتاج بدوره إلى جودة البنية التحتية التي تعتبر من مؤشرات التي يأخذها المستثمرين بعين الاعتبار، إذا فهي تعتبر من العناصر الأساسية في استقطاب FDI، تشمل النفقات العامة تطوير شبكات النقل بمختلف أنواعها التي تساعد على نقل وتوصيل البضائع والسلع إلى الأسواق الخارجية مع تطوير شبكة الاتصالات.

منحنى 3-6: أثر الإنفاق العام على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول 2 و 5.

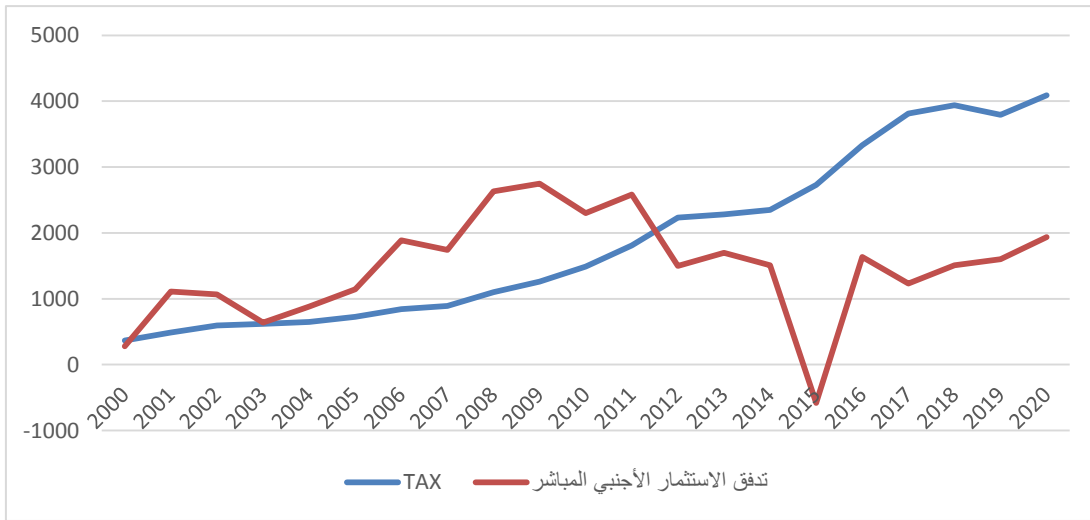
تبين لنا من الشكل أعلاه تطور الإنفاق العام خلال فترة الدراسة حيث عرفت النفقات العامة تطور متزايد فقد ارتفع من 1178.10 مليار دج سنة 2000 إلى 4191 مليار دج سنة 2008 نتيجة إتباع الدولة لسياسة إنفاقية توسعية وتزامنا آنذاك مع الانفراج المالي بسبب ارتفاع أسعار النفط وتخصيص الدولة الجزائرية غلاف مالي كبير لبرنامج النمو والذي تمحور حول عمليات النشاطات الإنتاجية والفلاحية لتحسين مستوى المعيشية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في المقابل عرف تدفق FDI في هذه الفترة تزايد فقد انتقل من 280.1 مليون دولار سنة 2000 إلى 2632 مليون دولار سنة 2008 بسبب توسع في نفقات الاستثمارية التي هدف منها زيادة ناتج قومي و زيادة القدرات و المؤهلات الاقتصادية لجلب رؤوس الأموال الأجنبية، بداية من سنة 2009 بدأت النفقات العامة في الارتفاع متسارعا فقد بلغت 4246.30 مليار دج إلى 11158.6 مليار دج سنة 2020 بعد إطلاق الدولة لبرنامج النمو (برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014، برنامج توطيد النمو الثاني 2015-2019) الذي كان هدف منهم تطوير البنية التحتية وإكمال المشاريع الجاري إنجازها خصوصا في قطاع السكك الحديدية والطرق والمياه، إطلاق المشاريع التنمية البشرية والمحلية وتطوير اقتصاد المعرفة بمقابل عرف تدفق FDI بشكل كبير بلغ 2746 مليون دولار سنة 2009 ليصل 1938.2 مليون دولار سنة 2020 نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي أدى لوجود حصيلة إيرادات، التي ساعدت الدولة إتباع لسياسة مالية توسعية وزيادة إنفاق الحكومة.

هذا ما يدل على وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وجود علاقة طردية كلما ترتفع النفقات العامة تؤدي إلى زيادة ارتفاع FDI ذلك لما له أهمية لنفقات العامة لتحسين البنية التحتية التي تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- أثر السياسة الضريبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تحتل السياسة الضريبية مكانة هامة في مناخ الاستثمار، حيث يأخذ المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على السياسات الحكومية والتي من أهمها السياسة الضريبية، فالمستثمر - كمولد ضريبي - ينظر إلى الضريبة بشكل حذر، فكلما ارتفع العبء الضريبي كلما ابتعد عن الاستثمار في هذا البلد، و يأتي تأثير الضرائب على الميل للاستثمار، كما يمكن لضريبة أن تؤثر على تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج، ويحاول المستثمر الأجنبي دائما أن يجد دول أقل ضغطا ضريبيا مقارنة مع دول العالم. لقد تزامن الإصلاح الضريبي الذي قامت به الجزائر سنة 1992 مع الانفتاح الاقتصادي الجزائري على العالم، تجسد ذلك من خلال تعديل قوانين الاستثمار الشكل الذي يسمح للمستثمر الأجنبي بالاستثمار محلي كما سعت نحو تخفيف العبء الضريبي للمستثمر والشكل الموالي يمثل تطور السياسة الضريبية وتدفق FDI في الجزائر.

منحنى 3-7: أثر السياسة الضريبية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول 3 و5.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن السياسة الضريبية ارتفعت من 364.9 مليار دج سنة 2000 إلى 1101.9 مليار دج سنة 2008 تزامنت مع الإطلاق الجزائر البرامج التنموية الكبرى ابتداء من سنة 2001 الذي إلزامها إصدار إجراءات ضريبية كل سنة بغية زيادة حصيلتها من الإيرادات الضريبية ولتحسين إدارة الضرائب، لمكافحة الغش و التهرب الضريبي، عرف أيضا FDI قيمتها من 280.1 مليار دولار سنة 2000 إلى 2632 مليار دولار سنة 2008 راجع سببه إلى الإصلاحات المطبقة آنذاك، بالإضافة إلى صدور الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، الذي ينص على العديد من الامتيازات والإعفاءات الضريبية للمستثمرين الأجانب إلى جانب ذلك أتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي وتمهيدا للانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة، لما وصلت السياسة الضريبية في الارتفاع في الفترة 2010-2017 لأن الجزائر في هذه الفترة عدلت من القوانين المالية نتيجة لذلك صدور 33 إجراء ضريبي ما بين التعديل و الإلغاء والإمام، في المقابل سنة 2012 بدء FDI في الانخفاض من 1499 مليار دولار إلى غاية 2014 كانت قيمته 1507 لتسجل سنة 2015 قيمة سالبة 584- مليار دولار هذا

راجع إلى تعقيد النظام الجبائية الجزائرية ومع الإصلاحات التي عرفتها المنظومة الجبائية الجزائرية لترتفع قيمة الضرائب في 2015 إلى 2729.7 مليار دج و أيضا في السنوات 2016، 2017 قيمة 3329 و 3810.3 مليار دج.

المطلب الثالث: تقييم أثر السياسات النقدية والمالية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

إن للتنسيق بين السياسة النقدية والمالية فعالية كبيرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وإن الهدف الأساسي لمزيج بين سياستين هو تحقيق وتعظيم الأداء الاقتصادي وهذا لا يتحقق إلا عن طريق عمل السياسة النقدية على ضمان الاستقرار في المستوى العام للأسعار والتحكم في معدلات التضخم، وعمل السياسة المالية على زيادة حصيلتها إيراداتها بشقيها لمواجهة الإنفاق العام،

والجزائر انتهجت سياسات اقتصادية هادفة لتوفير مناخ استثماري من أجل جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق مزيج بين السياسة النقدية والمالية بضغط على معدلات التضخم بسبب السياسة المالية التي اعتمدت على التوسع في الإنفاق العام، بإضافة إلى عنصر الاستدانة المالية والقدرة على تحقيق الضبط المالي، في ظل الاعتماد على قطاع المحروقات، من خلال الجدول أدنها الذي يوضح طبيعة السياسات المنتهجتان وتأثيرهما على تدفق FDI .

الجدول رقم 3-7: يوضح نوع السياسة النقدية والمالية وتأثيرها على تدفق FDI

السنوات	نوع التمويل	نوع السياسة المتبعة	الهدف	أثر السياسة المتبعة على تدفق FDI
2014-2000	كان تمويل عن طريق صندوق ضبط الإيرادات الذي تأسس نتيجة الفوائض المالية الناتجة عن زيادة أسعار البترول.	-سياسة مالية توسعية. -سياسة نقدية انكماشية.	- ركزت برامج الحكومة التنموية المتعلقة بالسياسة المالية على تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة التوسع في الإنفاق الاستثماري لتطوير البنية التحتية والهياكل القاعدية. - المحافظة على استقرار أسعار وكبح ضغوط التضخمية وامتصاص العرض النقدي ناتج عن زيادة الإنفاق العام.	- السياسة المالية كان أثرها مشجع وجاذب لتدفق FDI بسبب تأثير أدواتها (التوسع في الإنفاق العام نتيجة زيادة إيرادات البترولية بسبب ارتفاع أسعار النفط) -السياسة النقدية كان أثرها ضئيل على تدفق FDI بسبب زيادة حجم النقود المسببة للتضخم عبر باب التوسع في الإنفاق العام. - قرار سياسة مالية

<p>أثر على قرار سياسة نقدية في ظل سياسة مالية مهيمنة على سياسة نقدية.</p>				
<p>- سجلت تدفقات FDI سنة 2015 قيمة سالبة ذلك راجع نتيجة الصدمة النفطية التي عرفتها أسعار البترول لأن جميع الاستثمارات كانت في قطاع المحروقات. - السياسة النقدية كانت غير مشجعة على FDI بسبب سياسة التسيير الكمي التي أضعفت قيمة العملة وخفضتها مقارنة بعملات الأخرى.</p>	<p>- ترشيد نفقات العامة والعمل على زيادة حصيلة الإيرادات الجبائية بتصحيح البرامج الضريبية. - تمويل العجز عن طريق إصدار النقدي للأوراق النقدية دون مقابل.</p>	<p>- سياسة مالية انكماشية. (انخفاض أسعار البترول نتيجة الصدمة النفطية) - سياسة نقدية توسعية</p>	<p>كان تمويل من طرف بنك الجزائر وصندوق ضبط الإيرادات.</p>	<p>2020-2015</p>

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد:

أسماء صوان، أثر التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغام، 2019-2020، ص ص 120-130.

من خلال تحليلنا للإطار مزيج بين السياسات لتأثيرهم على تدفق FDI في الاقتصاد الجزائري أنه ما نص عليه التشريع ليس فعليا للمزيج بين سياسات، وغياب علاقة تكاملية بين هاتين السياستين بل وجود علاقة تبعية وهيمنة، كون اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي غاب فيه التنوع الاقتصادي، وأن جميع الاستثمارات بنسبة كبيرة مخصصة في قطاع المحروقات، والاعتماد على المداخيل النفطية يجعل سياسة مالية دورية غير مستقلة معتمدة على سياسة نقدية في أوقات الأزمات، وهيمنة من جديد عليها في أوقات الرواج وعرقلتها على تحقيق مرادها، فهناك من يرى بأن السياسة المالية أكثر فعالية و سرعة في التأثير من السياسة النقدية، إذ أن التغيير في الإنفاق العام يؤثر بشكل سريع على النشاط الاقتصادي ومن جهة أخرى فهناك من يرى أن السياسة المالية أبطأ بكثير بسبب إنتظار التصويت عليها لمدة طويلة، وعليه من الأفضل أن تكون السياسة النقدية تسيير في نفس إتجاه السياسة المالية وتكملها، بداية من تقييد عملية إقراض البنوك التي تبالغ في تمويل نفقات القطاع العام لمساهمتها في تشجيع

الاستثمارات الخاصة وفي نفس السياق تعمل السياسة المالية لتشجيعه بتخفيض الإنفاق العام بهدف عدم التأثير على متغيرات السياسة النقدية، في ظل عدم إستقلالية الكاملة لبنك الجزائر فهو مؤسسة تعمل تحت وصاية وزارة المالية والدولة ككل، وفي الأخير يجب أن تتزامن السياسة المالية مع السياسة النقدية بهدف جذب أكبر قدر ممكن من FDI بوضع سياسات أكثر فعالية لاستهداف التضخم والمحافظة على استقرار سعر الصرف وتفادي التقلبات الشديدة.

خلاصة الفصل

لقد تناولنا في هذا الفصل أهم الإصلاحات التي عرفها الوضع الاقتصادي في الجزائر خاصة في القطاع النقدي والمالي، كان قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المنعطف الذي قدم لبنك الجزائر دور هاماً في تسيير الوضعية الاقتصادية والنقدية و من خلال التحكم في العرض النقدي وضغط على معدلات التضخم، أما السياسة المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية ومع الإصلاح الضريبي، عملت على تحسين أغلب المؤشرات الاقتصادية ودفع عجلة النمو الاقتصادي و تطوير البنية التحتية.

أما فيما يخص واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قامت بتعديل الإطار القانوني للاستثمار حيث أصدرت العديد من القوانين الرامية لتشجيع وجذبه، بالإضافة إلى جملة الضمانات والحوافز، الامتيازات الضريبية التي قدمت لتكفل بحماية المستثمرين الأجانب و تبعث الطمأنينة والأريحية في نفوسهم.

كما نلخص في الأخير تحليل أثر أدوات كل من السياسات النقدية والمالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة، فضلاً عن الدور الذي تلعبه السياستين في تأثير على المناخ الاستثماري عن طريق تخفيض كل من معدلات التضخم وأسعار الفائدة، ووضع سياسة ضريبية مرنة بمقابل زيادة حجم الإنفاق العام الذي من شأنها تحسين البنية التحتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الخاتمة العامة

خاتمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الركائز الرئيسية للتمويل على الصعيد الدولي سواء كان ذلك بالنسبة للدولة الأم أو البلد المضيف، بسبب الدور الهام الذي يلعبه في تحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، فهو شكل من أشكال الاستثمار الذي يساهم بشكل كبير برفع القدرات الانتاجية والتسييرية والتسويقية، ونقل التكنولوجيا للدول المضيفة ولذلك تسعى الدول العالم لتسابق ومنافسة لتوفير وتحقيق كل ما يتطلبه المستثمر الأجنبي، لجذب أكبر قدر ممكن من الشركات العالمية للاستثمار، عن طريق توفير المناخ الاستثماري والبيئة الملائمة معتمدة في ذلك على سياسات اقتصادية مختلفة من بينها السياسة النقدية والسياسة المالية، التي تستطيع من خلالها الدولة تحقيق الأهداف المختلفة للاقتصاد الوطني للتأثير على هذا المناخ.

قامت الدولة الجزائرية بوضع سلسلة من الاستراتيجيات والحوافز والامتيازات بهدف استقطاب رأس المال الأجنبي إلى أراضيها، حيث حاولت تهيئة وتوفير بيئة اقتصادية مستقرة ومشجعة، عن طريق تبني مجموعة من الإصلاحات والمشاريع التنموية، التي ساهمت بشكل كبير في تحسين الاقتصاد في القطاع النقدي والمالي، أهمها (برامج الإصلاح والتعديل الهيكلي المدعومة من طرف المؤسسات المالية، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، برنامج النمو الاقتصادي الأول والثاني) كان الهدف من كل هذا هو السعي إلى رسم سياسة اقتصادية مرنة تصبوا إلى ضمان الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، لتحسين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وإعطاء اهتمامات المستثمرين الأجانب في قطاعات اقتصادية خارج قطاع المحروقات، كما أن للأدوات السياسة النقدية والسياسة المالية تأثير وفعالية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق إتباع ترشيد النفقات العمومية وتخصيص حصص مالية ضخمة لفائدة نفقات التجهيز وبنفقات الاستثمارية وتوجيهه لزيادة تطوير البنية التحتية، أما بالنسبة للسياسة الضريبية فهي تلعب أهمية كبيرة في جذب الاستثمار بمنح الامتيازات والحوافز الضريبية التي يمكن أن تميزها عن باقي الدول في منحها للمستثمر الأجنبي، أما من جهة أخرى يعتبر البنك المركزي المسؤول الوحيد عن تطبيق السياسة النقدية وذلك بالاعتماد على الأدوات المباشر وأخرى غير مباشرة للتحكم في معدل التضخم وأسعار الصرف وذلك لتوفير درجة كبيرة من اليقين بمسار الاقتصاد البلد المضيف مستقبلا، بالإضافة إلى تخفيض في أسعار الفائدة ومعدلات الخصم لأنها تشجع على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

النتائج واختبار الفرضيات

نتائج الدراسة:

- تعتبر السياسة النقدية مجموعة الإجراءات المستخدمة من طرف السلطة النقدية هدف التحكم في العرض النقدي، تطورت معالم السياسة النقدية في الجزائر بعد الإصلاحات الاقتصادية وصدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الذي منح بنك الجزائر الصلاحيات الكاملة للتأثير على النشاط الاقتصادي وتوفير الاستقرار على جميع المتغيرات الاقتصادية أهمها: معدلات التضخم، أسعار الصرف، أسعار الفائدة.

- السياسة المالية هي السياسة التي تقوم بموجبها الحكومة باستخدام نفقاتها وإيراداتها لتأثير على الاقتصاد، عرفت معالم السياسة المالية في الجزائر مع بداية البرامج التنموية، والتي تزامنت مع إرتفاع أسعار النفط باعتبار اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات البترولية بغية مواجهة الإنفاق العام.

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية أثبتت نجاحها وفعاليتها مع مرور السنوات وذلك لتعدد النظريات المفسرة له، فهو بديل حقيقي لاقتصاديات الدول النامية التي تعاني من ضعف في الموارد المالية، والجزائر قامت بتطوير المناخ الاستثماري له عن طريق القيام بجملة من الإصلاحات والتعديلات في قوانين الاستثمارية حيث أصدرت العديد من القوانين أهمها الأمر 01-03، وقانون الاستثمار 16-09 التي حملت هذه القوانين في مضمونها مجموعة من الحوافز والامتيازات الضريبية والضمانات المختلفة لجذبه.

- رغم السياسات المنتهجة والمهادنة لتدفق الاستثمار إلا أن هناك عوامل أخرى (عدم الاستقرار السياسي، التدهور الاجتماعي، الأمن) تعمل على إضعاف تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

نتائج الفرضيات:

- أدوات السياسة النقدية ذات فعالية ضعيفة ومحدودة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتأثيرها يكون على المدى الطويل وهو ما ينفي الفرضية الأولى.

- السياسة المالية ذات فعالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق ترشيد النفقات بنوعيتها وكذا التحفيزات الضريبية المقدمة في إطار السياسة الضريبية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

التوصيات:

- تشجيع الاستثمارات في قطاعات أخرى خارج المحروقات كالسياحة والصناعة... إلخ، بهدف تنويع حصيللة الإيرادات العامة لمواجهة زيادة الإنفاق العام.
- يجب على الدولة أن تشجع الاستثمار الخاص خاصة الأجنبي للاستثمار في مشاريع البنية التحتية وهذا لتخفيض أعباءها ورفع كفاءة هذه المشاريع وهذا لتحسين مناخها الاستثماري.
- ضرورة قيام الدولة بزيادة حجم إنفاقها الاستثماري وخاصة الموجه للبحث العلمي لأن عدم وجود هذا الإنفاق يقلل من استقطاب الاستثمارات.
- القضاء على البيروقراطية والمشاكل الإدارية.
- العمل على الإصلاح الضريبي في الجزائر، وضمان تسهيلات الجمركية للمشاريع الاستثمارية.
- قضاء الدولة على المؤسسات الاحتكارية التي تعمل على إفساد لعرض وطلب في سوق.
- تسهيل إجراءات الحصول على المعلومات والبيانات للمستثمرين الأجانب.

قائمة املراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- 01-الدوري زكريا، السامرائي يسرا، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 02- الدوري زكريا مطلق، السامرائي يسرى مهدي، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية.
- 03- الجميل سرمد كوكب، الموازنة العامة للدولة (مدخل معاصر)، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.
- 04- الخطيب خالد راغب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية، دار البداية، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- 05- السيد حامد قبال أشرف، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013.
- 06- الحامد نور الدين، أثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى.
- 07- السامرائي محمد دريد، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.
- 08- الجبوري عبد الرزاق حمد حسين، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 09- الجنابي هيل عجمي جميل، أرسلان رمزي ياسين، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- 10- الشمري ناظم محمد نوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 11- الحاج طارق، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2009.
- 12- إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية دراسة تطبيقية مقارنة على المملكة العربية السعودية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017.
- 13- أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الإدارة الاستثمار، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993.
- 14- أبو قحف عبد السلام، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
- 15- أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2003.

- 16- أبو السعود محمد فوزي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار الجامعة، الإسكندرية، 2004.
- 17- أبو العلاء يسرى، بعلي محمد الصغير، ، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 18- بشيشي وليد، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2017.
- 19- بن قدور علي، يربير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.
- 20- بن عمرة عبد الرازق، السياسة النقدية من خلال الانتقال والتأثير دراسة تحليلية قياسية، منشورات ألفا للوثائق، 2020.
- 21- بن دعاس جمال، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007.
- 22- بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 23- براهيم زرزور ، إدارة الأعمال الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019.
- 24- جاسم عبد الله عقيل، النقود والمصارف، منشورات الجامعة المفتوحة، الطبعة الأولى ، 1994.
- 25- حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- 26- حسب الله أميرة محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا - كوريا الجنوبية . مصر)، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 27- خبابه عبد الله، الاقتصاد المصرفي النقود و البنوك التجارية الأزمة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
- 28- خبابه عبد الله، الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- 29- خروف منير، فريجة ليندة، مقارنة في الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية ميدانية، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2017.
- 30- ديري محمد زاهد، إدارة الشركات متعددة الجنسيات، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2019.
- 31- دردوري لحسن، لقيطي لخضر، أساسيات المالية العامة، دار حيمش للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2019.
- 32- سعودي عبد الصمد، الاقتصاد النقدي والأسواق المالية، الابتكار للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة 2018.
- 33- شعبان أحمد محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007.
- 34- شامية أحمد زهير، الخطيب الخالد شحادة، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة، 2007.
- 35- شامية أحمد زهير ، النقود والمصارف، دار زهران، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

- 36- شموط مروان ، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.
- 37- صالح عبد الحليم ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الادخار دراسة تطبيقية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019.
- 38- طاقة محمد، العزاوي هدى، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
- 39- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 40- عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، دار الجامعية، الإسكندرية، 2013.
- 41- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 42- عجيل إبراهيم محسن، الشكرجي إعتصام، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الأولى، 2015.
- 43- عبد الغفار هناء، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجاً، بيت الحكمة، العراق، الطبعة الأولى، 2002.
- 44- عميروش محمد شلغوم ، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 2012.
- 45- غازي حسين عناية ، التضخم المالي، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى، 1992.
- 46- كنعان علي، النقود و الصيرفة و السياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2012.
- 47- كيلاخي لطيفة، أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دار النشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2017.
- 48- مفتاح صالح، النقود و السياسة النقدية المفهوم الأهداف الأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.
- 49- ماجد أحمد عطا الله ، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
- 50- نجا على عبد الوهاب، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية.
- 51- ناشد سوزي عدلي، الوجيه في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 52- ناشد سوزي عدلي، أساسيات المالية العامة، منشورات الجيلالي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2008
- 2-الرسائل الجامعية
- 01- آريا الله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر، أطروحة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.
- 02- أفاسم حسنة، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات مع الإشارة إلى حالة كوريا الجنوبية، ماليزيا، مصر، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

- 03- أهير محمد سدحان الفروخ، المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن 1990. 2010، رسالة ماجستير في اقتصاديات المال والأعمال منشورة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة البيت، الأردن، 2011.
- 04- العرابوي منال، فعالية السياسات المالية و النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل دكتوراه منشورة في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و تجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2020-2021.
- 05- بشيشي وليد، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة حالة لجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015-2014.
- 06- بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 07- بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004، أطروحة ماجستير في الاقتصاد منشورة، جامعة جسيبة بن بوعلي الشلف، 2006-2007.
- 08- بلقاح مريم، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب، أطروحة الماجستير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- 09- بوشه محمد، محاولة لتقييم نتائج السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر 1990-1998، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012.
- 10- بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011، مذكرة لنيل دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم التجارية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.
- 11- بروش نورة، أثر نقل التكنولوجيا في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجية التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، أطروحة مقدمة لنيل الماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013.
- 12- ثوامرية ريم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه منشورة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، 2018-2019.
- 13- جباري شوقي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية والتسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015.

- 14- حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.
- 15- حدادي عبد اللطيف، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (2000/2014)، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي إلياس، سيدي بلعباس، 2016-2017.
- 16- ديش فاطمة الزهراء، دور السياسات النقدية والمالية في الحد من الأزمات الاقتصادية دراسة حالة أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2017-2018.
- 17- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، 1990-2004، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 18- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي-، مذكرة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
- 19- سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. دراسة حسب نموذج الجاذبية، أطروحة لنيل الماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، 2015-2016.
- 20- صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل الماجستير منشورة في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013-2014.
- 21- صوان أسماء، أثر التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019-2020.
- 22- طويل بهاء الدين، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، 1990-2010، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015-2016.
- 23- فرحي كريمة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012-2013.
- 24- فضيل فارس، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة (الجزائر، مصر، السعودية)، أطروحة لنيل دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

- 25- مقيدهش فاطمة الزهراء، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنشيط الاقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل الماجستير منشورة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2013-2014.
- 26- منصور شريفة، السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015-2016.
- 27- مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2019-2020.
- 28- مفتاح صالح، النقود و السياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990. 2000، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002. 2003.
- 29- نصير أحمد، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013-2014.
- 30- نجاعي مليكة، تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019-2020.
- 31- هدرق أحمد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1970-2008، أطروحة الماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2010-2011.
- 32- ياسين نذير، أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية، 1970-2010، أطروحة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية والتسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012.
- 3-الدوريات والمجلات**
- 01- أبو بكر أسماء، مرابط أمينة، محددات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 16، العدد1، الجزائر، جوان 2020.
- 02- احمد عمر دينا، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، العراق، العدد 35، 2007.
- 03- بلعاش ميادة، زير ريان، تطور السياسة المالية في الجزائر و دورها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي خلال فترة 2000-2014، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، العدد03، المجلد03، سبتمبر 2017.
- 04- براهيم محمد، دور السياسة الضريبية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية بالدول النامية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة يحي فارس، المدية، العدد12، المجلد1، 2015

- 05- حداداي عبد اللطيف، تطور السياسة المالية في ظل النظام الاقتصادي، مجلة الباحث، المركز الجامعي، تلمسان.
- 06- خروف منير، ثوامية ريم، الأثر المتبادل للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2014، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قلمة، الجزائر، العدد الثامن، ديسمبر 2017.
- 07- خروف منير، فرجة ليندة، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الصادرات الجزائرية دراسة تحليلية 2000-2015، مؤتمر الماجستير، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، الجزائر.
- 08- بوعزيز ناصر، أولاد زاوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر رؤيا المستجندات، مجلة الاقتصاد الصناعي، الجزائر، العدد 12، 1 جوان، 2017.
- 09- بشيشي وليد، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة 08 ماي 1945، العدد 23، الجزء الأول، 2018.
- 10- بشيشي وليد، مجلخ سليم، أثر السياسات النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قلمة، الجزائر، العدد 07، ديسمبر 2017.
- 11- بحري أميرة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الحوافز و مقومات جذبه ومعوقات طرده، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، المجلد 02، العدد 01، مارس 2020.
- 12- بلقيس و عبد القادر وآخرون، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثرها على المتغير التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 7، العدد 01، 2021.
- 13- بلعابد أديب، بوداح عبد الجليل، أثر السياسة المالية على ترقية الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر: دراسة قياسية 1993-2019، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 04، الجزائر، جويلية 2021.
- 14- زغبة طلال، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بنية الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، العدد 7، 2012.
- 15- زلاقي حنان، قدروي نور الدين، التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم - إشارة لحالة الاقتصاد الجزائري- مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة المسيلة، المجلد 2، العدد 2، 2019.
- 16- علاوي محمد حسن، بوروشة كريم، أثر السياسية النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2012)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد 9، 2015.
- 17- عمروش شريف، طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 02، العدد 15، 2016.
- 18- قلعول سفيان، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، صندوق النقد العربي، العدد 36، أبريل 2017.

19- قادري نورية، ساكت فاطمة الزهراء، أثر السياسة المالية والنقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الفترة 1990-2012، Global Journal of Economic and Business , Vol 5, No 2 Refaad, 2018.

20- موسى مروة، السياسة المالية كأسلوب لجذب الاستثمار (رؤية مستقبلية)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، العدد الأول، 2017.

21- ميدون إلياس، الاتجاهات الحديثة لتصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق إحصائه (دراسة إستكشافية)، مجلة البحوث والدراسات التجارية، إليزي، المجلد 04، العدد 02، سبتمبر 2020.

22- مصطفى شافية مبروكة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية 1995-2019، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد 06، العدد 02، 2021.

23- منصور شريفة، بوحفص حاكمي، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد 02، المجلد 02، ديسمبر 2019.

3- الندوات والملتقيات

01- خروف منير، ثوامرية زيم، المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ورقة بحث مقدمة إلى المنتدى الوطني الأول حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انخيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 28 و 29 أفريل 2017.

02- مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005.

ثانيا: المراجع الأجنبية

01-Mebarki abdelillah , Mokhtari Fayçal , Foreign direct investment trade openness and Economic Growth in Algeria form 1970 to 2015, Revue des sciences Economics, vol 13, numéro 15 Mascara décembre 2017 .

02-ABBES AMINA, Synthèse sur la politique monétaire en Algérie et son évolution durant la période 1990, مجلة نور للدراسات الاقتصادية، سيدي بلعياص، العدد 3، 2016.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

01-<https://www.bank-of-algeria.dz>

02-<https://data.albankaldawli.org>

03-<http://www.mfdgi.gov.dz>

04-<https://www.ons.dz>

رابعا: القوانين والأوامر

- 01-الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار.
- 02-الأمر 08-06 المؤرخ في 15-07-2006، المتعلق بتطوير الاستثمار.
- 03-الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض.
- 04- المادة 24 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقوانين المالية.
- 05-المادة 35 من قانون 84-17 المؤرخ في 07 أوت 1984، المتعلق بقوانين المالية.
- 06-المادة 45 من القانون 17-10 المؤرخ في 17-10-2017، والمتعلق بالنقد والقرض.
- 07-القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07-أوت-1984، المتعلق بقوانين المالية.
- 08-قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963 يتضمن قانون الاستثمارات.
- 09-القانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار
- 10-قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14-04-1990، المتعلق بالنقد والقرض.
- 11-قانون رقم 90-21 المؤرخ 15 أوت 1990، يتعلق بالمحاسبة العمومية.
- 12- المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار.

خامسا: مراجع أخرى

- 01- فريجة ليندة، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، محاضرات السنة الأولى ماستر في إدارة الأعمال الدولية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2021.

ملخص

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى معرفة أثر أدوات السياسة النقدية والمالية المتبعة في الاقتصاد الجزائري على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2020، وذلك من خلال دراسة تحليل أدوات السياسات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تم اختيار معدلات التضخم وأسعار الفائدة، الكتلة النقدية كمتغيرات السياسة النقدية، والإنفاق العام والسياسة الضريبية كمتغير للسياسة المالية، إلى جانب قيمة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

بينت نتائج الدراسة بأن السياسة المالية تساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق زيادة الإنفاق العام ووضع سياسة ضريبية مشجعة، بينما السياسة النقدية فتأثيرها ضئيل ومحدود ويكون على المدى الطويل، وعليه توصي الدراسة بضرورة ضبط السياسة النقدية وضمان استقرار معدلات التضخم وأسعار الفائدة، بالإضافة إلى تفعيل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، السياسة المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر.

Abstract:

This study mainly aims to find out the impact of monetary policy's tools used in the Algerian economy on inflows of foreign investment from 2000 till 2020, through the analytic study of the two policies on the flow of foreign direct investment. In fact, inflation and interest rates have been selected and even cash block as monetary variables of monetary policy. Public expenditure and tax policy as variables of financial policy besides to the flow value of the foreign direct investment made in Algeria.

The study's results have shown that the financial policy contributes in increasing the flows of the foreign direct investment through increasing the public expenditure and maintain an encouraging tax policy. However, the impact of the monetary policy is much lower and limited, also it takes a long time, so the study recommends the need to control the monetary policy and ensure the stability of inflation rates and interest ones. In addition to, activating the role of financial policy in attracting the foreign direct investment in Algeria.

Key words: monetary policy, financial policy, the foreign direct investment.